IFAD

الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير مجلس المحافظين

الدورة التاسعة والثلاثون

روما، 17–18 فبراير/شباط 2016

2016
مجلس
المحافظين

Document: GC 39
Date: 10 June 2016
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

مجلس المحافظين

تقرير الدورة التاسعة والثلاثين

روما، 17-18 فبراير/شباط 2016

المحتويات

		الفقرات	الصفحات
الفصل الأول			
	الافتتاح والوقائع	17-1	4-1
	ألف – افتتاح الدورة والاجتماع الاحتفالي	3	1
	باء – جدول الأعمال والوثائق	4	1
	جيم – انتخاب مكتب مجلس المحافظين	5	1
	دال – الاجتماع الافتتاحي للدورة	8-6	3
	هاء – بيان رئيس الصندوق	9	3
	واو – مناقشات فرق الخبراء والأحداث المميزة	13-10	3
	زاي – موجز لمناقشات المائدة المستديرة للسادة المحافظين لعام	14	3
	حاء – البيانات العامة	15	4-3
	طاء – اختتام الدورة	17-16	4
الفصل الثاني			
	القرارات التي اتخذها مجلس المحافظين	25-18	6-5
	ألف – تقرير عن التجديد العاشر لموارد الصندوق	18	5
	باء – القوائم المالية الموحدة للصندوق لعام 2014	19	5
	جيم – برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج، والميزانيتان العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2016، وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج لعام 2016 وخطته الإشارية للفترة 2017–2018، والتقريران المرحليان عن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء	21-20	5
	دال – الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر	22	5
	هاء – مخصصات رئيس الصندوق	24-23	6
	واو – تحديث عن مجموعة العمل المعنية بالتسيير	25	6
الفصل الثالث			
	ألف – المحاضر الموجزة	168-26	39-7
	(بما في ذلك موجز للبيانات العامة التي أدلى بها السادة المحافظون)		
	(1) الاجتماع الأول – 17 فبراير/شباط 2016	86-26	18-8
	(2) الاجتماع الثاني – 17 فبراير/شباط 2016	124-87	29-20
	(3) الاجتماع الأول – 18 فبراير/شباط 2016	168-125	39-31
	باء – المائدة المستديرة للسادة المحافظين: استقطاب التمويل لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة ما الذي نحتاجه لتحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة؟		41-40

الفصل الثالث (تكملة)	الصفحة
جيم – بيانات عامة أخرى	75-42
النمسا	43-42
البرازيل	45-44
بوركينا فاسو	47-46
كندا	49-48
جمهورية الكونغو الديمقراطية	50
غينيا الاستوائية	51
فرنسا	53-52
غابون	55-54
إندونيسيا	57-56
اليابان	59-58
كيريباتي	61-60
جمهورية كوريا	62
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	64-63
ليسوتو	65
مدغشقر	67-66
ملديف	69-68
تايلند	71-70
تونس	73-72
جمهورية فنزويلا البوليفارية	74
الفصل الرابع	
البيانات والكلمات الخاصة	
بيان رئيس مجلس المحافظين المنتخب حديثا السيد: Dinesh Sharma	76
الكلمة التي ألقاها رئيس الصندوق ترحيبا بفخامة الرئيس Sergio Mattarella، رئيس الجمهورية الإيطالية	77
كلمة رئيسية ألقاها فخامة الرئيس Sergio Mattarella، رئيس الجمهورية الإيطالية	81-78
بيان رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية السيد كانايو نوانزي	87-82
بيان منتدى المزارعين	89-88
بيان رئيس الصندوق في ختام الدورة	91-90
البيان الختامي للسيد Dinesh Sharma رئيس الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس المحافظين	94-92

الملاحق

الملحق الأول – قائمة المندوبين في الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس المحافظين	176–95
الملحق الثاني – جدول الأعمال وبرنامج الأحداث	181–177
الملحق الثالث – قائمة بالوثائق التي عرضت على الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس المحافظين	182
الملحق الرابع – القرارات التي تبناها مجلس المحافظين في دورته التاسعة والثلاثين	186–183

الفصل الأول

الافتتاح والوقائع

1- عقدت الدورة التاسعة والثلاثون لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في روما بتاريخ 17 و18 فبراير/شباط 2016. وترد في الملحق الأول قائمة بأسماء المشاركين في هذه الدورة.

2- عقد المجلس ثلاثة اجتماعات بالمجمل، وترد المحاضر الموجزة لهذه الاجتماعات في الجزء ألف من الفصل الثالث.

ألف – افتتاح الدورة والاجتماع الاحتفالي

3- افتتح الدورة معالي السيد Mathieu Mboumba Nziengui، رئيس مجلس محافظي الصندوق ومحافظ جمهورية الغابون لدى الصندوق.

باء – جدول الأعمال والوثائق

4- تبنى مجلس المحافظين جدول الأعمال، الذي يرد مع برنامج الأحداث المرافقة للدورة، في الملحق الثاني. وترد قائمة بالوثائق المعروضة على المجلس في الملحق الثالث. أما القرارات التي اعتمدها مجلس المحافظين فترد في الملحق الرابع.

جيم – انتخاب مكتب مجلس المحافظين

5- وفقا للمادة 12 من النظام الداخلي لمجلس المحافظين، انتخب مجلس المحافظين مكتباً جديداً من بين المحافظين فيه، وتصل فترة ولاية هذا المكتب إلى السنتين، وجاءت نتائج الانتخابات على النحو التالي:

رئيس المجلس:	معالي السيد Dinesh Sharma الوزير الإضافي دائرة الشؤون الاقتصادية وزارة المالية في جمهورية الهند
نائبا رئيس المجلس:	السيدة Elina Kalkku وكيلة وزارة الخارجية لشؤون التعاون والسياسة الإنمائية وزارة الشؤون الخارجية في جمهورية فنلندا
	السيد Andin Hadiyanto موظف خبير في الاقتصاد الكلي والشؤون المالية الدولية وزارة المالية في جمهورية إندونيسيا

مكتب مجلس المحافظين

معالي السيدMathieu Mboumba Nzienguiً، وزير الدولة لشؤون الزراعة والأعمال الزراعية، جمهورية الغابون

معالي السيد Dinesh Sharma، الوزير الإضافي، دائرة الشؤون الاقتصادية، وزارة المالية، جمهورية الهند

السيدة Elina Kalkku، وكيلة وزارة الخارجية لشؤون التعاون والسياسة الإنمائية، وزارة الشؤون الخارجية جمهورية فنلندا

السيد Andin Hadiyanto، موظف خبير في الاقتصاد الكلي والشؤون المالية الدولية، وزارة المالية، جمهورية إندونيسيا

دال – الاجتماع الافتتاحي للدورة

6- ألقى معالي السيد Dinesh Sharma، الوزير الإضافي، لدائرة الشؤون الاقتصادية في وزارة المالية في جمهورية الهند ورئيس مجلس المحافظين، بياناً تمهيدياً يرد نصه الكامل في الفصل الرابع.

7- رحب السيد كانايو نوانزي، رئيس الصندوق، بالضيف المميز في هذا الاجتماع الافتتاحي للدورة، ويرد البيان الترحيبي كاملا في الفصل الرابع.

8- ألقى فخامة الرئيس Sergio Mattarella، رئيس الجمهورية الإيطالية، كلمةً رئيسيةً يرد نصها الكامل في الفصل الرابع.

هاء – بيان رئيس الصندوق

9- يرد النص الكامل لبيان رئيس الصندوق السيد كنايو نوانزي أمام مجلس المحافظين في الفصل الرابع.

واو – مناقشات فرق الخبراء والأحداث المميزة

10- دارت مناقشات لفريق خبراء حول "تنفيذ أهداف التنمية المستدامة: تحفيز عمل القطاع الخاص"؛ و"الاستثمارات الابتكارية في التحول الريفي".

11- علاوة على ذلك، جرى حديث مع الدكتورة أسمهان الوافي، المديرة العامة للمركز الدولي للزراعة الملحية حول: "زراعة الغد".

12- واستمع الحضور للنسخة الثانية من سلسلة محاضرات الصندوق، التي قدمها الدكتور Mohamed Ibrahim مؤسس ورئيس مؤسسة Mo Ibrahim. وهي بعنوان "القطاع الخاص، الحوكمة الرشيدة، والتنمية الريفية"، التي تنظر في ماهية الاستثمارات والآليات المطلوبة لتحويل المجتمعات الريفية إلى أماكن للفرص والازدهار.

13- ويمكن الرجوع لتفاصيل المناقشات في أحداث مجلس المحافظين في تقرير منفصل بعنوان "الاستثمار الشمولي– السكان الريفيون، الدولة وقطاع الأعمال في جدول أعمال ما بعد عام 2015، وقائع الأحداث المتزامنة مع انعقاد الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس محافظي الصندوق، فبراير/شباط 2016".

زاي – اجتماع المائدة المستديرة للسادة المحافظين

14- يرد البيان الذي خرج به اجتماع المائدة المستديرة رفيعة المستوى للسادة المحافظين، بعنوان "استقطاب التمويل لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة – ما الضروري لتحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة؟" في الجزء باء من الفصل الثالث.

حاء – البيانات العامة

15- يرد في الجزء ألف، من الفصل الثالث، موجز للبيانات العامة التي ألقاها السادة المحافظون في الجلسات العامة للمجلس. ويتضمن الجزء جيم، من الفصل الثالث، النصوص الكاملة للبيانات العامة التي قدمها

كتابةً ممثلو الدول الأعضاء الذين لم يقدموا عروضا شفهية. ويرد موجز البيان الصادرعن الاجتماع العالمي السادس لمنتدى المزارعين، الذي عقد يوم 16 فبراير/شباط 2016، بالتزامن مع انعقاد دورة مجلس المحافظين، في الفصل الرابع.

طاء – اختتام أعمال الدورة

16- ألقى رئيس الصندوق ملاحظات ختامية أمام المجلس؛ يرد نصها الكامل في الفصل الرابع.

17- ولخّص رئيس المجلس، معالي السيد Dinesh Sharma، نتائج المداولات الرئيسية التي أجراها المجلس، ثم أعلن اختتام دورته التاسعة والثلاثين. ويرد النص الكامل للبيان الختامي في الفصل الرابع.

الفصل الثاني

القرارات التي اتخذها مجلس المحافظين

ألف – تقرير وضع مساهمات التجديد العاشر لموارد الصندوق

18- استعرض مجلس المحافظين تقرير وضع المساهمات في التجديد العاشر لموارد الصندوق، كما هو وارد في الوثيقة GC 39/L.2. وأُعلم المجلس، أن تعهدات التجديد العاشر لموارد الصندوق، بما في ذلك التعهدات المستلمة منذ تاريخ إعداد هذا التقرير، قد بلغت 1.124 مليون دولار أمريكي. وأخيراً، أُعلم المجلس أيضا بأن المدفوعات المستلمة للتجديد العاشر للموارد، بما في ذلك تلك المستلمة منذ تاريخ إعداد هذا التقرير، قد بلغت 702 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 61 بالمائة من إجمالي التعهدات.

باء – القوائم المالية الموحدة للصندوق لعام 2014

19- نظر مجلس المحافظين في القوائم المالية التي تُبيِّن الوضع المالي للصندوق بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2014، ونتائج عمليات الصندوق عن السنة المنتهية بذلك التاريخ، على النحو الوارد في الذيول من ألف إلى كاف ضمنا من الوثيقة GC 39/L.3، وتقرير مراجع الحسابات الخارجي الخاص بها وشهادته بشأن فعالية الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي.

جيم – برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج، والميزانيتان العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2016، وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج لعام 2016 وخطته الإشارية للفترة 2017-2018، والتقريران المرحليان عن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

20- بعد النظر في الميزانية الإدارية المقترحة المكونة من الميزانيتين العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2016، وميزانية مكتب التقييم المستقل فيه لعام 2016، كما هي واردة في الوثيقة GC 39/L.4، تبنى مجلس المحافظين القرار رقم 190/د–39 المتعلق بهذه الوثيقة بتاريخ 17 فبراير/شباط 2016.

21- كذلك أحاط المجلس علما بالمعلومات الواردة في التقريرين المرحليين عن مشاركة الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق.

دال – الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

22- أحاط مجلس المحافظين علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة GC 39/L.5 بشأن التقرير النهائي الخاص باستضافة الصندوق للآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا.

هاء – لجنة مخصصات رئيس الصندوق

23- نظر مجلس المحافظين في الوثيقة GC 39/L.6/Rev.1 حول مخصصات رئيس الصندوق، وتبنى القرار رقم 191/د-39، بتاريخ 17 فبراير/شباط 2016، وبالتالي أعاد إنشاء لجنة تتألف من تسعة محافظين أو ممثليهم لاستعراض المخصصات الإجمالية وغيرها من شروط توظيف رئيس الصندوق. وقد أحاط المجلس علما بأن تركيبة لجنة مخصصات رئيس الصندوق ستكون على النحو التالي:

القائمة ألف: كندا، وفنلندا، وألمانيا، وإيطاليا

القائمة باء: الغابون، وجمهورية فنزويلا البوليفارية

القائمة جيم: البرازيل، وليبيريا، وباكستان

24- وطلب المجلس من اللجنة عرض تقرير ومسودة مشروع حول الموضوع على مجلس المحافظين، من خلال المجلس التنفيذي، لتبنيه في دورته الأربعين المقرر عقدها في فبراير/شباط 2017.

واو – تحديث عن مجموعة العمل المعنية بقضايا التسيير في الصندوق

25- أحاط مجلس المحافظين علما بتحديث شفهي عرضه رئيس مجموعة العمل المعنية بقضايا التسيير في الصندوق.

الفصل الثالث

ألف – المحاضر الموجزة

(بما في ذلك موجز للبيانات العامة التي أدلى بها السادة المحافظون)

(1) المحضر الموجز للجلسة الأولى من الدورة التاسعة والثلاثين المنعقدة يوم الأربعاء، 17 فبراير/شباط 2016 الساعة 9.30 صباحاً

رئيس الجلسة المنتهية ولايته: Mathieu Mboumba Nziengui (الغابون)

رئيس الجلسة: Dinesh Sharma (الهند)

المحتويات

	الفقرات
افتتاح الدورة (البند 1 من جدول الأعمال) وحفل الافتتاح	31–27
تحية لذكرى معالي السيد بطرس بطرس غالي	30–29
اعتماد جدول الأعمال (البند 2 من جدول الأعمال)	37–32
انتخاب أعضاء مكتب مجلس المحافظين (البند 3 من جدول الأعمال)	43–38
بيان رئيس مجلي المحافظين	44
كلمة رئيسية ألقاها فخامة الرئيس Sergio Mattarella، رئيس الجمهورية الإيطالية	49–45
بيان رئيس الصندوق (البند 4 من جدول الأعمال)	51–50
مناقشة فريق خبراء	
تنفيذ أهداف التنمية المستدامة: تحفيز العمل مع القطاع الخاص	52
تقرير عن التجديد العاشر لموارد الصندوق (البند 6 من جدول الأعمال)	59–53
القوائم المالية الموحدة للصندوق لعام 2014 (البند 7 من جدول الأعمال)	62–60
برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج والميزانيتان العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2016 وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2016 وخطته الإشارية للفترة 2017–2018 والتقريران المرحليان عن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتمديد نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (البند 8 من جدول الأعمال)	75–63
بيانات عامة (البند 5 من جدول الأعمال)	85–76
– الأردن	77–76
– الصين	79–78
– كوبا	81–80
– المملكة العربية السعودية	83–82
– فنلندا (باسم بلدان البنلوكس)	85–84

26- **دعي الاجتماع للانعقاد الساعة 9.40 صباحا**

افتتاح الدورة (البند 1 من جدول الأعمال) وحفل الافتتاح

27- **السيد برتيف** (سكرتير الصندوق) أعلم المشاركين بأن رئيس المجلس المنتهية مدته، السيد Luc Oyoubi من الغابون، قد اختتم مدة شغله لمنصب محافظ الغابون، وأعقبه في هذا المنصب السيد Mathieu Mboumba Nziengui، الذي سيفتتح الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس المحافظين، بما يتماشى مع النظام الداخلي للمجلس.

28- **السيد Mathieu Mboumba Nziengui (الغابون) يأخذ مقعده.**

تحية لذكرى معالي السيد بطرس بطرس غالي

29- **رئيس المجلس المنتهية مدته** أشاد بذكرى معالي السيد بطرس بطرس غالي، الأمين العام للأمم المتحدة في الفترة بين عامي 1992 و1996، والذي وافته المنية بتاريخ 16 فبراير/شباط. وتخليدا لمعالي بطرس غالي، المصري الجنسية، الذي سنتذكره دائما لمساهمته في الأمم المتحدة، ستعقد الجمعية العامة للأمم المتحدة اجتماعا تخليديا خاصا يوم 18 فبراير/شباط؛ كما ستنكس أعلام الأمم المتحدة في ذلك اليوم احتراما لذكرى الراحل. ودعا مجلس المحافظين للوقوف دقيقة صمت تخليدا لذكرى معالي السيد بطرس بطرس غالي.

30- **مجلس المحافظين يقف دقيقة صمت تخليدا لذكرى معالي السيد بطرس غالي.**

31- **رئيس المجلس المنتهية مدته** أعلن افتتاح الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس المحافظين. وبترحيبه بالمشاركين، قال بأن دور الصندوق لم يكن أكثر أهمية منه الآن في أي وقت مضى في السياق الحالي للالتزام العالمي بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبالإشارة خاصة للهدف الأول (التحرر من الفقر)، والهدف الثاني (التحرر من الجوع). وبتأكيده على الحاجة للالتزام المستمر بهدف تخليص سكان الريف من قبضة الفقر من خلال الاستثمار في مستقبلهم وتمكينهم كأسياد لمصيرهم، عبّر عن اعتقاده بأن الصندوق يمتلك الهياكل والموارد لاستقاء الدروس المستفادة، والبناء على إنجازاته وتوسيع نطاق نتائجه. وتعدّ زيادة القروض والمنح الواردة في برنامج عمل الصندوق لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق شهادة إضافية على التزام الصندوق الذي لا يعرف الملل بتحقيق هذا الهدف، الأمر الذي ضمن مكانة الصندوق كشريك موثوق، وزاد من وضوح صورته وشرعيته من خلال مكاتبه القطرية اللامركزية التي قرّبت الصندوق من الأشخاص الذين يخدمهم. وأكد مجددا على التزام بلاده العميق بالصندوق، وناشد ممثلي الدول الأعضاء إلى الاشتراك معه في تجديد دعمهم للصندوق ولمهمته المتمثلة في الاستثمار في السكان الريفين.

اعتماد جدول الأعمال (البند 2 من جدول الأعمال) (GC 39/L.1 و Add.1)

32- **رئيس المجلس المنتهية مدته** لفت النظر إلى جدول الأعمال المؤقت ومسودة الأحداث المرافقة لدورة المجلس، بما في ذلك برنامج العمل كما هو منصوص عليه في الوثيقتين GC 39/L.1 و Add.1 .

33- **السيد برتيف** (سكرتير الصندوق)، بتسليطه الضوء على الأحداث المرافقة لهذه الدورة، أعلن عن إطلاق تطبيق جديد لاجتماعات الصندوق لأغراض إنشاء الشبكات المعنية بالتسيير (IFAD Mango)، وهو أول

تطبيق محمول من نوعه يطوره الصندوق، والتطبيق مصمم لتوفير فرصة الوصول إلى المعلومات عن اجتماعات وأحداث الصندوق بهدف تعزيز وتيسير عمل ممثلي الدول الأعضاء في الصندوق. وأضاف قائلا بأن كل التعليقات التي سترد من مستخدمي هذا التطبيق ستكون موضع ترحيب، وذلك لأغراض تعزيز وظائفه.

34- **السيدة MURVOLL** (النرويج) اقترحت إضافة بيان عام لبلدان القائمة ألف على جدول الأعمال تحت بند "مسائل أخرى". وطلبت نشر الوثيقة التي عُرضت على دورة المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول 2015، بعنوان "البناء على الممارسة الجيدة: إجراءات حول انتخاب رئيس الصندوق" (EB 2015/115/R.31) على موقع الصندوق على شبكة الإنترنت.

35- **رئيس المجلس المنتهية مدته،** مدعوما **بالسيد SÁ RICARTE** (البرازيل)، قال بأن موضوع الانتخاب يقع ضمن صلاحيات مكتب مجلس المحافظين.

36- **السيد SANDERS** (المستشار العام في الصندوق) أضاف قائلا بأن المكان المناسب لأي بيان عام تلقيه بلدان القائمة ألف هو إلقاؤه تحت بند "بيانات عامة".

37- **وبهذا الفهم السائد تم اعتماد جدول الأعمال (GC 39/L.1).**

انتخاب مكتب مجلس المحافظين (البند 3 من جدول الأعمال)

38- **رئيس المجلس المنتهية مدته** أشار إلى أنه قد أُعلم بترشيح محافظ الهند، السيد Dinesh Sharma، ليكون رئيسا لمجلس المحافظين.

39- **تم انتخاب السيد Dinesh Sharma (الهند) بالتزكية رئيسا لمجلس المحافظين.**

40- **رئيس المجلس المنتهية مدته** قال أيضا بأنه قد أُحيط علما بترشيح السيدة Elina Kalkku، محافظة فنلندا، والسيد Andin Hadiyanto، محافظ إندونيسيا، لمنصبي نائبي رئيس المجلس.

41- **تم انتخاب السيدة Elina Kalkku (فنلندا) والسيد Andin Hadiyanto (إندونيسيا) بالتزكية نائبين لرئيس مجلس المحافظين.**

42- **رئيس المجلس المنتهية مدته** قال أنه لشرف لبلاده أن يكون قد عمل لخدمة مجلس المحافظين. ونقل امتنان مكتب مجلس المحافظين المنتهية مدته لما حظي به من تعاون وما لقيه من دعم من جانب الدول الأعضاء، كما شكر موظفي الصندوق لتفانيهم والتزامهم، الأمر الذي ضمن نجاح المجلس ويسر من عمل المكتب.

43- **تولى السيد Denish Sharma (الهند) رئاسة الجلسة.**

بيان رئيس مجلس المحافظين

44- أدلى **رئيس المجلس** ببيان يرد نصه في الفصل 4.

كلمة رئيسية ألقاها فخامة الرئيس Sergio Mattarella، رئيس الجمهورية الإيطالية

45- **تم اصطحاب فخامة الرئيس Sergio Mattarella، رئيس الجمهورية الإيطالية، إلى مقعده.**

46- **السيد نوانزي** (رئيس الصندوق)، ردد ما قاله **رئيس مجلس المحافظين**، مرحبا بامتنان بفخامة السيد Sergio Mattarella، رئيس الجمهورية الإيطالية، في الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس المحافظين. وقال بأن إيطاليا مستمرة في كونها واحدة من أقوى داعمي الصندوق في حربه على الجوع. والصندوق فخور بالفعل لكون مقره في روما منذ أمد طويل، وهي المدينة التي تعتبر مجمعا عالميا للأغذية والزراعة، مع كل من منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي. وبعمله على تحويل العالم بما يتماشى مع جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة، يشكر الصندوق ويمتدح التزام إيطاليا المتين بالأمن الغذائي الذي شكل الموضوع الشامل لمعرض إكسبو العالمي لعام 2015 الذي عقد في مدينة ميلانو، للقضاء على الفقر بجميع أشكاله. ويتطلع مجلس المحافظين قدما للاستفادة من الخبرة والحكمة التي اكتسبها الرئيس Mattarella من خلال السنوات الطويلة التي قضاها متبوءا مناصب عامة هامة.

47- **فخامة الرئيس SERGIO MATTARELLA** (رئيس الجمهورية الإيطالية) ألقى كلمة رئيسية، يرد نصها الكامل في الفصل 4.

48- **رئيس المجلس** عبّر عن شكره العميق لرئيس الجمهورية الإيطالية على كلماته المُلهمة دعما للصندوق وعلى تعليقاته المدروسة، مضيفا بأن الصندوق سيبقى ملتزما وبشدة بطموحاته لاستئصال الفقر، وسيبقى على الدوام ممتنا لسخاء هذا البلد الذي لم يتوقف، من خلال توفير المساعدة الحيوية لتحقيق غايات الصندوق.

49- **تم اصطحاب فخامة الرئيس Sergio Mattarella، رئيس الجمهورية الإيطالية، خارج قاعة الاجتماعات.**

بيان رئيس الصندوق (البند 4 من جدول الأعمال)

50- **السيد نوانزي** (رئيس الصندوق) ألقى بيانا يرد نصه الكامل في الفصل 4.

51- **رئيس المجلس**، عبّر عن امتنان مجلس المحافظين لرئيس الصندوق على بيانه المستنير والعلمي المستند إلى البراهين. وأثنى على قيادة الرئيس ورؤيته للصندوق، وأشاد أيضا بالتزام موظفي الصندوق الذي لا يعرف الكلل بمهمة المنظمة.

مناقشة فريق خبراء حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة: تحفيز العمل مع القطاع الخاص

52- **رئيس المجلس** دعا مجلس المحافظين للمضي في مناقشات فريق الخبراء المخطط لها. ويمكن الرجوع إلى تفاصيل هذه المناقشات في تقرير منفصل بعنوان "الاستثمار الشمولي – سكان الريف والدولة وقطاع الأعمال في جدول أعمال ما بعد عام 2015: تفاصيل الأحداث المرافقة للدورة التاسعة والثلاثين لمجلس محافظي الصندوق، فبراير/شباط 2016".

تقرير عن التجديد العاشر لموارد الصندوق (البند 6 من جدول الأعمال) الوثيقة (GC 39/L.2)

53- **السيد LAURITZEN** (نائب الرئيس المساعد لدائرة العمليات المالية في الصندوق) عرض تحديثا للتقرير المعروض أمام مجلس المحافظين والوارد في الوثيقة GC 39/L.2، قائلا بأنه منذ 19 ديسمبر/كانون الأول 2014، ازدادت التعهدات بالتجديد العاشر لموارد الصندوق بحوالي 34 بالمائة لتصل إلى 1.171 مليار

دولار أمريكي بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2015، كذلك فقد تم استلام إجمالي تعهدات بما يعادل 982. مليون دولار أمريكي في إطار القدرة على تحمل الديون. وتم استلام تعهد إضافي آخر من بوتان، في حين أعلمت الدانمرك الصندوق بعدم قدرتها على المشاركة في التجديد العاشر للموارد، وأكدت السويد مؤخرا على تقليص حجم تعهدها الأصلي. وبتاريخ 12 فبراير/شباط 2016، بلغت التعهدات ما مجموعه 1.124 مليار دولار أمريكي، مقدمة من 91 بلدا مقارنة بـ 79 بلدا في نفس الفترة من التجديد التاسع للموارد.

54- وغدا التجديد العاشر لموارد الصندوق نافذ المفعول بتاريخ 2 ديسمبر/كانون الأول 2015، بعد استلام وثائق مساهمة أو مدفوعات مباشرة بما وصل إلى 585.48 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 50.79 بالمائة من إجمالي التعهدات البالغة 1.153 مليار دولار أمريكي. ومنذ 31 ديسمبر/كانون الأول 2015، تم استلام مدفوعات إضافية من فنلندا، وغامبيا، والنيجر، والنرويج، والإمارات العربية المتحدة. وبلغ إجمالي المدفوعات المستلمة بتاريخ 12 فبراير/شباط 2016 ما يصل إلى 702 مليون دولار أمريكي، مما يمثل 61 بالمائة من إجمالي التعهدات. وقال بأن العدد المتزايد من البلدان التي دعمت التجديد العاشر لموارد الصندوق أمر يثلج الصدر وشكر جميع أولئك الذين تقدموا بمساهماتهم على دعمهم للصندوق.

55- وفيما يتعلق بإطار القدرة على تحمل الديون، وبالإشارة إلى أن سداد أصول القروض المتنازل عنها لفترة التجديد العاشر للموارد تبلغ 3.4 مليون دولار أمريكي، مما يترك فجوة قدرها 0.5 مليون دولار أمريكي، ذكّر الدول الأعضاء بأنهم قد وافقوا في عام 2007 على المشاركة في تحمل عبء تعويض الصندوق عن التدفقات العائدة المتنازل عنها بسبب المنح المتوفرة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون. كذلك فقد أشار أيضا إلى أن هذا المبلغ المنبثق عن تنفيذ هذا الإطار سوف ينمو في تجديدات الموارد المستقبلية ليصل إلى ما يقدر بحوالي 39.5 مليون دولار أمريكي و97.9 مليون دولار أمريكي في التجديدين الحادي عشر والثاني عشر للموارد على التوالي. وبالتالي، فإنه من الضروري لجميع الدول الأعضاء التي تعهدت بدعم مشاركة الصندوق في إطار القدرة على تحمل الديون أن تستمر في الإسهام بحصصها الموضوعة لها.

56- وناشد الدول الأعضاء التي لم تعلن تعهداتها بعد، أو لم تودع وثائق مساهماتها في التجديد العاشر لموارد الصندوق، أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. وبصورة مشابهة، فقد شجع على تقديم المساهمات التكميلية غير المقيدة في المجالات المواضيعية الأربعة التي حُدّدت خلال المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق، وهي تغيّر المناخ، والتغذية، والشراكات بين المنتجين والقطاع العام والقطاع الخاص، والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

57- **السيد VARGAS HERNÁNDEZ** (الجمهورية الدومينيكية) أعلن بأن الجمهورية الدومينكية قد تعهدت بمبلغ مليون دولار أمريكي للتجديد العاشر لموارد الصندوق، وسوف تودع وثيقة مساهمة بهذا التعهد في الأيام القليلة القادمة.

58- **السيدة CHOWDHURY** (بنغلاديش) قالت بأن بنغلاديش كانت من أكبر المساهمين من بين الدول النامية في الموارد المالية للصندوق. وقد تعهدت بمبلغ 1 مليون دولار أمريكي في التجديد العاشر لموارد الصندوق، أي بزيادة قدرها 54 بالمائة عن تعهدها في التجديد التاسع للموارد. وناشدت الدول الأعضاء بالإيفاء بالتزاماتها نحو الصندوق والمساهمة بقدر أكبر في موارده المالية.

59- **أحاط مجلس المحافظين علما بالتقرير عن وضع مساهمات التجديد العاشر لموارد الصندوق.**

القوائم المالية الموحدة للصندوق لعام 2014 (البند 7 من جدول الأعمال) (GC 39/L.3 و INF.2)

60- **السيد LAURITZEN** (نائب الرئيس المساعد لدائرة العمليات المالية في الصندوق) قال أنه، ووفقا لرأي مراجعي الحسابات الخارجيين، فإن القوائم المالية الموحدة للصندوق بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2014، كما هي واردة في الوثيقة GC 39/L.3، تعرض "الوضع المالي للصندوق الدولي للتنمية الزراعية بجميع مظاهره المادية بصورة عادلة، كذلك الأمر بالنسبة للأداء المالي.... (للمنظمة).... والتدفقات النقدية للعام .... بما يتماشى مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي." ولفت الانتباه إلى الشهادة المستقلة بخصوص تأكيد الإدارة على أن الصندوق يحافظ على فعالية الضوابط الداخلية للإبلاغ المالي، وهي شهادة أصدرها مراجعو الحسابات الخارجيون، مرفقة برأيهم بشأن القوائم المالية الموحدة، مما يشير إلى التزام الصندوق بأفضل الممارسات المالية.

61- **رئيس المجلس** دعا المجلس إلى الموافقة على القوائم المالية التي تبين الوضع المالي للصندوق بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2014 ونتائج عملياته عن السنة المنتهية بذلك التاريخ، كما هي واردة في الذيول من ألف إلى كاف من الوثيقة GC 93/L.3، إضافة إلى تقرير مراجعي الحسابات الخارجيين بشأنها والشهادة المستقلة بخصوص الضوابط الداخلية الفعالة على الإبلاغ المالي.

62- **وقد تقرر ذلك.**

برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج والميزانيتان العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2016 وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2016 وخطته الإشارية للفترة 2017-2018 والتقريران المرحليان عن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتمديد نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (البند 8 من جدول الأعمال) (GC 39/L.4)

63- **السيد MORDASINI** (نائب رئيس الصندوق) لفت الانتباه إلى الوثيقة GC 39/L.4 مستذكرا أنه، وفي الدورة السادسة عشرة بعد المائة للمجلس التنفيذي، وافق المجلس على البرنامج التأشيري لقروض ومنح الصندوق لعام 2016، وهي السنة الأولى من التجديد العاشر للموارد، بما يعادل 900 مليون دولار أمريكي. وتبذل الجهود الرامية إلى استقطاب 100 مليون دولار أمريكي من التمويل الإضافي تحت إدارة الصندوق عام 2016، مما يمثل قفزة أولى كبيرة نحو تحقيق برنامج العمل لمدة ثلاث سنوات بما لا يقل عن 3 مليارات دولار أمريكي خلال فترة التخطيط على الأجل المتوسط (2016-2018).

64- كذلك كان المجلس التنفيذي قد أوصى بعرض ميزانيتي الصندوق المقترحتين على مجلس المحافظين للمصادقة عليهما. وتصل الميزانية العادية المقترحة للصندوق لعام 2016 إلى 146.71 مليون دولار أمريكي، مقارنة بالميزانية المصادق عليها لعام 2015 وهي 151.59 مليون دولار أمريكي، مما يمثل تراجعا بالقيمة الإسمية قدره 3.2 بالمائة وهو يتألف من تراجع الأسعار بما يعادل 4.9 بالمائة بفضل الحد من تكاليف الموظفين الناجم عن التغييرات الكبيرة في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل اليورو، والذي وازنه التضخم وزيادة مخصص تصميم العمليات، علاوة على التكاليف الإضافية للإشراف على المشروعات المعرضة للمخاطر؛ وزيادة حقيقية بما يعادل 1.7 بالمائة بهدف تمويل محركات تكاليف متنوعة. وعلى

وجه الخصوص، تتألف محركات التكاليف هذه من: المكاتب القطرية الجديدة للصندوق ومناصب الموظفين فيها وذلك دعما للاحتياجات التشغيلية لهذه المكاتب الناجمة عن قرار المجلس التنفيذي بالمزيد من اللامركزية في عمليات الصندوق؛ وزيادة في تكاليف غير الموظفين المتعلقة بهذه المكاتب مما لا يمكن تجنبه، مثل ما هو الحال مثلا بالنسبة لما لاضطلاع الصندوق المقرر مؤخرا بتنسيق التنمية المستندة إلى البلدان التي ترعاها الأمم المتحدة؛ والمناصب الوظيفية الإضافية الضرورية لاستيعاب الوظائف الجوهرية التي غدت الآن تُموّل من الميزانية العادية عوضا عن تمويلها من الأموال التكميلية كما كان الحال عليه في السابق؛ وتوفير ما يلزم للاستهلاكات الجارية وللتكاليف المتكررة ذات الصلة بالتقييم المؤسسي للكفاءة.

65- ولا يتوقع أي زيادة صافية في تكاليف تعويض الموظفين لعام 2016. إضافة إلى ذلك، وإذا أخذنا بعين الاعتبار نتائج التوصيات التي خرجت بها اللجنة الدولية للخدمة المدنية والتي نجم عنها صافي زيادة صفرية في رواتب الموظفين المهنيين، والوفورات المتحققة من زيادات الرواتب غير المصروفة للموظفين المهنيين المتبقية من السنوات السابقة، والتي تبلغ 000 680 دولار أمريكي، المرحلة مرة أخرى، والتي لن تكون متاحة للاستخدام بدون مشاورة المجلس التنفيذي. وأخيرا، فإن ميزانية النفقات الرأسمالية المقترحة لعام 2016 هي بحدود 2.4 مليون دولار أمريكي تتضمن الاستثمارات والتكاليف التي لا يمكن تفاديها ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والأتمتة والأدوات الإلكترونية لتنفيذ إصلاحات الموارد البشرية.

66- **السيد GARCIA** (مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق)، مقدما لبرنامج عمل وميزانية مكتب التقييم المستقل لعام 2016، قال بأن أولويات التجديد العاشر للموارد وتبني أهداف التنمية المستدامة يوفر خلفية برنامج التقييم المستقل في الصندوق لعام 2016 وما يتعداه. وبطريقة تفضي إلى تعزيز المساءلة والتعلم في الصندوق، فإن برنامج العمل الشامل الذي اقترحه المكتب لعام 2016 يتألف مما يلي: استكمال التقييم المؤسسي لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وإعداد تقييم مؤسسي جديد عن خبرة اللامركزية في الصندوق؛ وخمسة تقييمات لاستراتيجيات وبرامج قطرية – في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومصر، وموزامبيق، ونيكاراغوا، والفلبين؛ وثلاثة تقارير تقييمية موجزة عن انخراط الصندوق في عمليات توسيع النطاق التي تقودها البلدان، إضافة إلى حوار السياسات الوطني لأغراض الحد من الفقر الريفي والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وتقييم جديد واحد للأثر واستكمال تقييم آخر؛ وعشرة تقييمات لأداء مشروعات في الصندوق؛ والتثبت من جميع تقارير إنجاز المشروعات المتاحة لعام 2016. ويود المكتب أيضا أن يبني على مخرجات الندوة التقنية العالمية بعنوان "تعزيز القدرة على تقييم الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة"، والتي عُقدت في نوفمبر/تشرين الثاني 2015، بهدف رفع الوعي لدى الشركاء الإنمائيين بصورة أكبر بأهمية إيلاء الاهتمام الواجب لهذا الموضوع.

67- وسيجري مكتب التقييم المستقل أنشطة التقييم المقترحة بنفس العدد من الموظفين في عام 2016 كما كان الحال عليه عام 2015. وبما يتفق مع الممارسة المتبعة، فقد قام المكتب بهيكلة ميزانية مستندة إلى النتائج باستخدام نفس التكاليف المعيارية لمناصب الموظفين، والتضخم، وأسعار الصرف المستخدمة في إعداد الميزانية الإدارية للصندوق لعام 2016. وبناء على طلب من لجنة التقييم في عام 2015، ولأول مرة في تاريخه، يعرض مكتب التقييم ميزانية حساسة لقضايا التمايز بين الجنسين تعادل 6 بالمائة من إجمالي ميزانيته المقترحة لعام 2016 بحيث تكون مخصصة بصورة مباشرة لتحري قضايا التمايز بين الجنسين.

وبوصولها إلى مبلغ 5.7 مليون دولار أمريكي، تعكس ميزانية المكتب التراجع بالقيم الإسمية بما يعادل 6.6 بالمائة مقارنة بميزانية عام 2015. ونظرا لطبيعة أنشطة التقييم التي ستجرى في بداية فترة التجديد العاشر للموارد، فإن عام 2016 سيكون سنة محفوفة بالتحديات. ومع ذلك، فإن المكتب يهدف إلى استخدام موارده بصورة أكثر كفاءة وفعالية، وبخاصة من خلال تعزيز المنهجيات والعمليات، كما هو وارد في النسخة الثانية من دليل التقييم، الذي بدأ تطبيقه منذ 1 يناير/كانون الثاني 2016.

68- **السيد SAINT-ANGE** (نائب الرئيس المساعد، دائرة إدارة البرامج في الصندوق)، وللإبلاغ عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في عام 2015، والإعداد للتنفيذ للفترة 2016-2018 ، ومشاركة الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، قال بأنه، وخلال عام 2015، استمر تطبيق نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء على جميع القروض والمنح القطرية المعروضة على المجلس التنفيذي للمصادقة عليها، باستثناء تلك التي تموّل بموجب برنامج التأقلم لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة. وفيما يتعلق بالبرنامج الإجمالي للقروض والمنح خلال فترة التجديد التاسع للموارد، فقد تم تخصيص أكثر من 86 بالمائة من الموارد بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وأما النسبة المتبقية، فهي تتعلق بالمنح الإقليمية والعالمية غير القطرية وبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة.

69- وبما يتماشى مع الممارسة المعتادة، تم تحديث درجات الأداء القطري لعام 2015 استعدادا لتجديد مخصصات النظام للفترة 2016-2018 من التجديد العاشر للموارد. وتعكس الدرجات القطرية المحدثة آخر البيانات المتاحة حول أداء الحافظة والقطاع الريفي وتعداد السكان الريفيين ونصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي. والتي انعكست بدورها في الدرجات القطرية الإجمالية لعام 2015، وفي مخصصات هذا النظام للفترة 2016-2018 لكل بلد من البلدان. وامتثالا للمبادئ التوجيهية لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، تم تخصيص الموارد لعام 2016، في حين تبقى الدرجات والمخصصات لعام 2017 و2018 تأشيرية.

70- كذلك دُعي مجلس المحافظين أيضا للإحاطة علما بالتقدم الكبير المحرز في تنفيذ مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على مدى السنوات: حيث وصل 92 بالمائة تقريبا من البلدان المؤهلة (35 من أصل 38 بلدا) إلى نقطة اتخاذ القرار، وهي مؤهلة الآن للمساعدة بموجب هذه المبادرة؛ ووصل 34 بلدا لنقطة الإنجاز؛ وما زال هنالك بلد واحد في الفترة المرحلية. وقد تسارعت وتيرة وصول البلدان الموجودة في المرحلة الانتقالية إلى نقطة الإنجاز على مدى السنتين الماضيتين بفضل تقدم هذه البلدان في تنفيذ برامجها الاقتصادية الكلية واستراتيجياتها للحد من الفقر. وخلال عام 2015، وصلت تشاد إلى نقطة الإنجاز مما يجعل عدد البلدان المؤهلة للاستفادة من هذه المبادرة 35 بلدا. ومع إعطاء الأولوية لضمان تمويل حساب أمانة المبادرة بصورة ملائمة، فإن إدارة الصندوق مستمرة في تشجيع الدول الأعضاء على تزويد حساب الأمانة هذا بموارد إضافية بصورة مباشرة لتمويل عملياته بموجب مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

71- **السيد RAADSCHILDERS** (هولندا) طلب مؤشرا عن نسبة المناصب الشاغرة حاليا في الصندوق وتساءل عن ما يمكن اعتباره نسبة طبيعية. كذلك فقد تساءل أيضا فيما لو كان من الواقعي افتراض أن

الصندوق سينجح في تعبئة تمويل مشترك بحدود 1.20 دولار أمريكي لكل 1 دولار أمريكي يموله الصندوق على شكل قروض ومنح، كما ذكر في الوثيقة GC 39/L.4، وإذا كان الأمر كذلك فكيف سيتم تحقيقه.

72- **السيد MORDASINI** (نائب رئيس الصندوق) أجاب قائلا بأن الرقم 1.20 دولار أمريكي لكل 1 دولار أمريكي من تمويل الصندوق على شكل قروض ومنح يمثل الالتزام الوارد في نموذج عمل الصندوق للسعي للحصول على تمويل مشترك من الشركاء متعددي الأطراف والثنائيين الآخرين، وتم تثبيت هذا الرقم على أساس التوجهات السابقة على المدى الطويل. وبالتالي فإن إدارة الصندوق على ثقة تامة بأن هذا المستوى واقعي، وأن الصندوق يمتلك القدرة على زيادة هذا المبلغ في السنوات القادمة.

73- وفيما يتعلق بنسبة المناصب الشاغرة في الصندوق، تعهد بتوفير الأرقام في الوقت المناسب مع الإحاطة علما بأنها تتفاوت بصورة كبيرة على ضوء عوامل عديدة مثل عدد الموظفين الذين يتقاعدون في أي وقت من الأوقات.

74- **رئيس المجلس** قال بأنه يعتقد بأن مجلس المحافظين يرغب في تبني مسودة القرار الواردة في الوثيقة GC 39/L.4.

75- **تم تبني القرار 190/د 39 بشأن الميزانية الإدارية التي تضم الميزانيتين العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2016 وميزانية مكتب التقييم المستقل في الصندوق لعام 2016.**

بيانات عامة (البند 5 من جدول الأعمال)

76- **السيد الطراونة** (الأردن)، مؤكدا على الحاجة لجهود استثنائية للتطرق للتحديات الاقتصادية والأمنية والسياسية التي تعصف بإقليم بلاده على وجه الخصوص، قال بأن الاضطرابات في الشرق الأوسط قد ولّدت أزمات إنسانية تنطوي على تبعات سلبية في المستقبل المنظور فيما يتعلق بجدول أعمال التنمية المستدامة في الإقليم. فالأردن، على سبيل المثال، يتحمل عبء تكاليف مالية واقتصادية واجتماعية هائلة، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من خلال استضافة ملايين اللاجئين جراء الأزمة السورية وحدها. ولمساعدة الدول الأعضاء على تحمل عبء مثل هذه التحديات غير المسبوقة، يتوجب على الصندوق أن يسعى لاستخدام آليات غير تقليدية. ففي السياق الأردني، على سبيل المثال، أكد على النهج الشمولي الذي يستند، من بين عدة أمور أخرى، على تحويل أزمة اللاجئين السوريين إلى فرص اقتصادية للاجئين والأردنيين على حدّ سواء، وتوفير دعم مالي للمجتمعات المضيفة للاجئين.

77- ومن بين المجالات الأخرى التي يتوجب التركيز عليها لصالح إدخال التحسينات والتعزيز، أشار إلى معايير الأهلية للوصول إلى المساعدة الإنمائية، وأدوات التمويل الابتكارية للبلدان متوسطة الدخل المتأثرة بالأزمات في البلدان المجاورة؛ وإجراءات استئصال الفقر؛ والأمن الغذائي، والمساعدة التقنية، وتوفير المنح وتبادل الخبرات؛ وتبني أفضل الممارسات والمعايير الدولية؛ والقروض التفضيلية، وتحويلات الديون، والإعفاء من الديون وشروط القروض. وبفضل جهوده الواعية، فإن الأردن يشكل واحة للأمن والاستقرار في الإقليم. وهو على مسار الإصلاح الشامل، ويلتزم بالاستثمار في شعبه وتحقيق التنمية المستدامة الشاملة. كذلك فهو يتحمّل أيضا مسؤولية كونه شريكا عالميا ينخرط في إرساء السلام وحوار الأديان ومحاربة التطرف والإرهاب.

78- **السيد YANG** (الصين) قال بأن التحديات الهائلة للتنمية الريفية واستئصال الفقر، والتي يجب أن تبقى في جدول الأعمال الجوهري للصندوق، تتغير وتغدو أكثر تعقيدا. ومن الحاسم للحكومات أن تتبنى استراتيجيات وسياسات تفضي إلى التنمية الزراعية والريفية وتحويل الموارد المادية المتزايدة إلى المناطق الريفية. وإضافة إلى الاستثمارات العامة، من الضروري أيضا زيادة دور السوق، وتحسين الخدمات المالية الريفية، وتعبئة المزيد من استثمارات القطاع الخاص في الزراعة. ويحتاج المجتمع الدولي لتعزيز التعاون لأغراض تمويل التنمية، وبخاصة التنمية الريفية والحد من الفقر في البلدان النامية. والتعاون بين بلدان الشمال والجنوب يجب أن يبقى السبيل الرئيسي لتحقيق هذه الغاية مع قيام الدول النامية بالإيفاء بالتزاماتها وتحمّل قدر أكبر من المسؤولية في ضمان استمرار المساعدة الإنمائية الرسمية المستدامة والمستقرة على المدى الطويل للبلدان النامية. وتعدّ مساهمة التعاون بين بلدان الجنوب رافدا مفيدا في حال حظيت بالقيمة والاعتراف الملائمين، مع لعب الصندوق لدور المحفز للترويج لها.

79- وكبلد نام، بزيادة قدرها 141 بالمائة في مساهمتها في التجديد العاشر للموارد، فإن الصين مستعدة للعمل مع الصندوق وغيره من الشركاء الإنمائيين للأخذ بالتعاون بين بلدان الجنوب إلى مستوى جديد. كذلك، فقد عبّر عن دعمه الكامل لدور أكبر وأفضل وأكثر ذكاء يلعبه الصندوق الذي يتوجب عليه أيضا تعزيز دوره كمؤسسة مالية دولية، من خلال زيادة المساهمات الأصلية وتحري خيارات تمويلية أخرى في آن معا، مثل الاقتراض من الكيانات السيادية وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك السوق. وقال بأن الصندوق يحتاج لأن يقوي نفسه من خلال التعاون المتوازن مع كل من البلدان متوسطة الدخل ومنخفضة الدخل وأن يزيد من تحسين هيكلية التسيير فيه. وتمثل السنة الحالية بداية خطة التنمية الخمسية الثالثة عشرة للصين، التي تصمم الحكومة في إطارها على تحقيق التزام طموح يتمثل في تخليص السبعين مليون فقير ريفي متبق من قبضة الفقر بحلول عام 2020.

80- **السيد RODRÍGUEZ ROLLERO** (كوبا) استذكر أن بلاده قد انخرطت في تحوّل كبير في نموذجها الاقتصادي بهدف ضمان التنمية الاقتصادية الوطنية، ورفع مستويات المعيشة، وزيادة الإنتاج مع بقاء الأمن الغذائي هدفا استراتيجيا، وذلك من خلال الإجراءات المتخذة لزيادة الاكتفاء الذاتي من الأغذية، والحد من الواردات. الأمر الذي ينطوي على تعزيز تعاونيات المنتجين وفتح أسواق جديدة، وزراعة الأراضي البور، وزيادة أسعار المنتج في القطاعات المختلفة، والتخلي عن تنظيم أسعار المنتج لجملة من المنتجات الزراعية والمضي في اللامركزية التدريجية لدور الدولة. وتغطي البرامج ذات الأولوية اللحوم، والخضار، والحبوب، بما في ذلك الأرز، والحمضيات والفاكهة من غير الحمضيات وإنتاج البذور وإصدار التراخيص لها. ويلعب المشروع الذي يموله الصندوق لإنتاج الفاصوليا والذرة في الإقليم الشرقي دورا هاما في هذا الصدد. ومن التحديات التي نواجهها تنمية الثروة الحيوانية بما في ذلك إنتاج الحليب والبيض، والأدوية للأغراض البيطرية، وتحسين المورثات الجينية وتخزين الحليب، وهي أمور تلقينا دعما بشأنها من العديد من المصادر الخارجية، بما في ذلك الصندوق، للشروع بعملية مالية جديدة نأمل في وضع اللمسات الأخيرة عليها واستكمالها في المستقبل القريب.

81- إلا أن النتائج ما زالت محدودة بسبب العوامل الخارجية ذات الصلة بالأزمة العالمية، بما في ذلك ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية والحظر المستمر الذي يؤثر على بلادنا منذ أكثر من خمسين عاما. وتتضمن المعوقات الداخلية أيضا النسبة العالية من الترب منخفضة الإنتاجية، وبخاصة في الإقليم الشرقي

من الجزيرة. وتتيح كوبا إمكانيات كبيرة من المؤسسات والموارد البشرية للدول الأعضاء في الصندوق بهدف تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب وإدارة المعرفة، وهي أمور أساسية للوصول إلى حلول ابتكارية تتواءم مع الوضع المحلي. وعبّر عن ترحيبه بالزيارة الأخيرة التي قام بها رئيس الصندوق للبلاد، والتي كانت هامة لتعزيز العلاقات التي أُعيدت مؤخرا بين كوبا والصندوق، وأكد مجددا على التزام كوبا باستمرار التعاون مع الصندوق في الاستثمار في التنمية الزراعية.

82- **السيد الفضلي** (المملكة العربية السعودية) قال بأن استئصال الفقر بحلول عام 2030 يتطلب جهودا ملموسة ودعما كبيرا للتطرق للتحديات العالمية على شاكلة تغير المناخ ومحدودية الموارد الطبيعية، وبخاصة المياه. وأمل في أن تسهم أنشطة الصندوق عام 2016 والإطار الاستراتيجي الجديد بصورة فعالة في الوصول إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بمجالات عديدة، من بينها التنمية الريفية والأمن الغذائي والحد من فاقد ما بعد الحصاد، مع التركيز على البلدان منخفضة الدخل، والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والزراعة الأسرية، علاوة على المشروعات والبرامج التي تتسم بمخرجات وآثار قابلة للقياس التي يمكن استخدامها لإعداد إطار إدارة يستند إلى النتائج كجزء من نظام الرصد والتقييم في الصندوق. وهنالك أمل آخر يتجلى في أن يولي الصندوق في المستقبل اهتماما مباشرا للشراكات الصغيرة في صياغة وتنفيذ ومتابعة برامجه وسياساته؛ ومحاربة التصحر والجفاف ومساعدة البلدان المتأثرة بكل منهما، وبخاصة البلدان منخفضة الدخل، من خلال الشراكات والمساعدة التقنية، بما في ذلك تلك التي تنخرط فيها البلدان مرتفعة الدخل على وجه الخصوص؛ لتحسين سلاسل العرض المتاحة لصغار المزارعين؛ ولتوسيع وصياغة شراكات وابتكارات ناجحة في المجالات التي يتمتع فيها الصندوق بميزة نسبية.

83- وأثنى على اختيار موضوع المائدة المستديرة للمحافظين، وقال بأن بلاده تولي أهمية متزايدة للتنمية الزراعية والريفية المستدامة، وتنفيذ مجموعة متنوعة من البرامج لصالح صغار المنتجين من جميع الأصناف. ومن الخدمات المتوفرة في هذا السياق، التدريب، والمشورة والدعم مترافقة بالجهود الرامية للترويج لدور المرأة في التنمية الريفية وتنسيق تمويل المشروعات مع الصندوق. وفي الختام، أكد مجددا على أهمية دور الاستثمارات الزراعية المسؤولة في زيادة المساحات المزروعة، والتي تشكل أمرا حاسما في تعزيز الإنتاج والإنتاجية، وتحقيق الأمن الغذائي، وخلق فرص العمل في البلدان المعنية.

84- **السيدة KALKKU** (فنلندا)، متحدثة باسم بلدان البنلوكس، قالت بأن عام 2015 كان عاما محفوفا بالتحديات، ولكنه كان عاما حاسما بالنسبة للتنمية، مع تبني جدول أعمال 2030، وخطة عمل أديس أبابا لتمويل التنمية، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وأشادت بالصندوق وبرئيسه لتسليط الضوء على أهمية زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة وفقراء الريف في جدول أعمال 2030 بأسره. كذلك فقد هنأت الصندوق على الوصول إلى المستوى المستهدف للتجديد العاشر للموارد وعلى استعداده للسعي لحلول ابتكارية للتمويل. وبما يتماشى مع موضوع دورة مجلس المحافظين الحالية، فإن على الحكومات أن تضطلع بمسؤولية توفير البيئة التمكينية للأعمال. كذلك يتوجب على القطاع الخاص أيضا أن يلعب دورا رئيسيا في إدماج أصحاب الحيازات الصغيرة في سلاسل القيمة، علاوة على كونه مصدرا كبيرا لتمويل التنمية. وفي هذا السياق، فمن الهام أن نلتزم بالميثاق العالمي للأمم المتحدة الذي يناشد الأعمال التجارية لمواءمة عملياتها مع المبادئ العالمية العشرة في مجالات حقوق الإنسان والعمل والبيئة ومحاربة الفساد.

85- ومستذكرة الدور الرئيسي الذي تلعبه النساء في إنتاج الأغذية، والمساواة بين الجنسين في النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، حاولت استقطاب التأييد لتخصيص المزيد من الموارد لفريق التمايز بين الجنسين في الصندوق، ولمضاعفة الجهود المبذولة لتحسين التوازن بين الجنسين في المنظمة بأسرها. ويتوجب على الصندوق أن يطبق النهج المساند لحقوق الإنسان في جميع عملياته، وأن يجد النهج التي تتسم بمواءمة أفضل مع احتياجات وظروف شركائه مع إبقاء تركيزه على البلدان منخفضة الدخل والبلدان التي تعاني من أوضاع هشة، بنهج متمايزة لأوضاع مختلفة. وتشيد بلدان البنلوكس بجهود الصندوق لتحسين كفاءة المنظمة، وتعتبر أن وجود إطار استراتيجي قوي، ونظام إدارة فعال يستند إلى النتائج بمؤشرات ذات صلة، أمورا حاسمة. وفيما يتعلق بالتسيير، فإن إصلاح نظام القوائم يجب أن يعكس وقائع الوقت الحاضر وأن ييسر من اتخاذ القرارات بصورة كفؤة. ويجب أن يكون انتخاب رئيس الصندوق في السنة القادمة عملية مفتوحة وشفافة. وأخيرا، فإنه من الحاسم للوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها أن تعمل معا بصورة كفؤة وأن ترفد بعضها البعض وتتعاون مع غيرها من منظمات الأمم المتحدة أيضا.

86- **رُفع الاجتماع في الساعة 1.45 ظهرا.**

(2) المحضر الموجز للجلسة الثانية للدورة التاسعة والثلاثين لمجلس المحافظين المنعقدة يوم الأربعاء 17 فبراير/شباط 2016 الساعة 6.15 مساء.

رئيس الجلسة: Elina Kalkku (فنلندا)
(نائب رئيس المجلس)

المحتويات

	الفقرات
الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (البند 9 من جدول الأعمال)	88–89
مخصصات رئيس الصندوق (البند 10 من جدول الأعمال)	90–92
بيانات عامة (البند 5 من جدول الأعمال) (تابع)	93–123
– مصر	93–94
– أنغولا	95–96
– جمهورية إيران الإسلامية	97–98
– سويسرا	99–100
– السودان	101–102
– الجزائر	103–104
– نيوزيلندا	105–106
– سري لانكا	107–108
– بوروندي	109–110
– هولندا (باسم بلدان البنلوكس)	111–113
– الأرجنتين	114–115
– كمبوديا	116–117
– الولايات المتحدة	118–119
– جمهورية تنزانيا المتحدة	120–121
– باكستان	122–123

87- **دعي الاجتماع للانعقاد الساعة 6.15 مساء**

الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (البند 9 من جدول الأعمال) (GC 39/L.5)

88- **السيدة MENON** (نائبة الرئيس المساعد، دائرة خدمات المنظمة)، استعرضت الوضع المتعلق بنقل الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة من الصندوق إلى أمانة الاتفاقية في بون، ألمانيا، وأشارت إلى مبلغ 4.5 مليون دولار أمريكي الذي وضعه الصندوق جانبا في حساب ضمان للتطرق للالتزامات المحتملة الناشئة عن الدعاوي المعلقة المرفوعة أمام المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية بهذا الخصوص، وتعتبر الوثيقة GC 39/L.5 آخر تقرير عن استضافة الصندوق للآلية العالمية. وكما تم إبلاغ المجلس التنفيذي به مؤخرا، فقد سويت جميع الالتزامات ذات الصلة بالدعاوي المعلقة وتسديدها، وحوّل باقي الرصيد، وقدره 3.8 مليون دولار أمريكي، الموجود في حساب الضمان إلى الآلية العالمية. ويمكن الآن اعتبار أن القضية قد أغلقت بنتائج إيجابية بالنسبة للصندوق.

89- **أحاط مجلس المحافظين علما بالمعلومات المتوفرة في الوثيقة GC 39/L.5.**

مخصصات رئيس الصندوق (البند 10 من جدول الأعمال) (GC 39/L.6/Rev.1)

90- **رئيسة المجلس** استذكرت بأن رئيس الصندوق الحالي سوف يستكمل الفترة الثانية من توليه لهذا المنصب بحلول الدورة التالية من مجلس المحافظين في فبراير/شباط 2017، عندما سيتم انتخاب رئيس جديد للصندوق، وبحلول ذلك الوقت لا بد من أن تكون مخصصات الرئيس القادم وشروط تعيينه قد وضعت. ولفتت الانتباه إلى مشروع القرار الوارد في الملحق بالوثيقة GC 39/L.6/Rev.1، حول إعادة إنشاء لجنة مخصصات رئيس الصندوق، المؤلفة من تسعة محافظين، لاستعراض هذا الموضوع وعرض النتائج على الدورة الأربعين لمجلس المحافظين.

91- **السيد برتيف** (سكرتير الصندوق) أبلغ عن المشاورات التي أجريت مع كل قائمة من القوائم التي أدت إلى اقتراح الدول الأعضاء التالية كأعضاء في لجنة مخصصات رئيس الصندوق: عن القائمة ألف: كندا، وفنلندا، وألمانيا، وإيطاليا؛ وعن القائمة باء: الغابون، وجمهورية فنزويلا البوليفارية؛ وعن القائمة جيم-1: ليبريا؛ وعن القائمة جيم-2: باكستان؛ وعن القائمة جيم-3: البرازيل.

92- **تبنى مجلس المحافظين القرار رقم 191/د-39 بشأن إعادة إنشاء لجنة لاستعراض مخصصات رئيس الصندوق.**

بيانات عامة (البند 5 من جدول الأعمال) (تابع)

93- **السيد فايد** (مصر) قال بأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ اتفاق باريس الذي تم تبنيه بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ يدعو إلى استثمارات جديدة في الزراعة والقطاع الريفي بغية تحقيق قدر أكبر من إشراك الفقراء والمجموعات المهمشة في الجهود الإنمائية. ويتوجب على الحكومات وضع الآليات لإشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين في مثل هذه الاستثمارات، وبالفعل لخلق فرص العمالة بهدف تحسين حياة السكان الريفيين. وبحكم كونه مؤسسة مالية دولية، يمكن للصندوق من جهته أن ينفذ برامج استثمار شمولية في المناطق الريفية في العالم بأسره، مع تركيز مخصوص على بناء

القدرات الاستثمارية للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، نساء ورجالا على حد سواء، وهو جهد يستحق دعما واسع النطاق.

94- وفي مصر، تعد الزراعة القطاع الاقتصادي الرئيسي الذي يحظى بالأولوية في البرامج الحكومية كوسيلة لمحاربة الفقر من خلال العمل لتحقيق النمو اقتصادي، والكفاءة الزراعية، والتنمية البشرية، والنهوض بأحوال النساء، علاوة على تحقيق جملة الأهداف الاستراتيجية الموضوعة لتنمية الزراعة المستدامة. وتتألف هذه الأهداف من زيادة الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، مع زيادة الإنتاجية وتحقيق الأمن الغذائي، وتعزيز مناخ الاستثمار، والترويج لفرص العمل، وبخاصة بالنسبة لشباب الريف وتيسير الوصول إلى الخدمات المالية للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، ومواءمة التكنولوجيات الحديثة مع البيئات المحلية. وقد خصصت الحكومة المصرية تمويلا كبيرا لتحقيق هذه الغايات، وهي مصممة بجد على استئصال الفقر والتطرق لمشكلة الطاقة المتفاقمة في البلاد كمسألة تحتل أولوية. وتتضمن الإجراءات الرامية إلى الانعاش الكامل للزراعة في مصر بحلول عام 2030 تعظيم الاستفادة من الموارد الطبيعية؛ وتطوير المحاصيل الحقلية، والإنتاج الحيواني، وتربية الدواجن ومصايد الأسماك؛ والمحافظة على الأراضي الصالحة للزراعة. وباختصار، فإن مصر ستستمر في جهودها مع الصندوق لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز التعاون مع الدول الأعضاء والقطاع الخاص والمنظمات الدولية ذات الصلة.

95- **السيد DA CONCEIÇÃO DE ALMEIDA** (أنغولا) بعد نقله لرسالة دعم وامتنان للصندوق من وزير الزراعة الأنغولي الذي احتل منصب نائب رئيس مجلس المحافظين في السنتين الماضيتين، قال بأن مناقشات فرق الخبراء والمائدة المستديرة مكّنت الدول الأعضاء من تقاسم خبراتها والتعلم من شواغل وإنجازات البلدان الأخرى، مما يجعلها أحسن استعدادا للاستمرار في تحديث الزراعة وزيادة الإنتاجية في أوطانها. وتحظى جميع الاقتراحات عن كيفية تحويل العالم الريفي بأفضل السبل، وضمان تخليص المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، وهم المنتجون الرئيسيون للأغذية في العالم بأسره، من قبضة الفقر بترحيب كبير. وبهذا الصدد، أشاد بأهمية إرساء الروابط مع القطاع الخاص لجهة تنمية الزراعة والتجارة ودعم الزراعة الأسرية. وشجع الصندوق على الاستمرار في تعبئة الموارد وتحري مصادر بديلة للتمويل بما يتماشى مع مهمته والسعي للتمويل المشترك وزيادة تحسين جودة مشروعاته وبرامجه.

96- وقال بأن حكومة أنغولا قد تبنت عددا من الإجراءات لكبح الإنفاق العام في وجه تراجع عائدات النفط ولتنويع اقتصادها. وحددت الزراعة وتربية الحيوانات وصيد الأسماك وتربية الأحياء البحرية على أنها أربعة من أصل خمسة قطاعات تحظى بالأولوية عندما نتحدث عن تلبية احتياجات المستهلك والترويج لتوسيع قطاع التجهيز والصادرات، وستستمر أنغولا في الاعتماد على الصندوق لدعمها في هذا المجال. وعلى الرغم من الوضع الصعب الحالي، واعترافا بأهمية الدور الذي يلعبه الصندوق في مساعدة السكان الريفيين والأشد احتياجا، فقد وصلت مساهمة أنغولا في التجديد العاشر لموارد الصندوق إلى 2 مليون دولار أمريكي، أي بزيادة قدرها 5 بالمائة عما كانت عليه سابقا. وبهذه الإشارة فإن أنغولا تأمل بأن تشجع بلدانا أخرى التي لم تعلن تعهداتها بعد على القيام بذلك.

97- **السيد BIZMARK** (جمهورية إيران الإسلامية) قال بأن الجهود الرامية إلى استئصال الجوع والفقر بحلول عام 2030 يجب أن تركّز على زيادة الدخول وتسليط الضوء على المناطق الريفية في البلدان النامية،

والتي يعيش فيها حوالي 75 بالمائة من فقراء العالم، حوالي 70 بالمائة منهم من النساء. ولتحقيق هذه الغاية، فمن الحاسم بالنسبة للصندوق أن يمتلك أنشطة مركزة وتخصيصا للموارد. وأما حجر الزاوية لأي استراتيجية للتنمية الريفية، فهي تحسين ظروف معيشة القرى بأنماط إنتاج مستدامة ودخول كافية، بما في ذلك من خلال المنتجات التكميلية، مثل الحرف اليدوية. ولا بد لأي حزمة شاملة من السياسات لأغراض القضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي من أن تتضمن قطاع زراعة مستدام، وترويجا للإنتاجية، وإنتاجا للمنتجات الزراعية بقدر أكبر من القيمة المضافة، وحماية للموارد المائية واستخدامها بصورة أكثر كفاءة، وصمودا في وجه الظروف المناخية المتطرفة. وهي مجالات أخرى يتوجب على الصندوق تركيز عمله عليها.

98- وتعتبر الإعانات الحكومية تحديا رئيسيا آخر. إذ قوضت الإعانات الحكومية المقدمة إلى قطاع الزراعة في العالم النامي من تنافسية المنتجات الزراعية المنتجة في البلدان النامية، وبالتالي لا بد من إيقاف العمل بها كأمر مُلحّ. علاوة على ذلك، يمكن الشعور بآثار تغير المناخ وارتفاع درجات الحرارة في العالم في أرجاء الكوكب بأسره، وما لذلك من أثر على قطاع الزراعة الأمر الذي تقر به مختلف المؤتمرات الدولية، وبخاصة مؤتمر الأطراف الأخير (مؤتمر الأطراف 21) للاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، والوثيقة التي خرج بها هذا المؤتمر، ونعني بها اتفاقية باريس. ويتطلب تزويد البلدان النامية بالوسائل الضرورية لاتخاذ الإجراءات المطلوبة للتعامل مع التحديات التي نواجهها تعاونا دوليا ينخرط فيه جميع شركاء التنمية، والبلدان، والمؤسسات المالية الحكومية الدولية. ويمكن للصندوق أن يسهم إسهاما كبيرا في الترويج لمثل هذه الإجراءات في البلدان النامية.

99- **السيد WENNUBST** (سويسرا) أشار باهتمام إلى العديد من الأدوات التي طورها الصندوق، الذي يعتبر شريكا موثوقا لسويسرا، وذلك بغية الترويج للمبادرات الفردية بين السكان الريفيين، بما في ذلك الشراكات مع القطاع الخاص. وفي الوقت الذي تشتد فيه الحاجة لنماذج جديدة من الشراكة بين أصحاب المصلحة أكثر من أي وقت مضى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، فإن الشراكة مع القطاع الخاص أمر حاسم لا لتحويل المزيد من التمويل نحو التنمية المستدامة فحسب، وإنما، وقبل كل شيء، لضمان أن يعود التدريب والتكنولوجيا والابتكارات بالفائدة على الجميع، حتى على أشد الناس فقرا، من خلال السماح لهؤلاء الأشخاص بدخول الأسواق المحلية والعالمية. إلا أن مثل هذه الشراكات تشكل تحديات عديدة، مثل ضمان ممارسة الأعمال المسؤولة في سلاسل القيمة بأسرها، والتي غالبا ما تترافق بالافتقار المتبادل للموارد الضرورية لأغراض الحوار متعدد أصحاب المصلحة. وناشد الصندوق للسعي في جهوده لتعزيز قدر أكبر من الثقة بين القطاعين العام والخاص، وبين الشركات التجارية الرئيسية وأصحاب الحيازات الصغيرة على أساس نماذج الأعمال الشمولية العادلة التي لا تلحق ضررا بالبيئة.

100- كذلك فإن انعدام المساواة المستمر بين المناطق الريفية والحضرية يعتبر تحديا آخر، لا في البلدان الأقل نموا وحدها وإنما أيضا في البلدان متوسطة الدخل، التي تعتبر حاليا موطن ثلاثة أرباع فقراء العالم. ومع أن البلدان متوسطة الدخل هي بلدان متنوعة بطبيعتها ولديها أنماط متفاوتة إلى حد كبير من التنمية الاقتصادية، إلا أن القطاع الخاص يميل إلى أن يلعب دورا متناميا في قطاعاتها الزراعية، حيث يتجاوز حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وبصورة كبيرة ذلك الموجود في البلدان الأقل نموا. كذلك تتاح المزيد من الموارد الوطنية للحد من الفقر الريفي. وبالتالي، فقد ناشد الصندوق على الاستمرار في الإبقاء على نهج

متمايز في البلدان متوسطة الدخل، ومواءمة الأسلوب الذي يعمل به وطرائقه التي طورها على مدى الأربعين سنة الماضية، بغية ضمان أن يتمكن السكان الريفيون أينما كانوا من العيش بكرامة، بحلول عام 2030.

101- **السيد الذخيري** (السودان) قال بأن التحرك للترويج للاستدامة الزراعية والتنمية الريفية يتزامن مع تراجع الموارد الطبيعية والموجات المتكررة من الجفاف والكوارث الطبيعية، وجميعها تؤثر على الإنتاج والإنتاجية الزراعية وتؤدي إلى نقص في الأغذية وقدر أكبر من الجوع وزيادة في الفقر. وبفضل أراضيه الخصبة الشاسعة، وتمتعه بمياه وفيرة، وثروة حيوانية ومناخات متنوعة، فإن السودان يتمتع بميزات نسبية وإنتاج متنوع. وتلتزم حكومة السودان ببرامج إصلاح اقتصادي مختلفة، مع تركيز شديد على استئصال الفقر وعلى تحقيق الأمن الغذائي، وسياسات الشراكات بين القطاعين الخاص والعام الرامية إلى الترويج للإنتاج الذي يقوده التصدير وتعزيز الأداء التقني والإداري. كذلك فإن السودان أيضا ينفذ مشروعات بأثر سريع تركز على المنتجات عالية القيمة التي تولد عوائد أكبر؛ كما يُنشئ آليات للمتابعة والتقييم؛ ويعمل على بناء القدرات الزراعية.

102- والسودان على طريق تحقيق أهداف التنمية المستدامة في غضون السنوات الخمس عشرة القادمة، بما في ذلك من خلال مبادرة القطاعين العام والخاص المتمحورة حول أولويات مثل إعادة إحياء القطاع المالي والإنتاجي، والاستعمال الأوسع للتكنولوجيات، والمبادرات الفردية الخاصة، مما يستدعي استثمارا مسؤولا مصمما لتعظيم المكاسب للجميع. وبالفعل، فإن الشراكات الخاصة–العامة ضرورية لتحقيق الأهداف المرجوة، وكذلك الأمر بالنسبة للدعم الذي تقدمه منظمات الأمم المتحدة مثل الصندوق لمساعدة البلدان على التطرق للقضايا ذات الصلة بالفقر ولحماية النظم الإيكولوجية التي تعتمد عليها الحياة. وعبّر عن تقديره للصندوق على تعاونه مع السودان وعلى جهوده المستمرة للترويج لتنميته الزراعية.

103- **السيد بلقاسم** (الجزائر)، أشاد بالإجراء الذي اتخذه الصندوق في ظل رؤسائه المتعاقبين للترويج لتنمية ريفية مستدامة ومتوازنة. وقال بأن فترة ما بعد عام 2015 ستكون محفوفة بالمزيد من التحديات، وبخاصة في البلدان النامية، حيث أدت الهزات الاقتصادية إلى تصاعد التعرض للمخاطر وتآكل صمود السكان الريفيين وفاقمت من المسائل الحادة المتعلقة بالأمن الغذائي وسوء التغذية. وبالتالي، فإن الاستثمار الشمولي في الزراعة هو مفتاح تحسين سبل حياة السكان الريفيين، وتمكينهم من التأقلم مع تغير المناخ والطلب المتزايد على الأغذية، وتعزيز التنمية الريفية المستدامة والدينامية. ومن شأن تنويع أكبر للأنشطة الاقتصادية بالمناطق الريفية أن يزيد من الزخم للتغيير في العديد من البلدان النامية. وأما إيجاد أعمال غير زراعية في المناطق الريفية بناء على مبادرة من الصندوق فقد جاءت كاستراتيجية في الوقت الملائم لها وهي تؤتي ثمارها بالفعل. والجزائر قد واءمت سياساتها للتنمية الزراعية والريفية مع أهداف جدول أعمال 2030 بجملة من الإجراءات لتعزيز صمود السكان الريفيين، بما في ذلك إرساء الشراكات متعددة الأبعاد والشراكات بين القطاعين العام والخاص. وهنالك العديد من الإجراءات المتخذة في مجالات مثل الحد من الفقر، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وتحسين الوصول إلى المناطق الريفية وربطها بمولدات الطاقة الكهربائية مما أدى بالفعل إلى نتائج إيجابية للغاية.

104- في عام 2015، وتأكيدا على التزامها بالصندوق وأنشطته، تعهدت الجزائر بمساهمة قدرها 10 ملايين يورو في تجديد موارد الصندوق. ومن شأن الشراكات الفعالة مع الحكومات والمجتمع المدني، والتعاون الوثيق مع المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة الأخرى أن تمكّن الصندوق من تحقيق أهدافه الجديدة.

105- **السيد RATA** (نيوزيلندا) عبّر عن دعمه القوي لهدف التجديد العاشر لموارد الصندوق المتمثل في تخليص 80 مليون ريفي من قبضة الفقر، ورحّب بالأهداف الاستراتيجية ومجالات التركيز المواضيعي في الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016-2025، الذي يضع الصندوق في موقع قوي للمساهمة بصورة كبيرة في تحقيق أهداف جدول أعمال 2030 ذات الصلة. ومع أن الزراعة ستبقى المجال الرئيسي لتركيز عمل الصندوق، إلا أنه مما يثلج الصدور معرفة أن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية سوف تستمر في احتلال مكانها. وكذلك فإن تعزيز برامج الاستدامة البيئية والصمود في وجه تغير المناخ أساسية في جدول أعمال 2030، وأعرب عن مصادقته على مبادئ الانخراط المتأصلة في جميع سياسات الصندوق وتدخلات برامجه.

106- وتتماشى أهداف ومهمة الصندوق مع سياسات المعونة في نيوزيلندا، التي من أولوياتها الاستثمارية البارزة قطاع الزراعة، مع التركيز على الزراعة التي يقودها السوق، والأمن الغذائي والتغذية. ومن بين مجالات الاستثمارات الأخرى ذات الأولوية الصمود، بما في ذلك تعميم التأقلم مع تغير المناخ، ومصايد الأسماك، بهدف زيادة الفوائد الاقتصادية وفوائد الأمن الغذائي من مصايد الأسماك المستدامة وتربية الأحياء المائية في المحيط الهادي. وترحّب نيوزيلاندا بتحسن نتائج الصندوق وتشجعه على الإبقاء على جهوده لزيادة الاستدامة، بما في ذلك الاستدامة المالية لبرامجه ومشروعاته، وأثر أنشطته السياساتية وغير الإقراضية الأخرى. وعلى وجه الخصوص، فهي تصادق على المساهمة الحالية والمحتملة للصندوق في البلدان الجزرية الصغيرة النامية ، المعرضة على وجه الخصوص للمخاطر بسبب صغر حجمها، وبعد مكانها، ومحدودية قاعدة مواردها وصادراتها، وتعرضها العالي نسبيا للهزات الخارجية والكوارث الطبيعية وتغير المناخ. ومن الهام عند تطبيق النهج القطرية المتمايزة الأخذ بعين الاعتبار الظروف الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وستستمر نيوزيلاندا في دعم الصندوق في مهمته للحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي في المناطق الريفية، وقد تعهدت بمبلغ 4.5 مليون دولار نيوزيلندي كمساهمة أصلية في التجديد العاشر لموارد الصندوق.

107- **السيد PERERA** (سري لانكا) قال بأن موضوع الدورة الحالية لمجلس المحافظين ذو صلة كبيرة لا بعمل الصندوق فقط، وإنما أيضا بالسيناريو الدولي الحالي. وتعمل حكومة التوافق الحالية في سري لانكا على منصة مشتركة لإيصال حلول اقتصادية واجتماعية طويلة الأمد للمشاكل الرئيسية التي تعاني منها البلاد بهدف تحقيق الاستقرار والتقدم الحثيث. وكما هو الحال بالنسبة لدول أخرى في الإقليم، فإن حوالي 80 بالمائة من سكان سري لانكا يعيشون في المناطق الريفية، وعلى الرغم من تراجع حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنها مازالت تشكل العمود الفقري للاقتصاد الوطني، وتشغل حوالي ثلث إجمالي قوة العمل في البلاد، وبخاصة في إنتاج الأرز ومحاصيل المزارع. وبالتالي، فإن التنمية الزراعية تحتل أولوية عالية بتركيز كبير على التمكين الاقتصادي للنساء بهدف التخفيف من حدة الفقر الريفي. وهنالك العديد من المبادرات التي تسعى لتحسين إنتاجية القطاع الزراعي وتحويل زراعة الكفاف إلى زراعة

تجارية. وكذلك تعزز سري لانكا من مكانتها كبلد تتوجه نحو التقدم من خلال النمو السريع، وتنويع الاقتصاد وتحسين إطار الحوكمة والإطار المؤسسي، ومناخ الاستثمار الجاذب للأعمال.

108- ويشكل الصندوق أحد الشركاء الإنمائيين الرئيسيين لسري لانكا، وقد لعب دورا رئيسيا على مدى العقود الأربعة الماضية في دعم الحد من الفقر الريفي والاستثمار في المناطق الريفية. وعلى مدى هذه الفترة، أفاد 16 مشروعا أكثر من 000 550 أسرة ريفية. وهنالك أربعة مشروعات قيد التنفيذ حاليا، بعدد يتجاوز 000 200 مستفيد ريفي، وأبرمت المفاوضات لقرض جديد لتحسين مستوى دخول المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال تحسين الإنتاجية في مزارع الشاي والمطاط. وبتأكيده على الدور المعتبر الذي يلعبه الصندوق في الحد من الفقر الريفي، قال بأنه يتطلع لمزيد من الانخراط المكثف مع الصندوق في المستقبل.

109- **السيد RUREMA** (بوروندي) أكّد على أهمية الزراعة وتربية الحيوانات في ضمان الأمن الغذائي وتوليد النمو الضروري لخلق الوظائف والازدهار المشترك. وقال بأن بوروندي قد استفادت من الدعم المالي للصندوق وتركز إجراءاتها المستندة إلى الإصلاح الصارم على التنمية المستدامة مع الهدف الشامل المتمثل في الوصول إلى قطاع زراعي أكثر إنتاجية. وقد قلصت الزيادة الكبيرة في إنتاج الحليب والأرز في البلاد، وبصورة معتبرة، من سوء التغذية كما حسّنت من الدخول. إلا أن التحديات الهامة المتعلقة بتغير المناخ وأثره قد قوضت من هذه المكاسب الإنمائية المتحققة مما يتطلب دعما مستمرا ومتجددا لاستعادة الأمن الغذائي والحد من سوء التغذية إلى مستويات مقبولة.

110- ورحّب بالفرصة السانحة لمناقشة الاستثمارات الشمولية لصالح السكان الريفيين. وحيث أن غالبية السكان الريفيين في بوروندي هم من الشباب والشابات، فلا بد من تشجيعهم على الثقة بمستقبلهم كمشاركين في قطاع زراعي أكثر حداثة واقتصاد ريفي أكثر دينامية. وبهدف تحقيق تحول أكبر للمزارعين، فمن الضروري تنمية الوصول إلى الخدمات المالية، وبخاصة على شكل الائتمان لصالح المنتجين الزراعيين، الذين لم يحظوا بتخديم جيد من قبل النظام المصرفي التقليدي. ولابد من إيلاء المزيد من التركيز على خلق الوظائف للعمال الريفيين الشباب، ولتوفير المزيد من الدعم من خلال المشروعات للنساء الريفيات اللواتي يعتبرن أكبر المساهمات في الإنتاج الزراعي على المستوى الأسري. وقال بأن بلاده ترى النتائج الإيجابية لاستثمارات الصندوق على شكل أمن غذائي وصمود، وهي على ثقة بأن التعاون سوف ينمو مع برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية التالي للفترة 2016-2021. وعلى هذه الخلفية، أكد على التزام بوروندي في المساهمة في التجديد العاشر لموارد الصندوق، وعلى توفيرها المزيد من المساهمات، على وجه الخصوص في المشروعات التي تركز على تنمية زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة.

111- **السيدة VERBURG** (هولندا)، متحدثة باسم بلدان البنلوكس ، رحبت بموضوع دورة مجلس المحافظين لهذا العام وأشارت إلى أن أهداف التنمية المستدامة قد وضعت محاربة الفقر والجوع على قمة جدول أعمال التنمية الدولية. وقالت بأن الزراعة المستدامة والمربحة التي يتم فيها تقليص فاقد الأغذية، كجزء من نظم الأغذية المستدامة، أمر حيوي لتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي وللتغلب على الفقر. كذلك فإن تعزيز الأمن الغذائي وسيلة حاسمة لتعزيز صمود الفقراء، والوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقرا لها هي في

واجهة الجهود الدولية المبذولة لمحاربة الفقر والجوع. وبالتالي، لابد من أن يكون جدول أعمال 2030 على قمة أنشطة الصندوق.

112- وأكدت مجددا على أهمية التعاون مع القطاع الخاص. وقالت أننا نتطلع قدما لرؤية نتائج ملموسة لنهج الشراكات بين المنتجين والقطاع العام والقطاع الخاص الذي يروج له الصندوق، لجهة إشراك القطاع الخاص بتأكيد على المشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم. ويحتاج المزارعون لاعتبارهم أصحاب مبادرات فردية قادرين على الإنتاج بصورة مستدامة ومربحة. وشجعت الصندوق على تحري المزيد من الأشكال البديلة للتمويل، بما في ذلك التمويل المشترك مع الجهات المانحة من القطاع الخاص، وتحويل موارده التيسيرية في المقام الأول لأشد البلدان فقرا وهشاشة. وحيث أن هنالك الآن ما يزيد عن 100 بلد متوسطة الدخل، فمن الهام التمييز بين احتياجات البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، بدون إغفال القدرة على تحمل الديون. ومن الجدير بالذكر أخذ الأمن الغذائي والتجارة بعين الاعتبار في مؤتمر الأطراف 21 الأخير. ونظرا لتعرض المزارعين، وبخاصة الفقراء منهم، لأثر تغير المناخ، فلابد من الإشادة بالصندوق لإجراءاته المبكرة لتمكين البلدان من التأقلم مع آثار تغير المناخ، والتخفيف منها إن أمكن، وبخاصة من خلال برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، الذي لابد من تعميمه في جميع عمليات الصندوق.

113- وبهدف انتخاب أفضل شخص ليكون الرئيس الجديد للصندوق، تدعم بلدان البنلوكس تعزيز عملية الانتخاب وتحاول استقطاب التأييد لمناقشات مستمرة لتطوير الاختصاصات التي لابد من وجودها في المواصفات العامة لمنصب رئيس الصندوق.

114- **السيد ROZENCWAIG** (الأرجنتين)، مؤكدا على أهمية جدول أعمال 2030 وأهداف التنمية المستدامة، قال بأن الزراعة المستدامة والشمولية ستشكل مفتاح الإيفاء بالهدفين الأول والثاني من أهداف التنمية المستدامة. ويتطلب تحقيق هذين الهدفين استثمارات شمولية مسؤولة، وخلق فرص العمل، وتحسين الوصول إلى الأسواق الزراعية، ووصولا أوسع إلى الخدمات المالية، وبخاصة للنساء والمنتجين على نطاق صغير. ويتوجب على الدول الحديثة أن تروج للاستثمارات الذكية الكبيرة التي تحسن من البنى التحتية، وتضع حجر الأساس لزيادة الإنتاج وخلق فرص جديدة، وإتاحة الازدهار لأشد الناس ضعفا. كما يجب أن يكون التركيز على بناء رأس المال البشري والاجتماعي والمالي للأشخاص، وتعزيز المؤسسات، وضمان تعزيز الإنتاجية، وتوليد الدخل والصمود، وتمكين النساء، والترويج للتنوع الاقتصادي في المناطق الريفية، وزيادة توفير السلع والخدمات السليمة بيئيا، وتسريع إدماج المنتجين على نطاق صغير في سلاسل القيمة.

115- وقال بأن الأرجنتين، وهي منتج رئيسي للأغذية، قد حددت مجالين من مجالات الأولوية في عملية التحول والتنمية، وهما: حاجة المناطق الريفية والحضرية للعمل كحلفاء في دورة حميدة تدعمها الاستثمارات؛ والابتكارات التقنية المطبقة على إنتاج الأغذية، بحيث تلعب دورا رئيسيا في إطعام العالم بأسره مع نمو تعداد السكان. وكذلك فإن دور القطاع الخاص حاسم أيضا، لا كمصدر للاستثمارات فقط وإنما كعامل للتغيير من خلال المعرفة والابتكارات الجديدة. وللصندوق دور تتزايد أهميته في دعم الزراعة الأسرية والتحول الريفي في الأرجنتين وفي الإقليم، بما يتماشى مع أولويات السياسة الوطنية. وقد تعهدت الأرجنتين بمبلغ 7.5 مليون دولار أمريكي في التجديد العاشر للموارد، وبالتالي فهي تبقي على نفس مستوى

مساهمتها للتجديد التاسع للموارد. ويمكن الإبلاغ عن التقدم المحرز في مفاوضاتها للإدماج الاقتصادي لصغار المزارعين في شمال الأرجنتين، بهدف إشراك أصحاب الحيازات الصغيرة في سلاسل القيم الناشئة الدينامية. وأخيرا، فإن حكومة الأرجنتين على استعداد لتعميق علاقاتها مع الأمم المتحدة، ومع الصندوق على وجه الخصوص، آملة في إعطاء زخم جديد للعلاقة الثنائية الممتازة أصلا التي تربطها بالمؤسسة.

116- **السيد AMNOT** (كمبوديا)، أشار إلى النمو الاقتصادي المتين في البلاد الذي استفادت منه لا المناطق الحضرية فحسب وإنما أيضا السكان الريفيون، قائلا بأن الزراعة قد لعبت، وستلعب على الدوام، دورا هاما في دعم النمو الشمولي والأمن الغذائي والحد من الفقر الريفي في كمبوديا. إلا أن هنالك تحديات جديدة يفرضها التحول السريع للمناطق الريفية، وزيادة أثر تغير المناخ والإندماج الإقليمي. وتتطلع الحكومة الكمبودية لاستمرار التعاون مع الصندوق للتطرق لهذه القضايا، ومساعدة المزارعين على الوصول للخدمات الإنتاجية والتمويل والأسواق. ويتوجب على سلاسل القيم المستدامة ونماذج الأعمال الشمولية أن تستقطب الاستثمارات من القطاع الخاص، وتحد من تكاليف المعاملات من خلال الشراكات الابتكارية بين القطاعين العام والخاص. ومن شأن الاستثمارات العامة أن تدعم التحول المستدام من زراعة الكفاف إلى صناعة زراعية منتجة تسمح لأصحاب الحيازات الصغيرة بأن يكونوا جزءا من اقتصاد السوق. ومن شان مثل هذه النقلة أن تنطوي على تغييرات هيكلية بعيدة المدى لتعزيز الإنتاج والإنتاجية والمداخيل في نهاية المطاف.

117- ولتحقيق هذه الغاية، فقد استخدمت كمبوديا برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستند إلى النتائج كمنتدى تعاوني للمضي بما يتعدى نهج المشروعات. وهي تقدر كفاءة الصندوق في زيادة إنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة، وعلى وجه الخصوص تقدر نهجه التعاوني الذي أعطى الحكومة شعورا قويا بملكية العملية، مما تعتبره نموذجا للتعاون الإنمائي. وتتضمن المجالات المخصوصة لمزيد من التعاون في المستقبل الإنتاجية، والربحية، والوصول إلى الأسواق، ومنظمات المزارعين وتغير المناخ.

118- **السيد HURLEY** (الولايات المتحدة الأمريكية)، معترفا بخبرة الصندوق والتزامه الذي لا يعرف الكلل بالتنمية الريفية ومشيرا إلى الدور الحاسم الذي تلعبه المنظمة في النهوض بجدول أعمال 2030، وافق على وجوب أن يتم الكثير من التقدم الذي لابد من إحرازه للوصول إلى هذه الغاية في القطاع الريفي، على الرغم من أن العالم يغدو أكثر تحضرا. ويبقى تعزيز الأمن الغذائي والتغذوي العالمي المكون الرئيسي للمساعدة الإنمائية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية، مع وجود الصندوق كحليف قوي يقود الطريق في مجالات هامة تتميز بالأولوية مثل إدماج أنشطة التأقلم مع تغير المناخ، وتوسيع نطاق تبني التكنولوجيا، والترويج للزراعة المراعية لقضايا التغذية، وتمكين النساء الريفيات. ويعكس نجاح التجديد العاشر للموارد في تعبئة أكبر مبلغ إجمالي من التمويل من أي من تجديدات الموارد السابقة للصندوق ثقة الدول الأعضاء بالصندوق وبمهمته. وبالفعل، يجب أن تبقى المساهمات الأصلية أساس الإطار المالي للصندوق، يرفدها بغرض توسيع قاعدة موارد الصندوق، اقتراض سيادي يتم التفكير فيه بحذر مع الأخذ بعين الحسبان الاعتبارات المالية والبرامجية والإدارية للمنظمة.

119- ويضع الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016-2025 التزامات سياساتية تستحق الثناء، وهي زيادة القدرات الإنتاجية للمزارعين الريفيين، والفوائد التي يجنونها من المشاركة في الأسواق، وتعزيز الاستدامة

البيئية وصمود أنشطتهم الاقتصادية في وجه تغير المناخ. ومن خلال برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة سيستمر الصندوق في لعب دوره القيادي في توفير الأموال للزراعة الذكية بيئيا، وعلى وجه الخصوص من خلال جهوده التي تستحق الثناء لجعل جميع مشاريعه ذكية بيئيا بحلول عام 2018. وقد أسهمت المعرفة التي يولدها مكتب التقييم المستقل في الصندوق، بصورة مباشرة في الأداء الجيد للصندوق؛ ويلعب التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق دورا حاسما في تيسير المناقشات الحية عن نقاط ضعف الصندوق وقوته، كما أنه يوفر العمق والتكامل المنهجي والتأمل العميق في عمل الصندوق. وفي مجال آخر، يجب أن تكون عملية انتخاب الرئيس القادم للصندوق شفافة تستند إلى الكفاءات، مما يعكس الممارسات السليمة في التسيير المؤسسي.

120- **السيد NCHEMBA** (جمهورية تنزانيا المتحدة) قال بأنه، وبفضل الصندوق، فإن بلاده قد نفذت عددا من المشروعات التي أدت إلى أثر إيجابي على الحد من الفقر والأمن الغذائي. وبعد 14 مشروعا وبرنامجا سابقا، هنالك ثلاثة برامج جارية تنطوي على البنى الأساسية للتسويق، وإضافة القيمة والتمويل الريفي، وتنمية القطاع الزراعي مع مكونات عن الثروة الحيوانية في زنجبار. وهنالك مشروعان آخران في ذخيرة المشروعات. وتبقى البلاد معتمدة على الزراعة في تنميتها، ولكنها تواجه تحديات هائلة في هذا القطاع، على شكل محدودية الوصول إلى المعدات الزراعية، والتمويل، ومخططات الري، وعمليات إضافة القيمة والأسواق. ويعني استخدام 21 بالمائة فقط من أكثر من 44 مليون هكتار من الأراضي القابلة للزراعة حاليا وجود فرص لتحسين دخول المزارعين بتحويل الطريقة التي تستخدم بها الأراضي. وبالتالي، فإنها تخطط لمضاعفة إنتاجها من السكر والذرة لكي تصبح مكتفية ذاتيا من إنتاج الأرز، ولأن تجعل من البلاد مركزا إقليميا للتنمية الزراعية. وستستمر بلاده أيضا في تطبيق نهج الصندوق في إشراك أصحاب الحيازات الصغيرة في عملية التخفيف من آثار تغير المناخ.

121- وقال بأنه يثق بأن الصندوق سوف يستمر في العمل مع غيره من الوكالات المتعددة الأطراف والدولية الأخرى لتنمية قدرات البلدان الفقيرة مثل بلده لتحقيق التنمية التي تتوجه بالنتائج والإيفاء بالأهداف الإنمائية المنصوص عليها في إعلان مابوتو، بشأن الزراعة وفواقد ما بعد الحصاد الذي أطلقه الاتحاد الأفريقي الذي يعتبر وثيق الصلة بأهداف التنمية المستدامة في جدول أعمال 2030.

122- **السيد KHAN BOSAN** (باكستان) قال بأنه، وبعد تبني جدول أعمال 2030، توفر الدورة الحالية لمجلس المحافظين فرصة قيمة لمناقشة مسار الجهود المستقبلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة. وأكد مجددا على إيمان بلاده بحماية البيئة، وبالزراعة المستدامة التي تتسم بالصمود في وجه تغير المناخ. وبحكم كونها التيار الأساسي في الاقتصاد الباكستاني، فإن الزراعة تسهم بأكثر من 20 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، وتوفر فرص العمل لحوالي 45 بالمائة من قوة العمل في البلاد. ويعيش حوالي ثلثي سكان البلاد في المناطق الريفية، وتصل نسبة المزراعين من أصحاب الحيازات الصغيرة، بينهم إلى أكثر من 90 بالمائة من مالكي الأراضي. وتتضمن حزمة أُطلقت حديثا للتنمية الزراعية الشمولية توفير المنح النقدية والقروض للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والحد من أسعار الأسمدة، وتسديد الحكومة لأقساط التأمين لصغار المزارعين، وتوفير الضمانات لحصولهم على القروض، كذلك فإنها تمنح بعض الإعفاءات الضريبية لقطاع الألبان والدواجن وتربية الأسماك. وتبنت مؤخرا تشريعا لتعزيز الصادرات الزراعية، وحماية

حقوق منتجي المحاصيل والبذور. وقد تم التخفيف من رسوم استيراد الآليات الزراعية الحديثة. ويمنح منتجو اللحوم الحلال إعفاء من ضريبة الدخل لمدة أربع سنوات.

123- وقال بأن هنالك العديد من المبادرات المدخلة لأغراض التمكين الاقتصادي للنساء، بما في ذلك برنامج بناظير لدعم الدخول، والذي يوفر المنح النقدية للنساء اللواتي يترأسن أسرهن المحرومة. وكذلك إنشاء أول مصرف للنساء، ومصرف Khushhali Bank الذي يوفر الأموال لصاحبات المبادرات النسائية. وتظهر القروض الممنوحة لأعمال الشباب ومخططات تنمية المهارات نتائج مشجعة. وتستمر باكستان في دعم الصندوق الذي نجم عن تعاونه مع البلاد نتائج ممتازة، وتأمل في تعزيز حافظة مشروعات الصندوق في باكستان في المستقبل.

124- **اختتم الاجتماع الساعة 7.44 مساء.**

(3) المحضر الموجز المؤقت للجلسة الثالثة للدورة التاسعة والثلاثين لمجلس المحافظين التي عقدت يوم الخميس الموافق 18 فبراير/شباط 2016 الساعة 9.35 صباحا.

رئيس الجلسة: Andin Hadiyanto (إندونيسيا)

(نائب رئيس المجلس)

ومن بعده: Dinesh Sharma (الهند)

(رئيس المجلس)

المحتويات

	الفقرات
البيانات العامة (البند 5 من جدول الأعمال) (تابع)	139-126
– نيبال	127-126
– أوروغواي	129-128
– الهند	131-130
– المملكة المتحدة (متحدثة باسم بلدان القائمة ألف)	133-132
– بوتسوانا	135-134
– منغوليا	137-136
– كينيا	139-138
سلسلة محاضرات الصندوق: القطاع الخاص، الحوكمة الرشيدة والتنمية الريفية	140
تحديث عن مجموعة العمل المعنية بقضايا التسيير في الصندوق (البند 11 على جدول الأعمال)	151-141
مسائل أخرى (البند 12 من جدول الأعمال)	152
بيان الاجتماع العالمي السادس لمنتدى المزارعين	153
البيانات العامة (البند 5 من جدول الأعمال) (تابع)	159-154
– نيجيريا	155-154
– غانا	157-156
– رواندا	159-158
جلسة مخصصة لمتحدث واحد: زراعة الغد	160
مناقشة فريق خبراء عن الاستثمارات الابتكارية لأغراض التحول الريفي	162-161
تقرير عن اجتماع المائدة المستديرة للسادة المحافظين	163
اختتام الجلسة	168-164

125- **دعي المجلس للانعقاد في تمام الساعة 9.35 صباحا.**

بيانات عامة (البند 5 من جدول الأعمال) (تابع)

126- **السيد POUDEL** (نيبال) استذكر بأن المناطق الريفية هي موطن حوالي 70 في المائة من سكان العالم الفقراء، وهم بمعظمهم من النساء، والمنتجين على نطاق صغير، والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والمهمشين، الذين يمكن لهم أن يلعبوا دورا حاسما في إطعام سكان العالم المتزايدة أعدادهم. وقد تم إغفال هذه الشرائح السكانية إلى حد كبير في تصميم وتنفيذ السياسات وفي جداول أعمال التنمية. ويعدّ إدماجهم وإشراكهم من الشواغل الرئيسية، ولذا فإن الموضوع المختار لدورة مجلس المحافظين الحالية يجب أن يشكّل جدول أعمال مشترك للسنوات الخمس عشرة القادمة بغية استئصال الفقر والجوع بحلول عام 2030.

127- وقد أفسح تبني الدستور الجديد في نيبال المجال أمام خلق بيئة شمولية تشاركية تمكينية لكل من استثمارات القطاعين العام والخاص. وتم الشروع ببعض المبادرات، ومنها على سبيل المثال استراتيجية التنمية الزراعية، وخطة التغذية متعددة القطاعات، والتحدي الوطني للقضاء على الجوع، لتنسيق السياسات الوطنية مع المبادرات العالمية للحد من الفقر والجوع بهدف الوصول إلى سبل عيش محسنة، وكرامة إنسانية، وحياة محترمة للمجتمعات الضعيفة والفقيرة. وثمة حاجة ملحة لإرساء شراكة قوية بين القطاعين العام والخاص لأغراض الاستثمارات الشمولية في العمل نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتحديات والأهداف غير الملباة من الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2030. كذلك ثمة حاجة للمزيد من الاستثمارات لتوسيع نطاق إنتاج إصحاب الحيازات الصغيرة، والتطرق لتحديات مثل الأمن الغذائي وتحسين البنى التحتية الريفية ومواجهة أثر تغير المناخ. ورحّب بدعم الصندوق المستمر للزراعة والتنمية الريفية في نيبال، وعبّر عن التزام حكومته بأهداف الصندوق.

128- **السيد LASARTE BURGHI** (أوروغواي) أكّد على أن بلاده سوف تسهم بمبلغ 000 200 دولار أمريكي في التجديد العاشر لموارد الصندوق. وتعتبر هذه المساهمة انعكاسا لاهتمام أوروغواي بضمان استمرارية عمليات الصندوق على مدى فترة التجديد العاشر للموارد، وتعزيز برامجه والنتائج التي تنجم عنها، وزيادة الاستثمار في السكان الريفيين لأغراض القضاء على الفقر والجوع. وتعتبر أوروغواي في موقع هام استراتيجيا للترويج للحوار الإقليمي بشأن السياسات العامة في المناطق الريفية، كما كانت تفعل في السنوات العشر الماضية من خلال برنامج السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي التابع للصندوق. وقد تم تنسيق هذا البرنامج في مونتيفيديو منذ إطلاقه عام 2000، ومددت الحكومة استخدام المرافق الممنوحة للصندوق في بناء برنامج السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي دون مقابل حتى عام 2030.

129- تولي أوروغواي أهمية خاصة لعمليتين جاريتين في الصندوق. أولهما اللامركزية، حيث اعتبرت نسبة الموظفين المدعومين من الميزانية الذين يعملون في الصندوق من مقره في روما عالية للغاية، بدون وجود حضور كاف في الميدان. وأما العملية الثانية، فهي إضفاء الطابع شبه الإقليمي على المكاتب القطرية للصندوق. وفي حالة أمريكا اللاتينية والكاريبي، تغطى عدة أشباه أقاليم بمكاتب موجودة في غواتيمالا وبيرو وهايتي، أما بالنسبة للمخروط الجنوبي فهو لم يغطى بعد. وعلى ضوء خبرة أوروغواي الغنية والمسهبة مع برنامج السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي في الصندوق، أعاد التأكيد على أن بلاده ترغب في رؤية مكاتب مفتوحة في مونتيفيديو لتنسيق عمليات الصندوق في شبه إقليم أمريكا الجنوبية الذي لم يغطى بعد.

130- **السيد SINGH** (الهند) رحب بموضوع الدورة الحالية وبالجهود التي يبذلها الصندوق ورئيسه للترويج للقدرات الإنتاجية للسكان الريفيين، وزيادة مساهمتهم في الأسواق، وتعزيز الاستدامة البيئية لأنشطتهم الاقتصادية وصمودها في وجه تغير المناخ. ويعود ارتباط الهند بالصندوق لسنوات عديدة خلت. إذ أن للصندوق أكبر برنامج إقراضي في الهند، حيث ينخرط حاليا في تسعة مشروعات تصل إلى 8 ملايين شخص في بعض أكثر المناطق مواجهة للتحديات في البلاد.

131- وفي الوقت الذي يسود فيه وعي متنام بأن ما يحدد مسارات التنمية ليس وتيرة النمو الاقتصادي فحسب وإنما تركيبته أيضا، اتخذت الهند خطوات ابتكارية عديدة للترويج للاستثمار والنمو الشمولي بالتركيز على الشمولية المالية. وقد صُمم مخطط Pradhan Mantri Jan Dhan Yojana، الذي أُطلق عام 2014، ليوفر وصولا شاملا للتسهيلات المصرفية لجميع الأسر، بما في ذلك التسهيلات الائتمانية والتأمين والبطاقات الائتمانية. وبموجب هذا النظام، تم فتح ما يزيد عن 200 مليون حساب، 61 في المائة منها في المناطق الريفية، وأكثر من 51 في المائة منها تمتلكها نساء. كذلك تم تسديد الفوائد التي توفرها الدولة للمستفيدين من خلال التحويل المباشر الذي ضمن التسديد الإلكتروني السريع في ظل أكبر برنامج للتحويلات النقدية في العالم، الذي يغطي بالفعل 150 مليون أسرة. كذلك تعزز نظام توزيع الفوائد المالية من خلال الحل الابتكاري الذي يجمع بين رقم الهاتف المحمول والحساب المصرفي وأرقام الهوية البيومترية لكل شخص على حدة. ويشير تبني هذه الإجراءات إلى التزام الهند بضمان الإيصال الكفؤ للفوائد وتوسيع الشمولية المالية لتغطي كل أسرة، بما يتفق مع الدعوة التي نصت عليها أهداف التنمية المستدامة لتعزيز قدرات المؤسسات المالية المحلية بهدف تشجيع وتوسيع الوصول إلى الخدمات المصرفية والمالية وخدمات التأمين للجميع. ودعا إلى إجراءات عالمية متضافرة لتحقيق أهداف النمو الشمولي.

132- **السيدة NASSKAU** (المملكة المتحدة)، متحدثة باسم بلدان القائمة ألف، قالت بأن المناقشات قد أظهرت أهمية العمل نحو المزيد من الاستثمار الشمولي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهنالك اتفاق كامل على أن للصندوق دور حاسم يلعبه في المساعدة على تحقيق هذه الأهداف، وعدم استبعاد أحد عن هذا الركب. وتشير تقارير مكتب التقييم المستقل إلى أن أداء الصندوق قد شهد تحسنا مستمرا لجهة تمكين فقراء الريف نساء ورجالا على تحقيق دخول أعلى وأمن غذائي أفضل. وتتحد جميع الدول الأعضاء في الصندوق وتدعمه في إصلاحاته وتركيزه على المجالات الهامة ذات الأولوية الخاصة بالتأقلم مع تغير المناخ، وتحسين التغذية، والعمل بصورة أكثر فعالية مع القطاع الخاص، وتعزيز تمكين النساء والمساواة بين الجنسين، وتشاطر النتائج والمعرفة، وبخاصة من خلال التعاون بين بلدان الجنوب.

133- وفيما يتعلق بانتخاب رئيس جديد للصندوق عام 2017، فإنه من الضروري البناء على التقدم المحرز من خلال القيادة والخبرة المهنية، في وضع الصندوق بين الوكالات الرائدة متعددة الأطراف التي تهدف إلى التنمية الريفية الشمولية والحد من الفقر. وقالت بأن المناقشات التي جرت في المجلس التنفيذي حول وضع اختصاصات عامة لمنصب رئيس الصندوق قد لقيت ترحيبا لأن من شأنها أن تزيد من الشفافية وتوجه الدول الأعضاء في تسميتها للمرشحين، وفي تغذية عملية اتخاذ القرارات بناء على أفضل الممارسات المدخلة بنجاح قبل سبع سنوات المتمثلة في عقد جلسات استماع مع جميع المرشحين لهذا المنصب. وقالت أنه قد تم بالفعل وضع مسودة لاختصاصات منصب رئيس الصندوق عام 2000، كما تم نشرها مرة أخرى في الوثيقة EB/115/R.31، ويمكن أن توفر هذه الوثيقة أساسا للنقاش. وقالت أن بلدان القائمة ألف سوف

تستخدمها كمرجع لاختيار المرشحين وتتطلع للعمل مع القوائم الأخرى، بمساعدة مكتب مجلس المحافظين، لتحديث وإكمال والمصادقة على هذه الاختصاصات. وقالت أنه من بين الخصائص المميزة للغاية للصندوق هي أن جميع الدول الأعضاء فيه تصل إلى توافق في الآراء لجعل الصندوق أفضل منظمة لإيصال أفضل النتائج الممكنة لصالح فقراء الريف.

134- **السيد AUTLWESTE** (بوتسوانا) قال أن اقتصاد بلاده، وكما هو الحال في معظم البلدان النامية، يستند إلى الزراعة، مع اعتماد معظم السكان الذين يعيشون في المناطق الريفية على الزراعة كسبيل للعيش. إلا أنه على خلاف البلدان النامية الأخرى، فإن جزءا كبيرا من الأراضي يملكها المجتمع الريفي، وبصورة طاغية المزارعون، حيث تتراوح حيازاتهم بحدود خمس هكتارات لكل شخص. وقال بأن حكومته تعترف بأن السكان والمجتمعات الريفية يجب أن تكون محط التركيز الرئيسي لسياسة التنمية الوطنية، وأن المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة على وجه الخصوص يتطلبون دعما متزايدا من خلال إيجاد البيئة التمكينية عبر تنمية البنى التحتية وتوفير الخدمات الحكومية الأخرى في المناطق الريفية. وقال بأن الزراعة في بوتسوانا سوف تبقى مصدرا هاما للغذاء، وأيضا لتوليد الدخل وفرص العمالة والفرص الاستثمارية للمجتمعات الريفية.

135- وأضاف بأن موضوع الدورة الحالية يحتل بالتالي أهمية خاصة، وبالتحديد لجهة تحقيق الهدفين الأول والثاني من أهداف التنمية المستدامة. ويجب جعل الجهود التنموية أكثر شمولية إذا كنا نريد لها أن تصل إلى المجموعات الفقيرة والمهمشة التي تعيش في المناطق الريفية المهملة. إلا أن تغير المناخ ما زال يؤثر على الجهود الرامية إلى تحسين الأمن الغذائي. وفي عام 2015، ضربت بوتسوانا موجة جفاف، ويتوقع حدوث موجة جفاف أسوأ عام 2016. وبالتالي، فإن الافتقار إلى الهطولات المطرية مترافقا بموجات حر شديدة تمثل تهديدا جديا للأمن الغذائي الوطني. ومع ذلك، هنالك فسحة من التفاؤل في الخيارات التي تقدمها الاستراتيجية الوطنية لزراعة الصون لإعادة إنعاش المزارع المستنزفة، والتخفيف من آثار تغير المناخ. وبالتالي، لا بد من تحويل المزيد من الموارد لاستراتيجيات زراعة الصون للمساعدة على التخفيف من أعباء آثار تغير المناخ في العالم النامي. وأكّد مجددا على دعم بوتسوانا المتين لمهمة الصندوق.

136- **السيد GANTSOGT** (منغوليا) قال بأنه، وعلى الرغم من اعتماد منغوليا على قطاع التعدين، إلا أن الزراعة توفر الأساس لتنمية اقتصادية واجتماعية أكثر تنوعا، فهي تشغل 30 في المائة من قوة العمل الوطنية، وتصل حصتها إلى 12.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وقد تم إرساء الأرضية لتنمية تربية الحيوانات بصورة مكثفة. وتتضمن التحديات المتبقية انخفاض المردودات وعمليات التجهيز غير المتقدمة مع تدني الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية. وتعتبر الإمكانيات مرتفعة لتلبية الاحتياجات المحلية من اللحوم ومنتجات الألبان والطحين ومنتجات القمح والبطاطا، إلا أن التجهيز المحلي ما زال في مراحله الأولى، وتعتمد البلاد بصورة كبيرة على واردات الأرز، والسكر، والخضراوات، والفواكه. وتتمثل الأولويات الرئيسية في السياسة الجديدة للأغذية والزراعة في البلاد في تنمية الإنتاج الزراعي المكثف في الأقاليم التي تتسم بكثافة سكانية مرتفعة، وزيادة إنتاج محاصيل من خلال إدخال التكنولوجيات المتقدمة القابلة للمواءمة مع تغير المناخ، واستخدام التكنولوجيات التقنية والمتقدمة لتجهيز الموارد الطبيعية والمواد الخام الزراعية، وإمداد الأسواق المحلية بمنتجات مغذية وآمنة على أساس مستدام. وتتضمن الأهداف أيضا جعل منغوليا بلدا مصدرا من خلال مناطق التجارة الحرة الزراعية، وزيادة حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي، وتنويع الاقتصاد.

137- وقد أسهمت البرامج الثلاثة الناجحة التي مولها الصندوق والمنفّذة في منغوليا بشكل كبير في التنمية الزراعية وتحسين سبل عيش السكان الريفيين. ومن شأن المزيد من الاستثمارات والمساعدة التقنية من الصندوق أن تدعم جهود منغوليا لتنفيذ سياستها بشأن الأغذية والزراعة، وإضفاء الطابع التجاري على القطاع الزراعي وإدخال التقنيات المتقدمة وأفضل الممارسات العالمية. وقد تعهدت منغوليا بمساهمة قدرها 100 000 دولار أمريكي في التجديد العاشر للموارد.

138- السيد **BETT** (كينيا) قال بأن الفشل في العمل على التنمية المستدامة سيؤدي إلى تبعات باهظة التكاليف على الجميع. وكينيا هي رابع أكبر متلق لتمويل الصندوق في إقليم أفريقيا جنوب الصحراء، حيث تعتبر نيروبي العاصمة الوحيدة التي تستضيف مكتبا إقليميا كاملا متكاملا للصندوق. ويدعم الصندوق حاليا ثلاثة أركان رئيسية في استراتيجية التنمية الزراعية في البلاد بالنسبة للمحاصيل، والثروة الحيوانية، ومصايد الأسماك. وقد ضمن دستور كينيا الجديد لكل مواطن الحق في الحصول على الأغذية عالية الجودة، والمأوى، والمياه. ويعتبر إعادة الإنعاش جزءا من استراتيجية الزراعة مع وجود الأطر السياساتية والقانونية اللازمة ووجود استراتيجيات شبه قطاعية مخصوصة قيد الإعداد. ونظرا للشراكة النشطة مع الصندوق والشركاء الإنمائيين، يتوقع لحافظة قروض كينيا أن تزداد، وبالتالي أن تسمح بتفعيل مثل هذه الاستراتيجيات والنمو في القطاع الزراعي. ويقود الصندوق حاليا تنفيذ برنامج يهدف إلى تحويل الزراعة وتحسين سبل العيش في المناطق الجافة وشبه الجافة من البلاد، وتوفير دعم مرحب به لجهود الحكومة.

139- والمزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة هم حراس الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي الحيوي، وبالتالي، فدورهم محوري للتخفيف من آثار تغير المناخ والتأقلم معه. ومع ذلك، فهم يواجهون تحديات كبيرة بسبب رداءة البنى التحتية وعدم كفاية الوصول إلى المدخلات والتمويل والأسواق، في الوقت الذي يقوض فيه تغير المناخ قاعدة الموارد في الاقتصادات الريفية، مما يسهم في تراجع الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية. وتؤكد هذه التحديات على الحاجة لنهج شمولي للزراعة المستدامة. وبإعادة تأكيده على دعم كينيا للصندوق، ناشد الدول الأعضاء للتعاون مع الصندوق في تصميم وتنفيذ البرامج التي تضع السكان الريفيين، والنساء، والشباب، والدولة، والأعمال، والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، في مركز جميع الاستراتيجيات.

سلسلة محاضرات الصندوق: القطاع الخاص، الحوكمة الرشيدة والتنمية الريفية

140- **رئيس الجلسة** دعا المجلس إلى متابعة سلسلة محاضرات الصندوق المقررة. ويمكن الرجوع إلى تفاصيل هذا الحدث في التقرير المفصل المعنون "التنمية الشمولية: السكان الريفيون، الدولة وقطاع الأعمال في جدول أعمال ما بعد عام 2015. وقائع أحداث مجلس المحافظين المنعقدة بالتزامن مع الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس محافظي الصندوق، فبراير/شباط 2016".

تحديث عن مجموعة العمل المعنية بقضايا التسيير في الصندوق (البند 11 على جدول الأعمال)

141- **السيد ROZENCWAIG** (الأرجنتين)، رئيس مجموعة العمل المعنية بقضايا التسيير في الصندوق استذكر أن مجموعة العمل هذه، التي أنشأها مجلس المحافظين في دورته الثامنة والثلاثين، قد فُوضت بمهمة استعراض وتقدير هيكلية وأهمية نظام القوائم في الصندوق، واستعراض وتقييم تركيبة هيئات المشاورات الخاصة بتجديد موارد الصندوق، وطول دورات تجديد الموارد منذ التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق

وصاعدا؛ والخروج بمقترحات تتعلق بالنقطتين المذكورتين لعرضها على المجلس التنفيذي للنظر فيها في دورته المنعقدة في ديسمبر/كانون الأول 2016، لتعرض بعد ذلك على مجلس المحافظين في دورته الأربعين. وقد عقدت مجموعة العمل أربعة اجتماعات رسمية في أبريل/نيسان، ويونيو/حزيران، وديسمبر/كانون الأول 2015، كذلك عقدت اجتماعا في يناير/كانون الثاني 2016، بالإضافة إلى عدد من الاجتماعات غير الرسمية.

142- استهلت مجموعة العمل عملها باستعراض الوثائق الخاصة بنظام القوائم في الصندوق التي وفرها مكتب سكرتير الصندوق بهدف تحسين تمثيل الدول الأعضاء في الهيئات الرئاسية للصندوق. كما تفحصت أيضا التغييرات التي طرأت على النظام العالمي منذ إنشاء الصندوق، وفيما لو كان نظام القوائم ما زال يعكس وضع الصندوق، وبخاصة فيما يتعلق بعدد الدول الأعضاء ومساهماتهم ذات الصلة. وتتضمن المقترحات المطروحة وضع معيار لتحديد التحاق الدول الأعضاء بكل قائمة من القوائم وزيادة مساهمة وتمثيل القائمة جيم في الهيئات الرئاسية للصندوق، وتيسير نقل البلدان من قائمة إلى أخرى، وعلى وجه الخصوص، توليد حوافز جديدة للمساهمات المالية في الصندوق على أساس تحليل الحوافز والمثبطات. وأكد بعض الأعضاء على الرابط بين زيادة التمثيل والمساهمات المقدمة. كذلك نظرت مجموعة العمل أيضا في نظام التصويت ووزن المساهمات التاريخية.

143- وعلى ضوء مجموعة الآراء المعبر عنها وأهمية هذه المسألة، فقد تم تعيين مستشار دولي لإجراء استعراض مسهب لنظم التمثيل في الصندوق وفي المنظمات الأخرى، مثل صناديق البيئة العالمية والمصارف الإنمائية متعددة الأطراف، بهدف النظر في نظم بديلة وفي طول دورات تجديدات الموارد الخاصة بها. أما الأهداف الشاملة، فتتمثل في ضمان فعالية الصندوق ومهمته المتمثلة في مناصرة التنمية الريفية، وتحسين الحوافز لزيادة المساهمات المالية في الصندوق.

144- وفي تقريره الأولي، اقترح المستشار إدخال تعديلات على نظام القوائم، مثل إعادة التوازن للتمثيل من خلال تيسير نقل البلدان من قائمة إلى قائمة أخرى، وإعادة تخصيص مقاعد المجلس التنفيذي أو إيجاد مقاعد إضافية، وحتى التخلي عن نظام القوائم بأسره. وأكد على أهمية تشجيع المساهمات في الصندوق.

145- وفيما يتعلق بموضوع تجديدات الموارد، اقترح المستشار، من بين جملة أمور أخرى، زيادة عدد المساهمين من القائمة جيم، واستخدام المنصات الرقمية للصندوق بصورة أكثر فعالية، وفصل المشاركة في مشاورات تجديد الموارد عن نظام القوائم. كذلك فقد أشار أيضا إلى الأهمية المولاة للنظر في الربط بين مقاعد المجلس التنفيذي والمساهمات (أو عدم الربط بينها). ووفقا للمستشار، فإن تمديد دورة تجديد الموارد قد تخلف آثارا إيجابية أو سلبية أو حيادية على مستويات تجديد الموارد، وعلى كفاية التمويل، والكفاءة، وتكاليف عملية تجديد الموارد، وعلى الحوار بين الصندوق ودوله الأعضاء. وستيسر دورة أطول لتجديد الموارد من مطابقة التمويل مع البرامج القطرية، في حين أن دورة أقصر قد تشكل تحديا للتخطيط طويل الأمد. كذلك فإن اتباع دورة أطول لتجديد الموارد سيستوجب اجتماعات أقل، وبالتالي فقد يولد بعض الوفورات على الرغم من أنها لن تكون بمبالغ كبيرة. ومن الجدير بالذكر، أن تمديد دورات تجديد الموارد في مصرف التنمية الآسيوي ومصرف التنمية الأوروبي لم يؤد إلى مساهمات أقل. وأخيرا، فقد تعزز دورة أطول لتجديد الموارد من جودة الحوار بين الصندوق ودوله الأعضاء لأنها ستساعد عندئذ على أن يغطي

استعراض منتصف الفترة سنتين، أي 50 في المائة من فترة تجديد الموارد، عوضا عن 33 في المائة منها كما هو الحال عليه الآن.

146- ومن الضروري أن نبقي في أذهاننا بأن تمديد دورة تجديد الموارد من ثلاث إلى أربع سنوات يجب ألا يتهدد بأي حال من الأحوال المساهمات. ولا بد بالتالي من الوصول إلى حل وسط مع الدول الأعضاء بحيث يمكن لها أن تعدل من مساهماتها وفقا لذلك.

147- ومع أن المستشار أكّد على فوائد التنسيق مع المؤسسات المالية الدولية الآخرى، فإن مجموعات العمل المعنية بقضايا التسيير في مثل هذه المؤسسات قد استكملت أعمالها بالفعل، وفترات تجديد الموارد ذات الصلة على وشك أن تبدأ. ومن غير المتوقع للمؤسسات المالية الدولية ذات الصلة أن تنشئ مجموعات عمل جديدة حتى نهاية فترات تجديد مواردها، إن كانت ستفعل ذلك أصلاً.

148- وسوف تنظر مجموعة العمل المعنية بقضايا التسيير في الصندوق في اجتماعها الرسمي الخامس المقرر في أبريل/نيسان 2016 في التقرير النهائي للمستشار الدولي.

149- وتوفر دورة المجلس الحالية فرصة فريدة من نوعها للدول الأعضاء لكي يتم إعلامها بالأسئلة الهامة الحاسمة قيد المناقشة. وبالتالي، فإن إشراك الدول الأعضاء وممثليها في مجموعة العمل هذه أمر حاسم. وكذلك الأمر بالنسبة لحاجة الحكومات لتقوم باستعراضاتها الخاصة، وبالتالي ضمان أن تؤدي مداولات مجموعة العمل إلى توصيات واقعية تقدم إلى الدورة الأربعين لمجلس المحافظين، بحيث تؤدي في نهاية المطاف إلى تعزيز فعالية وكفاءة الصندوق.

150- وفي غياب أية تعليقات، أحاط مجلس المحافظين علماً بالمعلومات التي وفرها رئيس مجموعة العمل المعنية بقضايا التسيير في الصندوق.

151- **وتَقرر ذلك.**

مسائل أخرى (البند 12 من جدول الأعمال)

152- لم تثر أية قضايا أخرى تحت هذا البند.

بيان الاجتماع العالمي السادس لمنتدى المزارعين

153- بناء على دعوة من **رئيس الجلسة**، قدمت ممثلة منتدى المزارعين، السيدة **Ujjaini HALIM**، بيانا ختاميا عن الاجتماع العالمي السادس لمنتدى المزارعين الذي عُقد يومي 15 و16 فبراير/شباط 2016 بالتزامن مع الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس المحافظين. ويرد النص الكامل للبيان في الفصل الرابع.

بيانات عامة (البند 5 من جدول الأعمال) (تابع)

154- **السيد OGBEH** (نيجيريا) قال بأن بلاده قد قللت من فاتورة وارداتها من الأغذية بحدود النصف تقريبا، وتعتزم أن تقلصها إلى ما يقارب الصفر في السنوات القادمة. ولتحقيق هذه الغاية، فقد وضعت خرائط للمناطق الإيكولوجية الزراعية وللتربة فيها، وحسّنت من معرفة المزارعين بالأسمدة، مما أدى إلى تخفيض أسعار الأسمدة وزيادة استخدام الحبوب ومحاصيل الأشجار. وتخطط الحكومة للسعي لتنفيذ برامجها للتنمية

الزراعية بدعم من الصندوق لزيادة الإنتاج، وتعزيز اختبارات البذور والتربة، وتوفير التدريب في التقنيات الزراعية الجديدة في مراكز التعلم في أرجاء البلاد بأسرها. كذلك، فإنها تعمل أيضا لتحسين تربية الأبقار من خلال برنامج واسع النطاق تدعمه الحكومة ويقوده القطاع الخاص لتوفير التلقيح الاصطناعي.

155- وتتضمن التحديات الماثلة تغير المناخ، وزحف الصحراء، والنزاعات بين مربي الأبقار والرعاة والمزارعين الذين يتنازعون على استخدام نفس الأراضي، والتغلب على سنوات طويلة من الاعتماد على النفط وحده حين كانت الزراعة مهملة، واجتذاب الشباب للعمل في الحقول الذي يتطلب جهدا كبيرا قبل أن يؤتي ثماره، وعكس التوجه نحو الهجرة إلى المناطق الحضرية. وتتطرق الحكومة لجميع هذه القضايا من خلال جملة واسعة من البرامج، بما في ذلك عملية لزراعة الأشجار تحمل عنوان "عملية زرع الصحراء" التي ستنفذ عام 2016 بدعم من الصندوق، وتوسيع مناطق الرعي المروية، وإعادة إعمار البنى التحتية وبخاصة السدود، وزيادة إنتاج المحاصيل التقليدية وإدخال محاصيل جديدة. وهنالك برنامج بعنوان المشروعات الريفية كثيفة العمالة مع مصانع تجهيز على نطاق صغير يتم إنشاؤها في القرى والمناطق الريفية لتوفير القيمة المضافة والقضاء على الفاقد وخلق الثروات محليا. إلا أن هذه الجهود تتطلب دعما كبيرا، ليس آخره من الصندوق الذي عبّر عن امتنانه له. وفي الختام، تساءل فيما لو كان الدعم الكبير الذي تقدمه الحكومات التي تتسم باقتصادات أكثر تقدما لقطاعها الزراعي لا ترقى إلى مرتبة الإعانات، ولماذا لا يمكن للاقتصادات الأقل تقدما أن توفر نفس الدعم لقطاعاتها الزراعية.

156- **السيد ALHASSAN** (غانا) قال بأن موضوع مناقشات مجلس المحافظين تثير مشاعر التمكين، ويجب أن تركّز على التنمية وجهود البرمجة. ويعتمد تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر الشاملة والطموحة على نمط وحجم الاستثمار الموضوع فيها، وعلى مستوى التحول الريفي وأداء الدولة وقطاع الأعمال. كما أنه يتطلب أيضا التفكير "خارج المألوف"، وإرساء شراكات قوية بين الحكومات والوكالات الإنمائية الدولية والقطاع الخاص. ولا يمكن الفوز في المعركة ضد الفقر والجوع إلا من خلال التنمية الزراعية والتحول الريفي، وبالفعل هنالك دلائل واضحة على أن النمو في قطاع الزراعة أكثر فعالية بعشرة أضعاف في الحد من الفقر من أي نمو يمكن تحقيقه في أي قطاع آخر.

157- ونظرا للالتزام القوي الوطني والإقليمي والعالمي بالاستثمار بصورة أكبر في الزراعة والتنمية الريفية، هنالك حاجة الآن للاستثمار المتسارع والمسؤول والاستراتيجي في الزراعة والتنمية الريفية للاستفادة من التكنولوجيات المتاحة. وسوف يتغير الوضع في المناطق الريفية في حال تم تحويلها لجهة البنى التحتية، والخدمات، والصناعة. وقد أجرت غانا عملية للامركزية لتقريب صناعة القرار من الأشخاص في المناطق الريفية، وتحسين البنى التحتية لفتح المناطق الريفية لاستثمار القطاعين العام والخاص. والتقدم المحرز الآن بطئ، إلا أن الالتزام المنعقد في جدول الأعمال الإنمائي الجديد على مدى خمسة عشر عاما يمثل تحديا للعمل بصورة مختلفة. ويتوجب أن تكون المساعدة الإنمائية استراتيجية وتتماشى مع السياسات القطرية وتعزيز القدرات المحلية لقيادة العملية، وبالتالي تعزيز الاستدامة. كما يجب أن تتكامل مع الميزانيات الوطنية لتمكين البلدان من التخطيط بصورة أكثر فعالية. ولا بد من إعطاء أولوية أكبر للمبادئ المنصوص عليها في إعلان باريس بشأن فعالية المعونة لعام 2005، ألا وهي الملكية القطرية، والمواءمة، والاتساق، والإدارة بغرض تحقيق النتائج، والمساءلة المتبادلة.

158- **السيدة MUKESHIMANA** (رواندا) قالت بأن موضوع الدورة الحالية ذي صلة كبيرة بالتركيز الإنمائي الحالي على قطاع الأغذية والزراعة في العديد من البلدان النامية والاقتصادات الناشئة. وهو يتفق تماما مع رؤية رواندا حتى عام 2020، ومع استراتيجيتها للتنمية الاقتصادية والحد من الفقر، وخطتها الاستراتيجية لتحويل الزراعة، والتي يتمثل الهدف الرئيسي منها في الحد من الفقر وزيادة رفاهية الروانديين، وبخاصة فقراء الريف منهم، من خلال تحديث الزراعة وإضفاء الطابع التجاري عليها. وقد لعب الصندوق دورا كبيرا في جهود التنمية الزراعية في رواندا منذ عام 1981، وكان أول الشركاء الإنمائيين لاستئناف أنشطته فيها بعد استعادة السلام في البلاد عام 1995. وقد حان الوقت الآن للاستثمار الشمولي الذي يشمل جميع أصحاب المصلحة في سلاسل القيمة في مجالات مثل التقنية الزراعية وتطبيقها لتحسين الإنتاجية، والبنى الأساسية التي توفر وصولا أفضل إلى الأسواق، وتعزيز الصناعات على نطاق صغير، والتمويل الريفي، وتعزيز المؤسسات، وتحسين خدمات الدعم المقدمة إلى أصحاب الحيازات الصغيرة، وبخاصة في مجال التخفيف من آثار تغير المناخ.

159- وأشار آخر تقييم لبرنامج قطري أجري عام 2010 إلى أن الشراكة بين الصندوق وحكومة رواندا قد ساهمت بصورة كبيرة في الحد من الفقر الريفي، وأن الأداء قد تحسن منذ عام 2005. ومن العوامل المساهمة في ذلك، اتباع نهج أكثر تشاركية، والانتقال إلى الإشراف المباشر، وإدخال استراتيجيات وبرامج واضحة التعريف، إضافة إلى إطار قوي للمساءلة. وهنالك ثلاثة مشروعات جارية للصندوق الآن تغطي من بين أمور أخرى، الإدارة المالية، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وهنالك أيضا مشروع رابع يتعلق بالثروة الحيوانية في الذخيرة. وعلى الرغم من امتنان رواندا للصندوق على دعمه وشراكته المستمرة معها، إلا أنها ستُبقي على مساهمة متواضعة في التجديد العاشر لموارد الصندوق.

جلسة مخصصة لمتحدث واحد: زراعة الغد

160- **رئيس الجلسة** دعا المجلس إلى الانتقال إلى الجلسة المخصصة لمتحدث واحد حول زراعة الغد، والتي تتمثل في حوار مع الدكتورة اسمهان الوافي، المديرة العامة للمركز الدولي للزراعة الملحية. وترد تفاصيل هذه الجلسة في تقرير منفصل بعنوان "الاستثمار الشمولي: السكان الريفيون، الدولة وقطاع الأعمال في جدول أعمال ما بعد عام 2015. وقائع أحداث مجلس المحافظين بالتزامن مع الدورة التاسعة والثلاثين للمجلس فبراير/شباط 2016."

مناقشة فريق خبراء عن الاستثمارات الابتكارية لأغراض التحول الريفي

161- **تم عرض شريط فيديو يُظهر موظفي الصندوق وهم يتحدثون عما يعنيه الابتكار لهم.**

162- **رئيس الجلسة** دعا المجلس إلى المضي في مناقشات فريق الخبراء بشأن الاستثمارات الابتكارية لأغراض التحول الريفي. وترد المناقشات في تقرير منفصل بعنوان "الاستثمار الشمولي: السكان الريفيون، الدولة وقطاع الأعمال في جدول أعمال ما بعد عام 2015. وقائع أحداث مجلس المحافظين بالتزامن مع الدورة التاسعة والثلاثين للمجلس فبراير/شباط 2016."

تقرير عن اجتماع المائدة المستديرة للسادة المحافظين

163- **رئيس الجلسة** عرض تقريرا عن اجتماع المائدة المستديرة للسادة المحافظين، الذي عُقد في اليوم السابق بعنوان "استقطاب التمويل لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة – ما الضروري لتحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة؟" ويرد النص الكامل للتقرير في الفصل الرابع.

اختتام الدورة

164- **السيد SHARMA (الهند) يترأس الجلسة.**

165- **السيد نوانزي** (رئيس الصندوق) أدلى ببيان ختامي يرد نصه الكامل في الفصل الرابع.

166- **رئيس المجلس** أدلى ببيان ختامي يرد نصه الكامل في الفصل الرابع.

167- وأعلن اختتام أعمال الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس المحافظين.

168- **رُفع الاجتماع في تمام الساعة 1.30 ظهرا.**

الفصل الثالث

باء – المائدة المستديرة للسادة المحافظين: استقطاب التمويل لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة ما الذي نحتاجه لتحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة؟

موجز لمناقشات المائدة المستديرة للسادة المحافظين لعام 2016

سيشكل استقطاب التمويل لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والتنمية الريفية أمرا أساسيا لتحقيق طموحات جدول أعمال 2030، الهادف إلى استئصال الفقر والجوع. إننا نعلم أن المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وغيرهم من سكان الريف بمقدورهم تقديم مساهمة هامة للوصول إلى هذه الأهداف، في حال تمكنّا من تعبئة التمويل الشمولي الكافي وغيره من أشكال الدعم لهم. ويتوجب على الحكومات، والقطاع الخاص، والصندوق وغيرهم من الشركاء الإنمائيين أن يلعبوا دورا في هذا المضمار.

يتطور سياق تمويل التنمية بحيث تتزايد أهمية الموارد المحلية. ويتغير الدور الذي تلعبه المساعدة الإنمائية الرسمية، في الوقت الذي أصبحت فيه الاحتياجات أكثر تنوعا، وتم الاعتراف عالميا بالإمكانيات الكامنة للقطاع الخاص. وفي حين أن هنالك طلب متنام من المستهلكين يمكن لأصحاب الحيازات الصغيرة الاستفادة منه، وكذلك الأمر بالنسبة للمستثمرين المهتمين من القطاع الخاص، إلا أنه ثمة العديد من الفجوات والحواجز التي لا بد من التطرق لها.

يمثل الوصول إلى الائتمان تحدٍ بحد ذاته، إذ يحتاج المزارعون لامتلاك القدرة على التعامل مع المصارف كي يحصلوا على التمويل، ولكنهم غالبا ما يفتقرون إلى ضمانات القروض. وغالبا ما تنظر مؤسسات التمويل الريفية، حيث وجدت، إلى أصحاب الحيازات الصغيرة على أنهم مخاطرة. كذلك ثمة صعوبة في ربط ملايين المزارعين على نطاق صغير مع الأسواق، إذ أنهم بحاجة إلى تجميع إنتاجهم والعمل معا والتحدث بصوت واحد كي يتمكنوا من الانخراط بصورة ناجحة مع القطاع الخاص. كما أن أصحاب الحيازات الصغيرة معرضون لمخاطر عالية، بما في ذلك آثار تغير المناخ، الأمر الذي يجعل سبل عيشهم تتسم بالهشاشة.

وتشير هذه الاعتبارات إلى القضية الرئيسية المتمثلة بالجدوى. إذ يحتاج المزارعون الفقراء من أصحاب الحيازات الصغيرة إلى دعم مستدام للوصول إلى المدخلات مع زيادة فرص وصولهم إلى الأسواق في الوقت ذاته، بحيث يمكن لهم بيع منتوجاتهم وتحقيق الزيادة لا في دخولهم فقط وإنما أيضا في جدواهم كأعمال تجارية. وهذا بدوره يزيد من جاذبية هؤلاء المزارعين للمؤسسات المالية، بالتالي قدرتهم على الوصول إلى الائتمان، مما يشكل دائرة حميدة. ومن خلال هذه العملية، سيمتلكون أيضا القدرة على بناء قدراتهم للانخراط في تخطيط سليم للأعمال التجارية.

المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة بحاجة لحزمة من الاستثمارات، لا مجرد الأموال فقط. إنهم بحاجة للبذور المحسنة، والميكنة، والتكنولوجيا، والمعرفة والتدريب. وبالتالي، لا بد أن يكون التمويل جزءا من استراتيجية أوسع لتمكين المزارع الصغيرة من النجاح. ويتضمن ذلك العمل على كل من طرفي المدخلات والمخرجات، على مدى طويل وعبر سلسلة القيمة بأسرها، مع الاعتراف بدور التمويل في الشروع بهذه العملية، وأهمية السداد في ضمان الاستدامة.

ونتيجة لذلك، فإننا بحاجة لاتخاذ نهج خلاق يجمع الأشكال المختلفة للموارد. وقد يكون الدعم المباشر مفيدا لأشد الفقراء فقرا على أن يتوفر بأسلوب يساعد أصحاب الحيازات الصغيرة على التقدم للوصول إلى مستوى الجدوى التجارية. علاوة على ذلك، فإن بناء منظمات المزارعين القوية من شأنه أن يساعدهم على كل من طرفي المدخلات والمخرجات، وأن يمكّن الروابط مع المشغلين من القطاع الخاص والأسواق، في الوقت الذي ييسر فيه الوصول إلى التمويل، والتكنولوجيا، وخدمات الإرشاد، وبناء القدرات بأسلوب شمولي. ويعتبر تقديم الخدمات المصرفية من خلال الهواتف المحمولة والائتمان الصغير مثالان على النهج الابتكارية الملائمة على وجه الخصوص للسياق الريفي.

وبالمضي قدما، ستغدو الشراكات أمرا أساسيا بصورة متزايدة. ويلعب الصندوق دورا هاما كمستثمر ووسيط بين القطاع الخاص، والحكومات، وأصحاب الحيازات الصغيرة أنفسهم. كما يتعاون الصندوق أيضا مع المؤسسات البحثية للترويج للابتكار، ومن ثم جلب هذه المعرفة إلى مشروعاته الاستثمارية. وأما دور الحكومات في إيجاد البيئة التمكينية، فهو أمر حاسم لأن بعض العوامل، مثل التشريعات الناظمة والبنى التحتية والتعليم، تكمن إلى حد بعيد ضمن نطاق عملها.

يحظى الصندوق بالتقدير كقائد في مجال التنمية الريفية وزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، وهو يقوم بهذا الدور من خلال توفير الاستثمارات التي تساعد أصحاب الحيازات الصغيرة على زيادة دخولهم وتحسين أعمالهم، وأيضا من خلال التطرق للمظاهر الاجتماعية في التنمية الريفية على شاكلة تمكين النساء وخلق فرص العمل للشباب. ولكي تكون زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة مجدية في حد ذاتها، يتوجب عليها أن توفر فرص العمل للشباب بحيث يمكن لهم أن يروا مستقبلهم، ضمن مجتمعاتهم الريفية. ويحظى أثر النهج الشمولي للصندوق بالتقدير من قبل العديد من البلدان، ويتوجب عليه الاستمرار في تيسير إرساء الشراكات لجعل الفرص في متناول المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، ولتحويل المناطق الريفية، وتحسين سبل عيش جميع سكان الريف.

الفصل الثالث

جيم – بيانات عامة أخرى

بيان ممثل النمسا

يأتي الموضوع الشامل لدورة مجلس المحافظين لهذا العام "الاستثمار الشمولي: السكان الريفيون، الدولة وقطاع الأعمال في جدول أعمال ما بعد عام 2015" في اللحظة المناسبة تماما. فقد شهد العام الماضي سلسلة من القمم والاتفاقيات الهامة استراتيجيا، ورأينا الأمم والوكالات تجتمع معا لتضافر جهودها وتلتزم بأهداف مشتركة. وتمثل هذه السنة السنة الأولى من عقد التغذية المرتبط بصورة متأصلة بالهدف الإنمائي الثاني من اهداف التنمية المستدامة، وبالتالي بالمهمة الجوهرية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية. ولقد حان الوقت الآن لتحويل هذه الطموحات إلى إجراءات عملية.

ويلعب الصندوق بحكم مهمته المخصوصة دورا حاسما في الإيفاء بهذه الطموحات، ونتفق مع الصندوق على وجوب أن تكون الجهود الإنمائية أكثر شمولية، ونؤمن بأن الصندوق يمتلك الأدوات والوسائل للوصول إلى المجموعات الفقيرة والمهمشة التي تعيش في مناطق ريفية مهملة. وقد راكم الصندوق كمية هائلة من الخبرات والمعارف في السنوات الثلاثين التي عاشها. وأكد على أن الشمولية بحد ذاتها ليست كافية، ولكن صفة الشمولية مفتاح هام على وجه الخصوص عندما يتعلق الأمر بالتسعير العادل والإدماج في سلاسل القيمة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، علاوة على توفير فرص العمل المحترم. وتتفق النمسا مع الصندوق وتدعمه في جهوده على جميع هذه الجبهات.

في هذا العام يركز مجلس المحافظين على الانخراط بصورة أقوى مع القطاع الخاص وعلى إرساء الشراكات الابتكارية. وتنظر النمسا إلى القطاع الخاص على أنه شريك لا يمكن الاستغناء عنه في الترويج لجدول أعمال التنمية. ولقد تم الاعتراف بإمكانيات القطاع الخاص كما هو ملائم ، ويتوجب علينا الآن أن نسعى لإطلاق العنان للمزيد من إمكانيات هذا القطاع. وتشجع النمسا الصندوق على تعزيز العلاقات القائمة وعلى محاولة إرساء شراكات جديدة. ولا بد من توسيع نطاق الانخراطات الناجحة وتكرار الإنجازات كلما كان ذلك مجديا.

وغني عن القول بأن الاستثمار في القطاع الخاص لن يكون كاملا إن لم يترافق مع المشورة السياسية للحكومات والمعرفة والبحوث حول الإنتاجية والتدريب ذي الجودة العالية المتاح للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة على النحو الذي يوفره الصندوق للعديد من زبائنه. وأما القضايا الناشئة على شاكلة تغير المناخ فلا بد من التطرق لها أيضا، ولا بد من مواءمة الحلول لتتناسب مع السياقات المخصوصة، ونعتقد بوجوب تشجيع وتعميق تبادل المعرفة بين بلدان الجنوب علاوة على التعاون الثلاثي. وفي حقيقة الأمر فإن الشراكات والاتساق بين الصندوق والحكومات والمستفيدين والقطاع الخاص هي محددات النجاح.

ولتحقيق هذه الغاية يتوجب على الصندوق أن يستمر في تحقيق التوازن بين الفرص الاستثمارية وإجراءات بناء القدرات. ومع تطوير الأدوات الجديدة وتحرّي تعزيز القدرات المالية للصندوق علينا ألا نغفل مهمة الصندوق وولايته الجوهرية. وإننا نتطلع قدما لتحديثات مستقبلية عن هذا الموضوع، يتم إبلاغ الهيئات الرئاسية في الصندوق.

وأخيرا، فإن انعدام المساواة منتشر في المناطق الريفية، وهو يؤثر بصورة غير متناسبة على الأشخاص المعرضين للمخاطر، وعلى وجه الخصوص النساء والأطفال. وتسلط هذه الظروف الضوء على الحاجة للصندوق ولرؤيته ومهمته. وقد استكمل التجديد العاشر من موارد الصندوق في وقت تسعى فيه بلدان مساهمة عديدة جاهدة للحصول على الموارد والقدرات في ظل أزمة لاجئين غير مسبوقة. ونظرا لأن ثلاثة أرباع أشد الناس فقرا في العالم يعيشون في المناطق الريفية، وغالبا ما يتم استبعادهم من النمو الاقتصادي والبرامج الإنمائية. يمكن للصندوق أن يلعب دورا حاسما في أزمة اللاجئين أيضا لأن العدد الأكبر من اللاجئين اقتلع من أراضيه بسبب الفرص الاقتصادية الضائعة في مواطنهم الأصلية. ويمكن للصندوق، لا بل يتوجب عليه أن يوسع من نطاق مساعدته لمعالجة السعي المشروع لهؤلاء الأشخاص للحصول على فرص وآفاق اقتصادية أفضل.

وكبلد مؤسس للصندوق، تعتقد النمسا جازمة بأن الصندوق يتصف بالملاءمة وبأنه وكالة لا يمكن الاستغناء عنها الآن أكثر من أي وقت مضى لتحقيق الأهداف الطموحة التي وضعها المجتمع الدولي.

إننا نتمنى للصندوق كل النجاح في تنفيذ برنامج عمله.

بيان ممثل البرازيل

بالنيابة عن الحكومة البرازيلية، يشرفني أن أتحدث أمام الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس محافظي الصندوق.

ومع اجتماعنا هنا لمناقشة موضوع مجلس المحافظين لهذا العام "الاستثمار الشمولي: السكان الريفيون، الدولة وقطاع الأعمال في جدول ما بعد عام 2016" في سياق جدول الأعمال 2030 للتنمية المستدامة، تود البرازيل أن تسلط الضوء على الدور الذي يلعبه الصندوق كوكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة في محاربة الفقر في المناطق الريفية في جميع أنحاء العالم. ففي السنوات الأخيرة، كان انخراط الصندوق مع البلدان متوسطة الدخل محور الجدل الدائر بشأن مصير موارد الصندوق، أي من البلدان وأي من المشروعات يجب أن يخصص الصندوق موارده لها. وبالنسبة لبعض الدول الأعضاء، فإن على الصندوق أن يتراجع عن العمل مع البلدان متوسطة الدخل؛ وخاصة تلك التي يرتفع فيها وسطي الدخل كالبرازيل.

تدعم البرازيل استمرارية عمل الصندوق مع البلدان متوسطة الدخل لأننا نعتقد بوجوب أن يركز الصندوق على الفقراء بما يتماشى مع مهمته. ومع أن وسطي الدخل أعلى من البلدان النامية الأخرى، إلا أن البلدان متوسطة الدخل تتسم بقدر كبير من انعدام المساواة ؛وما زالت تعاني من كم كبير من الفقر. وفي حقيقة الأمر فإن معظم الفقراء في العالم يعيشون في البلدان متوسطة الدخل نتيجة لارتفاع تعداد السكان في الصين والهند، و أيضا في بلدان أخرى مثل البرازيل والمكسيك.

بالنسبة لحالتنا نحن، يتسم شمال شرقي البرازيل حيث يعمل الصندوق بوسطي دخل يمكن مقارنته مع أقل البلدان نموا، كما أنه يضم عددا كبيرا من الأشخاص الذين لا زالوا يعيشون في فقر.

علاوة على ذلك ؛فإن مشروعات الصندوق في البلدان متوسطة الدخل تولد المعرفة التي يمكن تكرارها في أماكن أخرى في البلدان النامية. مما يشكل أداة جيدة لجهود توسيع النطاق لمحاربة الفقر من خلال التنمية الزراعية.

ومن الأمثلة الناجحة على ذلك، برنامج الشراء من الأفارقة لصالح افريقيا والذي استلهم من الدروس المستفادة من مبادرة التحرر من الجوع في البرازيل. ويدعم برنامج الشراء من الأفارقة لصالح أفريقيا تصميم وتنفيذ السياسات العامة لتوريد الأغذية المحلية من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وتعزيز برامج الحماية الاجتماعية مثل الوجبات المدرسية.

وكذلك تود الحكومة البرازيلية أيضا أن تلفت الاهتمام إلى حقيقة أن البلدان متوسطة الدخل اساسية للاستدانة المالية للصندوق لأنها تحصل على القروض من الصندوق بشروط عادية (لا بشروط مدعومة كتلك المتوفرة للبلدان الأقل نموا).

كذلك فقد زادت البلدان متوسطة الدخل من مساهماتها في الصندوق ويتوقع لها أن تستمر على هذا النحو، وبالتالي فهي تشكل محور الإبقاء على أو توسيع برنامج عمل الصندوق. إن توقف الصندوق عن عمله مع البلدان متوسطة الدخل يمكن أن يؤدي إلى تثبيط زيادة الدعم المالي الذي يتلقاه الصندوق.

وبالمختصر، يجب على الصندوق أن يدعم فقراء الريف بغض النظر عن مكان وجودهم.

وتؤمن البرازيل بأن حقوق الإنسان هي حقوق جوهرية وبالتالي عالمية، وتضم البرازيل صوتها لبلدان شمال أوروبا في مناشدة الصندوق لاتخاذ إجراءات ملموسة لتطبيق نهج يستند الى حقوق الإنسان في جميع عملياته. وحاليا يناقش الكونغرس البرازيلي مقترحا لتعديل الدستور، يهدف إلى الاعتراف في المادة السادسة منه بالحق في الوصول

إلى الأراضي والمياه كأحد حقوق الإنسان. ويظهر ذلك التزامنا المستمر لتحسين حياة جميع البرازيليين؛ ولا بد من ضمان إيلاء الاهتمام للفقراء بغض النظر عن مكان وجودهم.

وأخيرا تدعم البرازيل الجهود الجارية لتحسين التعاون بين وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقرا لها، علاوة على غيرها من وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وذلك بغية جعلها تعمل معا بصورة كفوءة ورفد بعضها البعض وتجنب أي تداخل غير ضروري. كذلك هناك حاجة لتطبيق الكفاءة على التسيير، وتشترك البرازيل بصورة نشطة في المناقشات الدائرة حول إصلاح تركيبة القوائم في الصندوق، ولا بد من أن تعكس التركيبة الجديدة وقائع يومنا هذا، وأن تيسر من اتخاذ القرارات بصورة كفوءة وسيضمن وجود هيكل محسن للتسيير من استمرار الصندوق في لعب دوره المحوري في دعم البلدان لتنفيذ جدول اعمال عام 2030، وسيكون بمثابة الحافز للمساهمين في الصندوق للاستمرار لا بل لزيادة تمويلهم له.

بيان ممثل بوركينا فاسو

يتشرف وفد بلدي للغاية بالدعوة التي وُجهت لبوركينا فاسو، ويرحب ويلتزم بالبيانات المختلفة المدلى بها ويضم صوته للبلدان الأخرى بشأن اختيار موضوع هذه الدورة.

إن استمرار الفقر المدقع وتفاقم الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والأزمات الغذائية المتكررة والكوارث الناتجة عن تغير المناخ تُثبت أهمية عقد هذا المجلس، بعد أن حددنا أهداف التنمية المستدامة مؤخرا. ونشير هنا إلى أن اختيار موضوع هذه الدورة: "الاستثمار الشمولي: سكان الريف، والدولة وقطاع الأعمال في جدول أعمال ما بعد عام 2015"، يبدو مناسبا جدا بالنسبة لنا.

وهكذا، علينا إعادة النظر في استراتيجية مكافحتنا المتمثلة في تعزيز تنمية مستدامة تتمحور أساسا حول الإنسان.

ولهذا الغرض، تستوقفنا جميعا ضرورة إضفاء الطابع الإنساني على التنمية. وبعبارة أخرى، ينبغي أن تشتمل التنمية على الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع والأكثر ضعفا والأكثر عرضة للمخاطر والأخطار المتعلقة بتغير المناخ. ولا يزال الفقر المدقع وضعف الاقتصادات الشديد أمام الصدمات الخارجية يؤثر على سكان أفريقيا جنوب الصحراء.

وفي معظم البلدان الأفريقية، أصبح الفقر أساسا ظاهرة ريفية. وفي بوركينا فاسو، وعلى الرغم من انخفاض نسبة الفقر نتيجة النمو الاقتصادي خلال العقد الماضي، فلا تزال هناك تحديات هائلة ينبغي مواجهتها لانتشال البلد من الفقر.

ولهذا الغرض، فإن بوركينا فاسو، التي تجري إصلاحات مؤسسية بعد الانتخابات الديمقراطية والشفافة والمقبولة من الجميع والتي حظت بترحيب المجتمع الدولي، تدعو إلى إعطاء الأولوية لمكافحة الفقر الريفي. وترحب في هذا الصدد بالروح التي كانت سائدة عند وضع برنامج التنمية لما بعد عام 2015 من خلال أهداف التنمية المستدامة، حيث يحظى القضاء على الفقر بمكانة بارزة. ويتفق ذلك مع الرؤية الجديدة لرئيس بوركينا فاسو ومع برنامجه المستمر لخمس سنوات: نبني معا بوركينا فاسو تتسم بالديمقراطية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والعدل والسلام. وللتغلب فعليا على الفقر، وخاصة في المناطق الريفية، ينبغي أن يركز تفعيل برنامج ما بعد عام 2015 على التنمية الزراعية وعلى السياسات التي تستهدف توظيف الشباب وتمكين المرأة.

ولا تسمح تنمية القطاع الزراعي في بلدنا بخلق فرص عمل فحسب، بل إنها تفتح أيضا أسواقا للمنتجات الزراعية. وبالتالي، ينبغي أن يكون دعم المجتمع الدولي للاستثمار في القطاع الزراعي أولوية على المستوى العالمي. وينبغي أن تتجه هذه الاستثمارات قبل كل شيء نحو تعزيز قدرات الشعوب لزيادة قدرتها على الصمود أمام الصدمات المناخية.

وتبقى مسألة العمل، وخاصة عمل الشباب، أساسية في مكافحة الفقر. فمعظم الشباب في البلدان النامية يواجهون ظروف عمل هشة مما يدفعهم إلى الهجرة بحثا عن ظروف معيشية أفضل مع كل ما يحمله ذلك من مخاطر. وقد أصبحت مشكلة الهجرة مشهدا مؤسفا نراه يوميا. وبالتالي، هناك حاجة ملحة وعاجلة إلى أن يفي المجتمع الدولي بالتزامه بمساعدة حكومات هذه البلدان لتشجيع المشروعات متناهية الصغر وكذلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تخلق فرص عمل. وبالطبع، ينبغي أن يكون ذلك مصحوبا باستثمارات في قطاع التعليم لتثقيف الشباب بشكل أفضل لمواجهة واقع سوق العمل.

ويبدو لنا أن تمكين المرأة مسألة حاسمة كأداة لمكافحة الفقر، ويؤكد لنا موضوع المجلس الحالي أن الصندوق يعطي لهذه المسألة الأولوية.

وتكرر بوركينا فاسو دعوتها للمجتمع الدولي بأن يزيد استثماراته المخصصة للنساء والفتيات في المناطق الريفية. فمن شأن هذا الاستثمار أن يكون له آثارا مضاعفة على المجتمع، حيث إن جميع الجهود التي تبذلها المرأة تتمحور حول تحسين رفاهية الأسرة. ومن هذا المنطلق، فإن الطريق إلى التنمية يتطلب عناية خاصة واستثمارات ضخمة وشاملة من أجل تمكين المرأة.

وينبغي توجيه هذه الاستثمارات من خلال تنفيذ مشروعات وبرامج إنمائية مثل برامج الإنتاج الزراعي الغذائي في القطاع الزراعي وتشجيع إقامة المشروعات الزراعية والزراعة الأسرية، من خلال تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص على وجه الخصوص.

وانطلاقا من هذه القناعة وعلى أمل القضاء على الفقر، انتخب شعب بوركينا فاسو الرئيس Roch Marc Christian Kabore لينفذ برنامجه الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن جانبها، تستفيد بوركينا فاسو منذ عام 1981 من تدخلات الصندوق وترغب في تعزيز هذه الشراكة من خلال زيادة حافظة المشروعات.

سيدي الرئيس، يوجه لكم شعب بوركينا فاسو من خلالي الشكر!

وفي ختام هذا البيان، اسمحوا لنا بأن نعرب عن كل امتنان شعب بوركينا فاسو للعديد من الأصدقاء وشركاء التنمية الذين رافقونا في عملية تطبيع مؤسسات بلدنا. ونتوجه للصندوق بجزيل الشكر على الدعم الذي لا يقدر بثمن الذي قدمه لنا كلما طلبنا ذلك.

وتلتزم بوركينا فاسو بتعزيز هذا التعاون من أجل رفاهية شعبها.

بيان ممثل كندا

يسرني أن ألقي كلمة بالنيابة عن حكومة كندا أمام مجلس المحافظين بمناسبة الدورة التاسعة والثلاثين. وقد لقي موضوع هذه الدورة، الاستثمار الشمولي: سكان الريف والدولة وقطاع الأعمال في جدول أعمال ما بعد عام 2015، صدى كبيرا في كندا. وإذا أردنا تحقيق الأهداف الجماعية لبرنامج ما بعد عام 2015 أو جدول أعمال عام 2030، وخاصة القضاء على الجوع، ستكون هناك حاجة إلى استثمارات أكثر شمولا في مجال التنمية الزراعية المستدامة.

ويلتزم جدول أعمال عام 2030 بعدم ترك أي شخص. ويعيش معظم فقراء العالم في مناطق ريفية وهم من صغار المزارعين. وللقضاء على الفقر والجوع، على قطاع الزراعة في البلدان النامية، وخاصة صغار المزارعين والمشروعات الريفية الصغيرة والمتوسطة، أن ينتج المزيد من الأغذية وأن يخلق فرص عمل في المناطق الريفية. ويضع الإطار الاستراتيجي للصندوق السياق اللازم للمساهمة القيّمة التي يمكن أن يقدمها الصندوق لهذه الجهود خلال السنوات الخمس المقبلة، ويمكن أن يعتمد هذا الإطار اعتماد كاملا على دعم كندا.

وسيؤدي الاستثمار دورا حاسما في ضمان أن تحقق الزراعة إمكاناتها كمحرك للنمو الاقتصادي ونمو الدخل في المناطق الريفية وخلق فرص العمل وتحقيق الأمن الغذائي. وينبغي أن تعمل الحكومات والجهات المانحة مع القطاع الخاص بهدف تهيئة بيئة مواتية تجذب رؤوس الأموال وتضمن أن تدعم الاستثمارات الأهداف الوطنية، خاصة عندما يتعلق الأمر بزيادة دخل المزارعين وتحقيق الأمن الغذائي. ولهذا السبب فإن برامج الاستثمار في المناطق الريفية التي ينفذها الصندوق مهمة ونحن نشيد بالجهود التي يبذلها الصندوق لإقامة شراكات مع جهات عديدة، من بينها القطاع الخاص.

وتأتي هذه الشراكات بأفكار جديدة وحلول مبتكرة، وتزيد مدى وصول النتائج وتسهم في تحقيق مكاسب أكثر شمولية وأكثر استدامة. وتشجع كندا الصندوق على مواصلة جمع ودمج الدروس المستفادة من شراكاته مع المنتجين ومع القطاعين العام والخاص لضمان أن يكون للمشروعات أكبر أثر ممكن.

وما لا يقل أهمية هو تحقيق الإمكانات الاقتصادية الكاملة للمرأة الريفية. وتمثل النساء نسبة 43 في المائة من القوة العاملة الزراعية في البلدان النامية. وهن يقدمن مساهمات أساسية في الاقتصاد الريفي كمزارعات وصاحبات أعمال ومقدمات للغذاء لأسرهن. غير أنهن لا يزلن يواجهن قيودا قانونية ومؤسسية ومالية واجتماعية.

وتحد هذه العقبات إنتاجية المرأة في القطاع الزراعي، وكذلك في الاقتصاد الأوسع نطاقا. ويعتبر التغلب على هذه القيود مسألة بالغة الأهمية لتمكين المرأة بوصفها عاملا من عوامل التغيير لنفسها ولمجتمعها. وسيؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاجية الزراعية وإلى تقليص عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع بمقدار يتراوح ما بين 100 و150 مليون شخص. ولهذا السبب تثني كندا على الصندوق جهوده الرامية إلى تعزيز قدرته على تحقيق المساواة بين الجنسين، بوصفه هدفا بحد ذاته، وعاملا دافعا للتنمية الزراعية الشاملة والمستدامة.

وستواجه طموحاتنا تحديات بسبب تغير المناخ. وعلينا أن نتأكد من أن استثماراتنا تساعد الفئات الأكثر ضعفا في الحصول على الأدوات اللازمة للصمود أمام هذه التحديات. ويشمل ذلك إقامة شراكات مع القطاع الخاص والاستفادة من درايته التكنولوجية. وتشيد كندا بتركيز الصندوق على التصدي لتغير المناخ، بما في ذلك هدفه المتمثل في تعميم المناخ بشكل كامل بحلول عام 2018. وباعتبارنا أحد المانحين المؤسسين لبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، فإننا ندرك أثره الإيجابي على نجاح التمويل المتعلق بالمناخ والبيئة بالنسبة

لصغار المزارعين حتى يتمكنوا من التكيف بشكل أفضل للصدمات والأزمات. ولهذا السبب، يسعدنا مواصلة دعم أنشطة الصندوق بشأن التكيف مع تغير المناخ في إطار التجديد الأخير للموارد.

ونشيد بالدور الهام للصندوق في حشد استثمارات مبتكرة وشاملة لتحسين سبل كسب عيش صغار المزارعين. وندرك أن الفضل في إمكانية تحقيق ذلك يرجع في جزء منه للقيادة القوية داخل المنظمة. وبما أننا ننظر في عملية اختيار رئيس جديد، فإننا نشجع الصندوق على ضمان أن تتم هذه العملية بطريقة شفافة ومفتوحة من أجل استقطاب أفضل المرشحين المحتملين، الذين سيساعدون المنظمة على مواصلة طريقها بنجاح.

بيان ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية

يسرني بحق أن ألقي هذا البيان بمناسبة الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية باسم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية التي أتشرف بتمثيلها هنا.

إن الموضوع الذي تم اختياره، "الاستثمار الشمولي: سكان الريف والدولة وقطاع الأعمال في جدول أعمال ما بعد عام 2015"، يشكل إحدى السياسات الزراعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

فمن خلال هذه السياسات المبتكرة، يتفق الطرفان على مكافحة الفقر من خلال استهداف المناطق الريفية، المعروف أنها مركز الفقر ومركز التنمية المحتملة على حد سواء.

وبالإشارة إلى الاعتبارات المذكورة أعلاه، فإن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، بعد أن وضعت استراتيجية إنعاش الصناعات الزراعية بدعم من البنك الدولي، تستعد لإنشاء الحدائق الزراعية الصناعية في مختلف مقاطعات البلد.

وتشكّل هذه الوحدات منصات متعددة الخدمات من شأنها أن تشجع الترابط بين الزراعة الريفية وكبار المشغلين في مجال أعمال الزراعة الصناعية.

وسيجمع هذا الترابط بين الدولة، التي ينبغي أن تنشئ البنى التحتية المناسبة، والقطاع الخاص الوطني أو الأجنبي وصغار المنتجين بطريقة تكفل التقاسم الحقيقي للثروات باعتبار ذلك عنصر من العناصر الأساسية للنمو الشامل.

وأود أن اختتم كلمتي بدعوة مجتمع الشركاء التقنيين والماليين، وخاصة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، إلى دعم جمهورية الكونغو الديمقراطية في جهودها الرامية إلى إجراء تغيير هيكلي في قطاعها الزراعي الواعد لتحقيق النمو.

بيان ممثل غينيا الاستوائية

يسرني أن ألقي بياني أمام الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس محافظي الصندوق نيابة عن حكومة جمهورية غينيا الاستوائية. ويسرني أن أنقل خالص تهانينا للأخ والصديق كانايو نوانزي رئيس الصندوق على قيادته الممتازة لهذه المنظمة الدولية المبجلة التي تتمثل غايتها في مساعدة السكان الريفيين على تحسين مستويات عيشهم، بفضل العوائد الزراعية بهدف محاربة الفقر الريفي وانعدام الأمن الغذائي.

كما أود أيضا أن أنقل امتناني بالنيابة عن جمهورية غينيا الاستوائية لإيطاليا، حكومة وشعبا، على الترحيب الحار والحفاوة التي استقبلنا بها خلال زيارتنا لمدينة روما التاريخية الجميلة.

إننا نؤمن أنه من الضروري محاربة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف على البلدان المتأثرة بالتصحر أو الجفاف الشديد وبخاصة في أفريقيا، من خلال تبني الإجراءات الفعالة على جميع المستويات، مدعومة بالتعاون الدولي واتفاقيات الشراكة في سياق نهج متكامل بما يتفق مع برنامج 21. ويتطلب تحقيق ذلك، بهدف المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في المناطق المتأثرة، استراتيجيات شاملة طويلة الأمد، تتمحور حول كل من زيادة إنتاجية الأراضي، وإعادة إحيائها، وصون موارد التربة والمياه وتنميتها بصورة مستدامة، وكل ذلك بهدف تحسين ظروف العيش.

ويستمر استئصال الجوع وسوء التغذية بخلق أكبر التحديات التي تواجهها البشرية في القرن الحادي والعشرين، ونحن نناشد التعاون الدولي لبذل الجهود المتجددة لعكس التوجه التنازلي.

وبناء عليه، فإن حكومتي تعترف بأهمية التعاون الدولي ونحن ننسق جهودنا بشكل كامل مع الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، العاملة على القطاع الزراعي، ونحثها على الاستمرار في توفير المساعدة التقنية والمالية للحكومات الوطنية كما هو ملائم لتمكينها من التطرق بفعالية لتحدي الجوع وسوء التغذية.

وأعترف بأن الطريق لتحقيق تأمين الأغذية لجميع البشر في العالم طريق طويلة وهي محفوفة بعقبات ومشاكل متعددة. ويتوجب علينا تحديث استراتيجياتنا ونهجنا التقنية والتعاونية للترويج لشمولية أكبر وتضامن أعظم. إننا نعي بأن إطعام أولائك الذين لا يملكون شيئا يعني الترويج لعالم أكثر عدالة وسلما، في حين إن دعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من شأنه أن يزيد من توقعاتهم بعالم أكثر إنسانية.

وبلدي، غينيا الاستوائية، مقتنعة بأنه وللترويج لإشراك أكبر لجميع السكان الريفيين في إنتاج الأغذية فإننا بحاجة لاستثمارات أكثر شمولية من البلدان والمنظمات من مختلف الأنماط بغية تمكين الريفيين نساء ورجالا من لعب دور أفضل في التنمية المستدامة العادلة. إننا نؤمن بالدور الذي يلعبه المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة في إطعام العالم، وحكومتي تنوي تحويل استثمارات أكبر للمزارعين الأسريين من أصحاب الحيازات الصغيرة للترويج لتنمية وطنية شاملة.

وفي الختام، فإن حكومة جمهورية غينيا الاستوائية تعتبر الجهود التي يبذلها الصندوق قيمة للغاية في سعيه المستمر لتحسين ظروف عيش السكان الريفيين وبناء قدرات المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وتمكين النساء. وتلك مهام تتطلب المساعدة من بلداننا، ومن هنا فإن حكومتي تؤكد مجددا على تعاونها مع الصندوق، وسوف نعلن عن مساهمتنا في التجديد العاشر لموارد الصندوق في الوقت المناسب.

وأخيرا، أتمنى لجميع الحاضرين معنا سنة جديدة مزدهرة عام 2016، وكلي أمل في أن تتكلل جهود الصندوق ودوله الأعضاء بالنجاح والإنجازات مع قيامها بتنفيذ برامج التنمية الزراعية واستمرارها في محاربة انعدام الأمن الغذائي والفقر الريفي.

بيان ممثلة فرنسا

كان عام 2015 عاما محوريا بالنسبة لتمويل التنمية والمناخ. وقد تميّز هذا العام التاريخي بثلاثة أحداث رئيسية، وهي: مؤتمر أديس أبابا لتمويل التنمية، وقمة نيويورك للتنمية المستدامة، وأخيرا، الدورة الحادية والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي عقدت في باريس. وقد شارك الصندوق بنشاط في هذه الأعمال وقام بدوره كاملا فيما يتعلق بتحديد الحلول الجماعية للتغلب على التحديات المتمثلة في الفقر والجوع.

وفي جدول أعمال التنمية والمناخ المجدد والذي أدى إلى هذه الأحداث، تحظى الزراعة والأمن الغذائي بمكانة رئيسية. ولا يزال التحدي المتمثل في مكافحة الجوع يفرض نفسه بشدة على المستوى العالمي. ويتضاعف هذا التحدي بالنسبة للعديد من البلدان من خلال قضية بالغة الأهمية، وهي العمالة. ومن الآن وحتى عام 2025، سيدخل 330 مليون شاب أفريقي و570 مليون شاب من جنوب آسيا في سوق العمل، وهذه المناطق من أكثر المناطق فقرا واتساما بالطابع الريفي في العالم اليوم، ولن يكون القطاع الصناعي، كما نعلم، قادرا على استيعابهم. وبالتالي من الضروري دعم الأسر الزراعية – التي تمثل 40 في المائة من القوة العاملة العالمية وتوفر ما يصل إلى 70 في المائة من الإنتاج الغذائي في البلدان النامية وتعتبر المستثمر الرئيسي في مجال الزراعة – لمواجهة هذه التحديات.

وسيساهم الاستثمار في القطاع الزراعي والتنمية الريفية، بمفهومه الواسع، في الحد من الجوع وسوء التغذية، فضلا عن الفقر، كما سيساهم في تحقيق الاستقرار في المناطق الهشة. وفي هذا السياق، ينبغي أن تواصل السلطات العامة تأدية دورها الهام من خلال تهيئة بيئة تشريعية وتنظيمية مواتية وأن تواصل استثمارها في البنى التحتية الريفية والبحوث ووصول المزارعين إلى السوق. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يؤدي القطاع الخاص دورا أكبر في مجال الأمن الغذائي، شريطة أن يؤدي ذلك إلى استثمارات زراعية مسؤولة وأن لا يؤدي إلى إضعاف الزراعة الأسرية المحلية. وعلى هذا النحو، ينبغي أن يؤدي الصندوق دورا أساسيا لتعزيز الروابط بين الاستثمارات المسؤولة للقطاعين العام والخاص.

وقد أدرج بالفعل الأمن الغذائي والتغذية في برنامج التنمية المستدامة لعام 2030، ووُضع هدف من أهداف التنمية المستدامة بشأن الأمن الغذائي، ويسعى إلى وضع حد للجوع وسوء التغذية بحلول عام 2030. وبما أن الزراعة تؤدي دورا كبيرا، فيمكنها أن تساهم أيضا في تحقيق أهداف أخرى من أهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، يشير اتفاق باريس بشأن المناخ إلى الارتباط بين الأمن الغذائي وتغير المناخ. فيمكن أن تساهم الزراعة بالفعل في الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون مما جعلها عنصرا أساسيا في 80 في المائة من المساهمات الوطنية المقدمة في اجتماع باريس. وأود أيضا أن أشكر بحرارة، نيابة عن رئاسة الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف، الرئيس نوانزي وأفرقته لدعمهم المستمر لإدراج الزراعة في جدول أعمال المناخ. وقد كان الصندوق مثالا يحتذى به، وأوضح الطريق لمؤسسات أخرى من خلال التزامه بإدراج بُعد مناخي في جميع مشروعاته بحلول عام 2018. وبفضل برنامجه بشأن التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، فإن الصندوق يضع نفسه كجهة رئيسية في تمويل مشروعات التكيف وتعزيز القدرة على الصمود في القطاع الزراعي في البلدان ذات الدخل المنخفض.

وعلاوة على مشاركته في جدول الأعمال الدولي، فإن الصندوق يتغير أيضا من الداخل ليندمج بشكل أفضل في البيئة المتغيرة. وقد بدأ العمل على إصلاح التسيير في الصندوق ولدينا بالفعل تقرير حول هذا الموضوع لتقديم تعليقاتنا. وينبغي للنموذج المالي للصندوق، والذي يسمح بالاقتراض السيادي، أن يُمكّنه من تنويع مصادر التمويل لتوسيع نطاق برنامج عمله للفترة 2016-2018، وأود أن أذكّر أن هذا الجهد يحظى بالأولوية ويجب أن يظل موجها نحو البلدان الأكثر فقرا وهشاشة، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء.

وأود أن أختتم كلمتي بتوجيه الشكر مرة أخرى للصندوق على دوره المحوري في القضاء على الفقر المدقع والجوع. وأعلم أننا يمكن أن نعوّل على الصندوق لمواصلة عمله مع الأسر الزراعية بهدف دعمها في الانتقال من نموذج الكفاف إلى نموذج ستؤدي فيه دورا رئيسيا في التحول الريفي والتنمية المستدامة والشاملة.

بيان ممثل غابون

إنه لشرف كبير لي وسعادة حقيقية أن ألقي هذه الكلمة أمام هذا المجلس الموقر بمناسبة الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

وقبل كل شيء، أود أن أعبّر باسم الوفد المصاحب لي وبالأصالة عن نفسي، عن امتناننا لرئيس الصندوق وللشعب الإيطالي على ترحيبهم الحار بنا، وعلى كل التسهيلات التي قدموها لنا.

وأود أيضا أن أعبر بالنيابة عن الشعب الغابوني بأكمله وبالأصالة عن نفسي، عن امتناننا لرئيس الصندوق بشكل خاص، ولمؤسسته بشكل عام، للدعم التقني والمالي للصندوق الذي استفادت منه غابون.

واسمحوا لي أن أكرر امتناننا لرئيس الصندوق، بالنيابة عن رئيس الدولة، فخامة الرئيس Ali Bongo Ondimba، رئيس الجمهورية الغابونية والحكومة الغابونية وشعبها، على الجهود الدائمة والدؤوبة التي لا يتوقف الصندوق عن بذلها في غابون من أجل التنمية الزراعية ومكافحة الفقر في المناطق الريفية.

لقد جاء الموضوع الذي تم اختياره لهذه الدورة وهو: الاستثمار الشمولي: سكان الريف والدولة وقطاع الأعمال في جدول أعمال ما بعد عام 2015، في الوقت المناسب، ونحن نقر بالمكانة البارزة للزراعة في اقتصاد الأغلبية العظمى من بلادنا والدور الحاسم الذي تؤديه النساء ويؤديه الرجال الذين يعيشون في المناطق الريفية لتغذية شعب يتزايد عدده باستمرار، ولمواجهة الآثار السلبية لتغير المناخ وضمان سبل الحياة الكريمة.

وعلى الرغم من توافر موارد طبيعية كثيرة، الأراضي الصالحة للزراعة، وموارد المياه الجوفية، والمجاري المائية الدائمة وغير الدائمة، فإن جزءا كبيرا من الشعب الغابوني يعاني من انعدام الأمن الغذائي.

وفيما يتعلق بهذا الوضع، علينا أن نذكِّر أن الحكومة الغابونية وضعت استراتيجية وطنية للاستثمار والتنمية البشرية تقوم على تعزيز أربعة قطاعات ذات أولوية: التنمية الريفية، والصحة، والتعليم، والبنى التحتية التي تحظى بالجزء الأكبر من الموارد الوطنية.

وتدفعنا الاحتياجات الغذائية المتزايدة باستمرار إلى وضع استراتيجيات لزيادة الإنتاج الزراعي. وقد قادنا النمو الزراعي المُراعي للبيئة إلى تحديد وتنفيذ إجراءات وتدابير تكفل وضع نظم إنتاج مستدامة تتكيف مع الظروف المحلية. وتفرض أهمية هذه المسألة تحقيق التآزر بين الإجراءات والنهج على المستويات دون الإقليمية والإقليمية والعالمية. ولن يكون ذلك ممكنا إلا من خلال إقامة وتعزيز الشراكات عبر الأنظمة المختلفة، مثل منصات الحوار وتبادل الخبرات.

ولهذا السبب، وفي إطار برنامج الإنجازات الزراعية ومبادرات المواطنين في غابون، وهي شراكة بين القطاعين العام والخاص، نظمنا أول منتدى للتبادل الزراعي مع شركاء التنمية.

وقد اعتمد بلدنا، غابون، مؤخرا برنامجه الوطني للتنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذوي، الذي يسلط الضوء على الفرص المرتبطة بالاستثمار الشمولي في إطار شراكات بين القطاعين العام والخاص والسكان، بهدف الوصول إلى زراعة أسرية ذكية ومستدامة تعود بفائدة على السكان.

ومنذ عام 2008، يستند تنفيذ مشروع التنمية الزراعية والريفية في غابون، والذي يموله الصندوق، إلى نموذج شراكة مبتكر بين الجهات الفاعلة في مجال التنمية مثل منظمات المزارعين والقطاع الخاص والمجتمع المدني والقطاع العام.

وقد اعتُمد هذا النهج لتقديم دعم أكبر للمنتجين. وتعتبر النتائج الأولية لمشروع التنمية الزراعية والريفية واعدة وتسمح بتوقع آثار أكثر استدامة بعد تنفيذ هذا المشروع.

ويتمثل الهدف العام من مشروع التنمية الزراعية والريفية في الحد من الفقر في المناطق الريفية من خلال تنويع وزيادة دخل السكان وتحسين ظروفهم المعيشية، عن طريق تيسير وصول الفئات المستهدفة إلى سلاسل القيمة الزراعية التي تستفيد من الأسواق الواعدة في منطقة التدخل. والأهداف المحددة للمشروع هي: (1) تنمية سلاسل القيمة الواعدة ذات الأولوية (الموز والمنيهوت) لصالح الفئات المستهدفة في المشروع؛ (2) تعزيز قدرات الجهات الفاعلة في سلاسل القيمة ذات الأولوية ومنظماتها؛ (3) تعزيز القدرات المؤسسية ذات الصلة بخدمات الدعم المقدمة للسكان الريفيين.

وقد حقق المشروع نتائجه من حيث دعم الإنتاج، من خلال إنشاء حقول البذور وهيكلة وتدريب المنتجين على الترتيبات التقنية وتمويل مشروعات الإنتاج الصغرى. وبالتالي، تحسّن المستوى المعيشي للأسر الريفية بشكل ملحوظ خلال الفترة 2010–2014، وانخفضت نسبة الأسر الفقيرة بأكثر من 20 نقطة من 66.5 في المائة في عام 2010 إلى 41.8 في المائة في عام 2014.

وفي مجمل منطقة تدخل المشروع، تمثل الزراعة التي تتم متابعتها نسبة 93.3 في المائة من مجموع الزراعات وزادت إيرادات المنتجات الغذائية الرئيسية بأكثر من الضعف خلال نفس الفترة.

وعلى أساس هذه النتائج الإيجابية، أناشد الصندوق بقوة أن يواصل دعمه ومصاحبته لغابون في وضع برنامج وطني.

بيان ممثل إندونيسيا

ها أنا أحظى للمرة الثانية بشرف التحدث أمام هذه الهيئة الموقرة، وأود أن أعبر عن تقديري لرئيس الصندوق كانايو نوانزي، ولفريق العمل في الصندوق على العمل الشاق الذي كان واضحا خلال الأشهر الاثني عشر الماضية، وعلى التنظيم الممتاز لدورة مجلس المحافظين هذه.

يسعدني أن أشير إلى الدور المتزايد والمساهمة المتزايدة الأهمية للصندوق في إندونيسيا، علاوة على غيرها من العديد من الدول النامية. لقد عرضت هذه المؤسسة نموذجا جيدا للتعاون الدولي من خلال نهج متكامل. وأود أن أُثني على الصندوق على دعمه المستمر لإندونيسيا في سعيها لتنفيذ جدول الأعمال الإنمائي للبلاد، وبخاصة في مجال الزراعة ومصايد الأسماك، والنهوض الاقتصادي للشعب الإندونيسي، والحد من انعدام المساواة. وبهذا الصدد فقد أحطت علما بنهج الصندوق في السعي للاستثمار في القطاع الريفي كمفتاح لردم الفجوة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية. وقد أسهم نهج الصندوق الشمولي هذا في تنفيذ المشروعات في إندونيسيا في تحسين توقعات كل من الحكومة والسكان في البلاد بنتائج واعدة أكثر في المستقبل.

ولهذا السبب فإننا نتشاطر رؤيتنا مع مجلس المحافظين عند المضي قدما بتنفيذ موضوع هذا العام، وهو "الاستثمارات الشمولية: السكان الريفيون، والدولة وقطاع الأعمال في جدول أعمال ما بعد 2015". ونعتقد أنه ومن خلال روح الاستثمارات الشمولية، فإن حضور الصندوق في إندونيسيا وغيرها من البلدان النامية، قد يكون أكثر فعالية من خلال تعزيز المشروعات والبرامج ذات الإنتاجية العالية والأثر الكبير، الموزعة بصورة متساوية عبر البلاد وعبر العالم بأسره. والهادفة إلى مشاركة السكان الريفيين جنبا إلى جنب مع الحكومة وأصحاب المصلحة من القطاع الخاص لزيادة إنتاجية وجودة قطاع الزراعة ومصايد الأسماك لدينا.

ولتعزيز هذا الهدف الطموح، اسمحوا لي أن أتشاطر معكم رؤيتي بشأن ثلاث خطوات هامة.

أولا، يحتاج الصندوق إلى أن يعزز بصورة أكبر من تعاونه مع المصارف الإنمائية متعددة الأطراف، ومع المؤسسات المالية ذات الصلة.

ويعتبر تعزيز قدرات المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والصيادين على نطاق صغير، كي يتمكنوا من توسيع إنتاجهم والوصول إلى خدمات الإرشاد الزراعي والأسواق والخدمات المالية، مهمة صعبة للغاية وهي تتطلب نهجا عالي الاستراتيجية للمساعدة الإنمائية التي يقدمها الصندوق للبرامج والمؤسسات بحيث تغدو قادرة على تمكين فئات معينة من المجتمع المحلي.

والنقطة هنا هي الحاجة إلى المزيد من نهج التنمية المواضيعية الأكثر تكاملا لتمكين البلدان العضو من النمو بصورة أكثر انتظاما ومن تحقيق آثار أكبر بكثير في المستقبل. وقد أغفل مفهوم التنمية القطاعية نوعا ما بعض العناصر الحاسمة، ومنها ردم الفجوات بين حاجة السكان وقدرة المؤسسات المنفذة، وبين القدرة على السعي للحصول على تكنولوجيات أكثر تقدما والقدرات المالية للحكومات.

وبناء عليه، أعتقد أن بإمكان الصندوق والمصارف الإنمائية الأخرى متعددة الأطراف وغيرها من المؤسسات المالية ذات الصلة، أن تعمل معا للوصول إلى أفضل الممارسات وتوفير مرافق ممتازة والسعي لخبرات ومعرفة أفضل في قطاعي الزراعة ومصايد الأسماك، وفي الوقت نفسه قد يساعد على ذلك استقطاب الموارد من خلال العمل كمحفز في تشجيع وتعبئة مشاركة جهات فاعلة محتملة جديدة، مع تعزيز مساهمة الجهات المانحة الموجودة أصلا.

ثانيا، يجب أن يؤدي الاستثمار الشمولي لصالح السكان الريفيين إلى تنمية أكثر استدامة لأنه يتوجب عليها أن تأتي بفوائد عامة، وأن تدعم جدول أعمال ما بعد 2015. لقد كان دور الصندوق حاسما بصورة متزايدة في التأقلم مع النمو الهائل في تعداد السكان في العالم، ومع الإبقاء على الإنتاج الزراعي المستقل في خضم تغير المناخ العالمي. وما زالت التنمية المستدامة تواجه تحديات كبيرة للوصول إلى الدعم التمويلي، وبالتالي يتوجب على الصندوق أن يروج لإيجاد بيئة أعمال مستدامة في المستقبل.

ومن الأمور الهامة بصورة حاسمة في هذا المجال هو تمكين السكان الريفيين للسعي لتنفيذ مبادراتهم الاقتصادية الخاصة بهم جنبا إلى جنب مع الحفاظ على مواردهم الطبيعية. ويتوجب أن ترسخ الأركان الثلاثة للتنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في فكر الناس الذين يسعون إلى تحقيق رفاهيتهم الاقتصادية. ومن شأن ذلك أن يساعد الناس على الاستفادة من مواردهم بصورة اقتصادية مع الترويج لأهمية استدامتها، ومع زيادة الضغوطات على البيئة عالميا نتيجة لارتفاع تعداد السكان، يمتلك الناس حاليا قدرا أقل من الخيارات في استخدام مواردهم الطبيعية التي كانت مهملة في السابق، وأعتقد أن الصندوق يتمتع بالخبرة الكافية لتعزيز هذا الهدف.

وأخيرا، أود أن أثني على عمل الصندوق بشأن الابتكار والدينامية، فالابتكار يجلب معه قدرا أكبر من القيمة المضافة ووفورات التكاليف لكل من الصندوق والبلدان المتلقية، وقد يؤدي أيضا إلى إزالة العقبات التي تعيق الاستثمار في قطاعي الزراعة ومصايد الأسماك من خلال بعض الإبداعات الخلاقة. أما الدينامية والمرونة فهي تسمح للصندوق بأن يكون أكثر استباقية في الوصول إلى الحلول المناسبة للترويج للاستثمار في الزراعة ومصايد الأسماك لكل بلد عضو على حدة.

إننا نعبر عن دعمنا للصندوق لتحسين عمله في زيادة وصول السكان الريفيين إلى الخدمات المالية والتمويل كعنصر رئيسي للاستثمار. وتظهر تجربة إندونيسيا أن مخططات الائتمان التي ترعاها الحكومة قد مكنت المجتمعات الريفية من تحسين وضعها الاقتصادي. ومن خلال النهج الابتكاري في الخدمات المالية المقدمة إلى السكان الريفيين ستساعد الحكومة على الترويج للنمو الشمولي والحد من انعدام الثروات في المستقبل. وأنا أوصي وبشدة أن يعزز الصندوق من عمله في هذا المجال بصورة أكبر في المستقبل.

إنني أومن بجد بأن المبادرة التي تنعكس في موضوع هذا العام لدورة مجلس المحافظين سوف تمكننا من الخروج بنتائج هامة وملموسة، لدعم العمل الجاري للتطرق للتحديات التي تواجهها الزراعة ومصايد، الأسماك. وبالتالي دعم الاستثمارات الشمولية العاملة لصالح السكان الريفيين والفقراء.

إننا فقط بحاجة إلى أن نعمل معا وأن نعزز من قدرات سكاننا الريفيين لتحسين مستوى معيشتهم، ومع المزيد من النهج المبتكرة والمتكاملة التي يسعى الصندوق لتحقيقها في شراكة مع الدول الأعضاء فيه، فإننا على يقين بأن هدفنا المتمثل في تنمية قدرات السكان الريفيين، وبخاصة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، سيغدو حقيقة واقعة.

اسمحوا لي أن أنهي ملاحظاتي بشكر الصندوق مرة ثانية على تأكيده للالتزام المتجدد في تعزيز التعاون بصورة مستمرة للإيفاء بتوقعات جميع الدول الأعضاء للترويج لتنمية القطاع الزراعي وتسريعها.

بيان ممثل اليابان

يعتبر هذا العام عاما هاما للغاية لأنه السنة الأولى من جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول 2015. وفي جدول الأعمال الجديد هذا هنالك جملة من أهداف التنمية المستدامة التي تعد حاسمة لاستئصال الفقر والجوع، وبالتالي لتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية. وبهدف تحقيق هذه الأهداف الطموحة تدرك اليابان بأنه من الضروري بمكان تعزيز التعاون بين جميع أصحاب المصلحة بما في ذلك جميع البلدان وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة وبخاصة الوكالات التي تتخذ روما مقرا لها، والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

وكجزء من الشراكة العالمية لتنفيذ جدول أعمال 2030، سيسعى الصندوق لتحقيق "النمو عالي الجودة"، والذي يعني على وجه الخصوص النمو الذي يتسم بالشمولية والاستدامة والصمود للجميع، وبالتالي وضع حد للفقر. وسوف تستند جهودنا في هذا المضمار على مفهوم الأمن البشري الذي يوليه الصندوق أيضا أولوية كبيرة، وهذا ما ينص عليه صراحة ميثاق التعاون الإنمائي في اليابان الذي أقرته الحكومة في فبراير/شباط 2014، وعلى وجه الخصوص، وفي هذا المضمار ستسهم اليابان في بناء مجتمع دولي يتسم بالصمود والاستدامة من خلال الجهود الرامية إلى الترويج للزراعة والحراجة ومصايد الأسماك التي تنطوي على تنمية سلاسل القيمة الغذائية، علاوة على تحسين الأمن الغذائي والتغذية.

في قمة مجموعة الـ 7 المنعقدة عام 2015 في سكولوس إيلماو، تم تبني النهج الإنمائي العريض للأمن الغذائي والتغذية الذي يضع أهدافا طموحة "لتخليص 500 مليون شخص في البلدان النامية من الجوع وسوء التغذية بحلول عام 2030". وبحكم توليها لرئاسة مجموعة الـ 7 لهذا العام، فإن اليابان مصممة على إثبات دورها القيادي في النهوض بجدول أعمال الأمن الغذائي والتغذية نحو تحقيق هذا الهدف المنشود.

علاوة على ذلك، فإن مؤتمر طوكيو العالمي السادس لتنمية أفريقيا سيعقد في كينيا، وهي المرة الأولى التي يعقد فيها هذا الحدث في أفريقيا. ففي عمليات مؤتمر طوكيو العالمي لتنمية أفريقيا الماضية تمكنت اليابان من توليد نتائج مؤكدة من خلال الترويج لمبادرة فريدة من نوعها، تتمثل في الائتلاف لتنمية الأرز الأفريقي بالتعاون مع الوكالات ذات الصلة، ومن بينها الصندوق. وفي مؤتمر طوكيو الدولي السادس لتنمية أفريقيا، تدرك اليابان جيدا بأنه من الهام بمكان مناقشة قضايا التمايز بين الجنسين وتغير المناخ والصمود والتغذية وزيادة الاستثمارات الزراعية على ضوء نمو الملكية من الطرف الأفريقي كما هو واضح من تبني جدول أعمال 2063، فعلى سبيل المثال تقدر اليابان مساهمات الصندوق في عمليات مؤتمر طوكيو الدولي السابقة لتنمية أفريقيا بما في ذلك الاستفادة من مذكرة التفاهم الموقعة بين الصندوق والوكالة اليابانية للتعاون الدولي والدعم المالي لمبادرتنا الفريدة من نوعها وستكون ممتنة لو استمر تعاون الصندوق لأغراض إنجاح مؤتمر طوكيو السادس لتنمية أفريقيا.

وعلاوة على ذلك فإن مسألة الاستثمارات من خلال إرساء الشراكات مع القطاع الخاص، أمر هام للترويج للتنمية المستدامة لكل من قطاعي الزراعة والأغذية. واستنادا إلى الاستراتيجية العالمية لسلاسل قيم الأغذية التي تم تبنيها في يونيو/حزيران 2014، فإن اليابان تروج لوضع سلاسل قيم غذائية من الإنتاج الزراعي إلى التصنيع والتوزيع والاستهلاك، كذلك يروج الصندوق أيضا لمشروعات تتعلق بسلاسل القيمة من خلال الشراكات بين المنتجين والقطاع العام والقطاع الخاص، وإرساء الشراكة مع المنتجين من القطاع الخاص. وتتطلع اليابان قدما لتحقيق النتائج الكبيرة من خلال تعزيز الشراكات بين القطاع الخاص في اليابان والصندوق بما في ذلك من خلال

المساهمات العينية، وعلى وجه الخصوص، في مجال الترويج للاستثمارات الزراعية، سوف تدعم اليابان الاستثمارات المسؤولة في نظم الزراعة والأغذية التي صادقت عليها لجنة الأمن الغذائي العالمي في دورتها الافتتاحية في أكتوبر/تشرين الأول 2014. وتخطط اليابان أيضا لإيجاد منتدى متعدد أصحاب المصلحة في اليابان يروج لتحسين التغذية في البلدان النامية بما في ذلك في أفريقيا وآسيا من خلال الشراكات مع القطاعين العام والخاص.

وأخيرا، تدرك اليابان بأن مجلس المحافظين اليوم هو فرصة هامة للغاية للخروج بقرارات حاسمة مثل القرار الخاص ببرنامج عمل الصندوق وميزانيته لعام 2016، وهو العام الأول من التجديد العاشر لموارد الصندوق. وفي آخر دورة لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق عام 2014، وعلى الرغم من المعوقات المالية الجدية التي نعاني منها تعهدت اليابان بمبلغ يعادل ما تعهدت به في التجديد التاسع لموارد الصندوق بالين الياباني، وعلاوة على ذلك فهي ملتزمة أيضا بتزويد الصندوق بما يعادل مجموعه 3.6 مليون دولار أمريكي كمساعدة طارئة لأغراض المساعدة الإنسانية ولمواجهة الإرهاب وتحقيق الاستقرار الاجتماعي في أفريقيا جنوب الصحراء هذا العام، وعلى ضوء هذه الأهمية فإن اليابان سوف تستمر في المساهمة بصورة فعالة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة مثل استئصال الفقر ولضمان الأمن الغذائي والتغذية وإرساء شراكات بين الصندوق والدول الأعضاء فيه.

بيان ممثل كيريباتي

أتقدم إليكم بأحر التحيات باسم رئيس وشعب كيريباتي *KAM NA MAURI*.

سيدي الرئيس، باسمي وباسم وفد بلادي أتقدم إليكم بأحر التهاني على انتخابكم رئيسا لمجلس محافظي الصندوق.

وأود أيضا أن أشكر حكومة وشعب هذا البلد الجميل وموظفي الصندوق ومسؤوليه على حفاوة الترحيب الذي استقبلنا به أنا ووفد بلادي.

موضوع اجتماع مجلس المحافظين لهذا العام "الاستثمار الشمولي: السكان الريفيون، الدولة وقطاع الأعمال في جدول أعمال ما بعد عام 2015"، له أهمية وصلة خاصة بوضعنا. وأنا على يقين بأن الحال كذلك بالنسبة للعديد من الدول الأعضاء الأخرى أيضا. في دولة جزرية صغيرة مثل كيريباتي، غالبا ما يعيق السعي للتخفيف من وطأة الفقر وبرامج الأمن الغذائي وتحقيق أهداف ومخرجات سبل العيش المستدامة، والانتشار الجغرافي للبلد على عدة جزر، والافتقار إلى الموارد والقدرات التقنية، علاوة على الافتقار لفهم قضايا سبل العيش الخاصة بفقراء الريف والمجموعات المهمشة. إذ لا يتم التطرق لمصالح وقضايا هؤلاء الناس بصورة جيدة، وبالتالي فإن فقراء الريف والمجموعات المهمشة لا تستفيد من الاستثمارات في برامج التنمية الريفية.

وبالتالي فإنه من الحاسم أن تستمر الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية الريفية في أن تتمحور حول البشر وفي أن تكون شمولية وتمكينية. ويفاقم من تبعات فشل سياسات التنمية الريفية زيادة أعداد الأسر الريفية التي تنزلق في قبضة الفقر مما يؤدي إلى هجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، والذي يتسبب بدوره في إفراغ المجتمعات الريفية من سكانها، وجعل تحقيق التنمية الريفية والاقتصادية لدعم سبل العيش الريفية محفوفا بالمصاعب. إن الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وخاصة بين الشباب، تعني المزيد من الفقر الحضري والمشاكل الاجتماعية الاقتصادية. وجذور هذه المشاكل جميعها في المناطق الريفية. ومن شأن خلق بيئة تمكينية في المناطق الريفية أن تعكس هذا الاتجاه من خلال توفير المزيد من فرص العمالة وتوليد الدخل سواء في المزرعة أو خارجها لفقراء الريف أو المهمشين منهم، بحيث يتم الإبقاء على بنية سكانية مجدية في المناطق الريفية.

في ضوء تعقيدات وخصوصيات القضايا التي تواجهها كيريباتي كدولة نامية جزرية صغيرة، أناشد الصندوق في أن يستمر في الدعم التقني والمالي، وأن يعمل معنا بالتعاون مع شركائه، مثل منظمة الأغذية والزراعة والحكومة والقطاع الخاص وسكان الريف، لتحديد البرامج والإجراءات التي تمكن من تحقيق الاستثمار الشمولي.

وبغض النظر عن مشاكل القدرات، تعاني كيريباتي أيضا من أثر تغير المناخ نظرا لحجمها الصغير وهشاشتها ولأن سبل عيش سكانها الريفيين عرضة للمخاطر أصلا. ويرتبط المناخ بالزراعة، وأي تغير في الأنماط المناخية لا يؤثر فقط على أصحاب الحيازات الصغيرة، لكن على شرائح واسعة من الصيادين أيضا، ولا تعتبر الهجرة إلى المناطق الحضرية استراتيجية فعالة. وبالفعل فقد بدأ العديد من سكان البلدات الصغيرة يدركون بأن حياتهم وسبل عيشهم تعتمد على الموارد الطبيعية المتاحة في مجتمعاتهم الريفية الأصلية.

إن الآثار السلبية لتغير المناخ على سبل عيش ساكني الأرياف في كيريباتي، يجعل من الاستثمارات أولوية لا لاستئصال الفقر فقط، وإنما لبناء صمود المجتمعات الريفية المحلية.

وقدرة حكومتنا على توفير الدعم محدودة للغاية. وأما القطاع الخاص في كيريباتي فهو صغير وغير منظم، بحيث لا يمكنه أن يكون شريكا فعالا في تحقيق هدف استئصال الفقر الريفي وتمكين السكان الريفيين الفقراء والمهمشين. وبهذا الصدد فإنني أطالب الصندوق بأن يتفهم ظروفنا الخاصة وأن يحيط علما بأنه "ما من قياس واحد يناسب الجميع" لحل هذه المشكلة.

وجودنا هنا بحد ذاته مؤشر على تقديرنا للدعم المستمر الذي تتلقاه كيريباتي والذي تستمر في تلقيه من الصندوق، وإننا ندرك جيدا بأننا بلد ناءٍ ومنعزل، وبالتالي فإننا نؤمن وبشدة بجدول أعمال اللامركزية الذي سنناقشه في الجلسة العامة والذي يشكل المحرك الرئيسي لتعزيز وتحسين فعالية وكفاءة الصندوق ضمن أقاليمنا وبلداننا. إن جعل الصندوق في موقع أقرب إلى المستفيدين منه سيترتب عليه كم هام من الآثار الإيجابية.

وبهذا الصدد، أود أن أسجل اهتمام كيريباتي ورغبتها في استضافة مكتب إقليمي للصندوق لشمال المحيط الهادي في حال اتخذ قرار بإنشاء مثل هذا المكتب.

وقبل أن أختم كلامي، اسمحوا لي مجددا أن أتقدم بالتهاني للجنة مخصصات رئيس الصندوق المنتخبة حديثا وأن أتمنى لها النجاح وأتمنى لكم جميعا النجاح والصحة والازدهار.

أتمنى لكم *Te Mauri, Te Raoi ao Te Tabomoa*، السلام والصحة والازدهار.

بيان ممثل جمهورية كوريا

يسعدني أن أنقل إليكم رسالة، بصفتي رئيسا لوفد جمهورية كوريا، كما أود أن أعبر عن خالص امتناني للمسؤولين في الصندوق على تنظيم هذا الحدث.

في يومنا هذا، هنالك أكثر من 800 مليون شخص يعيشون على أقل من دولارين يوميا، بالإضافة إلى انعدام المساواة بين المناطق الريفية والحضرية في البلدان النامية، الذي ازداد بصورة كبيرة في السنوات الخمس عشرة الماضية، مما يعني أن معظم الأشخاص الذين يعانون من الجوع هم من قاطني الأرياف، ومن المزارعين على نطاق صغير ومتوسط، الذين يزرعون أقل من 5 هكتارات من الأراضي الزراعية.

إنه لواجب علينا أن نحسن من تغذية الفقراء ونمكنهم من الوصول إلى الزراعة المستدامة، وبالتالي فإن الاستثمار الشمولي خطوة هامة لتحقيق هذا الهدف.

وبهذا الصدد يتوجب علينا أن نستثمر في الأمور الضرورية الرئيسية التي تمكن المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من المشاركة في الأسواق، ومن أن يصبحوا مزارعين تجاريين.

في كوريا، نروج لتنافسية الزراعة من خلال الاستثمار في سياسات تحويل الزراعة إلى صناعة عالية القيمة، تجمع ما بين الإنتاج والتجهيز والسياحة. ومع الصندوق ندعم أيضا المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في الدول الجزرية الصغيرة في جنوب المحيط الهادي لإدخال عملية التوزيع لأغراض زيادة الدخل.

وثانيا، فإننا بحاجة للاستثمارات في البنى التحتية، والوصول إلى التعليم. وقد حسنت كوريا من سبل عيش السكان في المناطق الريفية بصورة كبيرة باستثمارات واسعة النطاق في الطرقات والسكن ونظم الري.

كذلك قد حققنا كلّا من الأمن الغذائي والتنمية الريفية باستثمارات في البحوث والتطوير الزراعي، وفي خدمات الإرشاد التكنولوجية، والبيئة التعليمية.

وبناء على خبرتنا على نطاق عريض، فإننا نخطط للشروع بمشروعات تدعم التكنولوجيا الزراعية والمعلومات السعرية لصالح المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في جنوب شرق آسيا، من خلال الاستفادة من منصة الهواتف المحمولة مع الصندوق.

إن الاستثمارات يمكن أن تجلب معها التغييرات، وأنا على يقين من أن الاستثمارات في الزراعة ستجلب معها بالتأكيد عوائد أكبر بكثير، وحياة أفضل للبشر، بما في ذلك أولئك الذين يصل عددهم إلى 800 مليون شخص ممن يعانون من الجوع. وكبلد مانح جديد، ستشارك كوريا بصورة نشطة في استئصال الفقر، وإطلاق العنان لإمكانيات السكان الريفيين من خلال التعاون مع الصندوق، ومع المحافظين الموقرين ومع شركائنا.

بيان ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

يشرفني بالنيابة عن حكومة لاو الديمقراطية الشعبية، أن ألقي هذا البيان أمام الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس محافظي الصندوق هنا في روما في إيطاليا. ويشرفني كذلك أن أسهم في نجاح هذا الاجتماع الذي يتمحور حول موضوع: "الاستثمار الشمولي: السكان الريفيون، الدولة وقطاع الأعمال في جدول أعمال ما بعد 2015".

اسمحوا لي أن أشكر الصندوق، وعلى وجه الخصوص رئيس الصندوق وفرقه التقنية ومكاتبه القطرية على دعمهم التقني والمالي الذي يكرسونه لقطاع الزراعة والسكان الريفيين الفقراء في جميع البلدان الأعضاء، وبخاصة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وأود أيضا أن أحيي جميع البعثات والوفود التي تحضر هنا معنا اليوم، وعلى وجه الخصوص ممثلي الدول النامية.

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، هي أصغر بلد في رابطة بلدان جنوب شرق آسيا فيما يتعلق بتعداد السكان، الذي يعمل ثلاثة أرباعهم في الزراعة، مما يجعل لاو اقتصاداً زراعياً من اقتصادات جنوب شرق آسيا. ويسهم القطاع الزراعي بحدود 26 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، في حين يصل نصيب كل من قطاعي الخدمات والصناعة إلى 40 و34 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي. وبالتالي، فإن الاستثمار الشمولي في السكان الريفيين والمناطق الريفية يمثل أمراً ضروريا لتنمية البلاد. وينطوي ذلك على تشييد البنى التحتية للري لتحسين إدارة موارد المياه، وإدخال الاستخدام الواسع لأساليب الزراعة الحديثة، وتحديث وترويج البذور التي تتصف بتأقلم أكبر مع مناخنا، وترويج الأنشطة الزراعية المخصصة للنساء والشباب من خلال الآلية التمويلية والتدريب الملائمين.

تبنت حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية جدول أعمال 2030 لأغراض التنمية المستدامة بما في ذلك جملة أهداف التنمية المستدامة بتاريخ 25 سبتمبر/أيلول 2015 كدولة عضو في الأمم المتحدة. وبحلول عام 2013، كانت لاو قد أنجزت بالفعل الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في تخفيض معدل الفقر الوطني لديها بحدود النصف من 46 بالمائة في الفترة 1992–1993 إلى 23 في المائة بحلول 2012–2013. إلا أن استئصال الفقر يبقى على قمة جدول أعمال الحكومة، كهدف أساسي من أهداف الخطة الخمسية للتنمية في البلاد حتى عام 2020، حيث تسعى لاو للخروج من وضع الدول الأقل نموا. وبغية تحقيق هذا الهدف، تركز رؤية حكومة لاو طويلة الأمد واستراتيجيتها وسياساتها الخاصة بقطاع الزراعة والغابات على الأمن الغذائي والزراعة التجارية والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. ويهدف التوجه الاستراتجي للتنمية المستندة إلى قطاع الزراعة والغابات إلى ضمان الانتقال التدريجي الناجح من إنتاج الكفاف إلى الإنتاج التجاري لأصحاب الحيازات الصغيرة.

ويبقى الاستثمار في المزارعين استراتيجيتنا الرئيسية، نعني بذلك تزويد المزارعين بما يحتاجونه من بيئة قانونية وسياساتية وتقديم العون لهم بالوسائل التي تبني الاقتصاد المجدي المتسم بالصمود، ومساندتهم للارتباط بالأسواق وضمان أمن حيازة أراضيهم وتمكينهم من الوصول إلى عقود عادلة وإلى معلومات السوق وتحسين وصولهم إلى خدمات الصحة والتعليم والإرشاد. كذلك فإننا نسعى أيضا إلى تحسين وصولهم إلى الائتمان بحيث يمكن لهم ربط أعمالهم المحلية ومشروعاتهم الصغيرة والصغرى ليغدو انتقال اصحاب الحيازات الصغيرة من زراعة شبه الكفاف إلى الإنتاج التجاري حقيقة واقعة. وبهذا المفهوم تم إخضاع المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة القاطنين في المجتمعات المهمشة في مرتفعات جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إلى إصلاحات وسياسات زراعية تتطلب مواءمة نظمهم الريفية لكسب العيش وتبني التقنيات الزراعية الجديدة.

ونأمل أن تستمر برامج وإجراءات الصندوق المستقبلية في السعي للوصول إلى الحلول الجديدة والترويج للتنمية الزراعية المستدامة من خلال توفير الدعم الملموس في تنمية اقتصاديات أصحاب الحيازات الصغيرة والمساعدة على تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي طويل الأمد، والإنتاج الزراعي والصمود في وجه تغير المناخ. في الوقت نفسه فمن الحاسم بما كان ضمان أن يتلقى أصحاب الحيازات الصغيرة الدعم من خلال السياسات والوسائل الملائمة خلال تحولهم المحفوف بالتحديات إلى اقتصاد أكثر تنوعاً واستناداً إلى السوق.

مرة أخرى وبالنيابة عن وفد بلادي، أود أن أشكر الصندوق على دوره النشط المستمر ومساعدتنا في تحقيق أهدافنا الإنمائية. وكما ذكرت سابقا فإن الصندوق نموذج جيد لمساعدة بلادنا على ارساء نمط من التعاون الاقتصادي والتقني يتسم بقوة أكبر وبكونه شاملاً لقطاعات عديدة وعابرة للحدود. وقد أدى ذلك إلى تحقيق أثر آني إيجابي على الحد من الفقر. كذلك نود أن نشكر الصندوق على مرونته في الاستمرار في تقديم الدعم وتوفير المساعدة بأي أسلوب يمكن له به أن يساعد بلادنا لتسريع سعيها لاستئصال الفقر بحلول 2020.

أخيرا أود أن أنتهز هذه الفرصة لأنقل لكم شكر وامتنان حكومة بلادي لمنظومة الأمم المتحدة ولوكالاتها المتمثلة في منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، وللاتحاد الأوروبي وجميع الشركاء المعنيين الآخرين، على التزامهم ودعمهم القوي والمستمر للترويج للأمن الغذائي والتغذوي لشعب بلادنا. ونأمل أن تستمر هذه المساعدة في إطار جدول أعمال التنمية المستدامة لما بعد عام 2015. واسمحوا لي أن أتمنى النجاح لدورة المجلس التاسعة والثلاثين هذه، ودعونا نعمل معاً على إبقاء الأمن الغذائي والتغذوي والتنمية الريفية على قمة جداول أعمالنا.

بيان ممثل ليسوتو

بالنيابة عن حكومة ليسوتو ووفد بلادي، أنقل إليكم تحيات شعب مملكة ليسوتو، وأود أن أثني على جميع الذين ألقوا كلمات رئيسية في هذه الجلسة على بياناتهم المحفزة للأفكار وعلى تطلعاتهم، وأود أيضا أن أثني على الصندوق لنجاح هذه الدورة المبجلة.

قبل أن أمضي في إلقاء بياني، اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعترف بأهمية موضوع هذا العام "الاستثمار الشمولي: السكان الريفيون، الدولة وقطاع الأعمال في جدول أعمال ما بعد عام 2015". ويذكرنا هذا الموضوع بالتعاون بين هذه المجموعات الثلاث التي تضم المزارعين، والذي يمكن من خلاله النجاح والقضاء على الفقر والجوع وسوء التغذية لتعزيز رفاهية الجميع و تحسين النمو الاقتصادي. إننا نحيط علما وبامتنان كبير بالجهود التعاونية التي تبذلها تعاونيات الجمهورية الإيطالية من خلال المساعدة المالية والتقنية التي تقدمها للبلدان النامية، مثل برنامج الاتحاد الأفريقي للتنمية الزراعية الشاملة في أفريقيا. وأنا مؤمن بأن الدروس من هذه الخبرة ستساعدنا على وضع استراتيجية استثمار شمولية تضم السكان الريفيين والدولة وقطاع الأعمال في جدول أعمال ما بعد عام 2015. ومع التركيز على هذا الأمر، الآن يتوجب علينا أيضا أن نعمم استراتيجيات التخفيف من آثار تغير المناخ بهدف التطرق بصورة أفضل لآثار ظاهرة النينو التي تواجهها أقاليم عديدة مثل مجموعة التنمية لجنوب أفريقيا التي تشكل ليسوتو جزء منها.

ومن الجدير بالذكر أيضا أن ليسوتو قد شهدت آثارا حادة للجفاف الذي تسببت به ظاهرة النينو، ويتوقع أن يستمر هذا الجفاف في موسم الصيف الزراعي بين (أكتوبر/تشرين الأول 2015 إلى مارس/آذار 2016). وهذا هو الحال وأنا أتحدث إليكم الآن من هذا المنبر الموقر. وقد أعلن رئيس وزراء بلادي عن حالة جفاف طارئة، وناشد طالبا المعونة الملحة من المواطنين العاديين والشركاء الإنمائيين، ويشير تقرير تقدير تعرض ليسوتو للمخاطر (يوليو/تموز 2015) إلى أن أكثر من 930 463 شخص يواجهون نقصا حادا في الأغذية والمياه وسيحتاجون إلى مساعدة طارئة. وكذلك فإن لهذا الوضع آثار سلبية على الأمن الغذائي الأسري (الإنتاج المحصولي والحيواني والتنوع البيولوجي)، وعلى الأمن المائي لكل من الاستهلاك الأسري وللزراعة.

وسيكون تقصيرا مني، ألا أبلغكم بأننا الآن نشهد النتائج الإيجابية لتدخل حكومة ليسوتو لأغراض تنفيذ مشروع التنمية الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة الجاري حاليا، والذي يشارك في تمويله كل من الصندوق والبنك الدولي. وفي وقتنا الحالي فإننا نعد أنفسنا للتنفيذ الناجح لمشروع الترويج للصوف والموهير الذي سيتم الشروع به في وقت قريب. وحكومة ليسوتو مستمرة في توفير الدعم من الميزانية لمجتمع المزارعين لبرامج الإنتاج المحصولي والحيواني المكثف. علاوة على ذلك فإننا ننظر إلى الزراعة والحماية الاجتماعية كعمودين رئيسيين لبقاء مجتمعاتنا الريفية على قيد الحياة، وبالتالي وبشراكة مع منظمة الأغذية والزراعة، فإننا سنبادر ببرنامج هام في 1 مارس/آذار 2016، وكل ما نحتاجه هو تعزيز تدخلاتنا ونظمنا الزراعية في قطاع الزراعة والتنمية الريفية، إلا أننا نحتاج المزيد من الدعم المستمر ومن غيره من الشركاء الإنمائيين لتعزيز التدخلات المستدامة والذكية بيئيا في هذا القطاع.

أخيرا، أود أن أؤكد مجددا على التزام ليسوتو بالإيفاء بتعهدها بمبلغ 000 100 دولار أمريكي في التجديد العاشر لموارد الصندوق، الذي أعلناه خلال دورة مجلس المحافظين السابقة، ونعدكم بأن نودع وثيقة المساهمة بحلول يونيو/حزيران 2016.

بيان ممثل مدغشقر

إنه لمن دواعي سروري، وشرف عظيم لي، أن ألقي هذه الكلمة أمام هذا الجمع الموقر. ويسر مدغشقر رئاستكم للمجلس. ونحن على ثقة أنه بفضل رئاستكم المستنيرة وكفاءتكم، ستكلل أعمالنا بالنجاح.

والموضوع الذي تم اختياره لهذه الدورة هو: الاستثمار الشمولي: سكان الريف والدولة وقطاع الأعمال في جدول أعمال ما بعد عام 2015.

وللتغلب على هذا التحدي، من المهم ملاحظة أن احتياجات تمويل القطاع الزراعي كبيرة. وقد أظهرت المحافل الدولية الكبرى، مثل قمة الأمم المتحدة بشأن أهداف التنمية المستدامة ومؤتمر التمويل من أجل التنمية والدورة الحادية والعشرون لمؤتمر الأطراف بشأن تغير المناخ، اهتماما بزيادة الاستثمار في مجال الزراعة بعد أن وضعنا لأنفسنا هدف القضاء على الفقر والجوع بحلول عام 2030.

وأولا، تؤدي الدولة دورا هاما في تشجيع الاستثمارات والشراكات المستدامة. وإلى جانب دورها المعياري والتنظيمي، فإن عليها مسؤولية كبيرة تجاه القطاع الخاص فيما يتعلق بتهيئة بيئة مواتية للنشاط الاقتصادي.

وينبغي أن يؤدي الحوار المستمر مع القطاع الخاص إلى تحقيق اندماج أفضل لسكان الريف بشكل عام وصغار المنتجين بشكل خاص في تنمية سلاسل القيمة الزراعية، التي تضمن تحقيق التنمية المستدامة.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: كيف نبني معا؟

فينبغي أن ينفذ الاستثمار في إطار سياسي وتنظيمي موات. فلا توجد تنمية بدون استثمار، والاستثمار الخاص يخلق الثروة وفرص العمل.

وينبغي للاستثمار العام أن يُحفِّز الاستثمار الخاص.

وينبغي أن يوضع الاستثمار في خدمة أهداف التنمية المستدامة المشار إليها سابقا، وبالتالي، في خدمة الزراعة. وعلى الدولة أن تضع سياسة طموحة وطوعية لتحقيق تنمية فعالة وشاملة. وعلى الدولة أيضا أن تحسن البنى التحتية وتقلل المخاطر إلى أدنى حد. وستعمل الشركات مع صغار المنتجين من خلال مساعدتهم على الحصول على عوامل الإنتاج.

ولكن كيف يمكن مساندة صغار المنتجين في دورهم الداعم للتنمية المستدامة؟ ففي مدغشقر، على سبيل المثال، وبفضل برنامج دعم أقطاب المشروعات الريفية الصغرى والاقتصادات الإقليمية، بدأنا في تشجيع إقامة المشروعات في المناطق الريفية من خلال الربط بين منظمات المنتجين ومشغلي السوق، وهو مجال جيد لإعادة تأكيد الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وفي أقل من خمس سنوات، بلغ حجم أعمال المنتجين، أي 000 7 شركة ريفية صغرى مدرجة في هذه الأزواج من المنظمات والمشغلين، ما يقرب من 26 مليون دولار أمريكي. وفي غضون عامين، زاد استثمار القطاع الخاص في المناطق الريفية بنسبة 60 في المائة.

وفي يناير/كانون الثاني، أصدرت حكومة مدغشقر قانون الشراكات بين القطاعين العام والخاص الذي سيعمل على تعزيز الزراعة التعاقدية. ولم تهمل مسألة إعادة تأهيل جهاز التدريب الزراعي والريفي الذي يضمن الطابع المهني للقطاع.

وعلى أساس هذا التصميم للشراكات بين القطاعين العام والخاص يمكننا أن نمضي قدما بهدف تحويل المناطقة الريفية.

ولا يزال التحول الاجتماعي والاقتصادي للقطاع الريفي أساسيا نظرا لأنه يحتل مكانة هامة في اقتصادنا.

وينبغي أن تراعي عملية تحويل المناطق الريفية إدماج الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وعلينا ألا نغفل قضايا الفقر في المناطق الريفية والأمن الغذائي وفرص عمل الشباب فضلا عن دور المرأة وكل ما يساهم في التنمية البشرية المستدامة.

وفي الختام، وفي رؤيتنا لتحديث الزراعة، فإنه لا يمكن تحويل المناطق الريفية بدون إدماج التطور التكنولوجي الذي أصبح لا غنى عنه لدعم جهودنا الرامية إلى تحقيق التنمية، وخاصة لزيادة القدرة على التكيف في مواجهة آثار تغير المناخ.

بيان ممثل المالديف

إنه لمن دواعي سروري الشديد، أن أتحدث أمام الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس المحافظين، بالنيابة عن حكومة المالديف. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر الصندوق على حفاوته وإعداده الممتاز لهذا الاجتماع. في البداية اسمحوا لي أن أعبر عن تقديري للصندوق علي اختياره لموضوع هذا العام و هو "الاستثمار الشمولي: السكان الريفيون، والدولة وقطاع الأعمال في جدول أعمال ما بعد 2015".

إننا نعترف بالتجارب المثيرة للإعجاب التي أحرزها الصندوق في تعميم المواضيع المستندة إلى الحقوق الشاملة مثل البيئة وتغير المناخ والتمايز بين الجنسين في برامجه. ولدينا الآن جدول أعمال 2030 الذي يمثل رؤية للمستقبل لأغراض التنمية المستدامة، واتفاقية باريس بشأن تغير المناخ، التي يمكن أن تغير مسار التاريخ، في حال نفذت هذه الحكومات والشركات والمجتمعات المدنية هذه الخطط العالمية، وفي حال التزامنا بتحقيق ما وعدنا به.

تواجه الدول الجزرية الصغيرة مثل المالديف الآثار السلبية لتغير المناخ. ونحن بحاجة لأن نجعل من الوعود العالمية حقيقة ملموسة، ويتوجب على الحكومات أن تأخذ زمام المبادرة بخطوات حاسمة. في الوقت نفسه يمكن للأعمال التجارية أن توفر الحلول والموارد الضرورية لوضع عالمنا على مسار أكثر استدامة. ويدرك الصندوق بأن للأعمال المسؤولة قوة هائلة لإيجاد الوظائف المحترمة، وفتح إمكانيات الوصول إلى التعليم والخدمات الأساسية، وإطلاق العنان لحلول الطاقة والقضاء على التمييز.

وبغض النظر عن جهودنا لزيادة صمودنا، فإننا نطالب بمعاملة متمايزة ومستهدفة للنهوض بتنميتنا والإبقاء عليها. أما التحديات الفريدة من نوعها التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة، بما تتضمن صغر الحجم والبعد والانعزال وعدم القدرة على الوصول إلى اقتصاد الحجوم الكبيرة والتعرض الهائل للهزات، الأمر الذي يعني أن احتياجاتنا التمويلية مخصوصة. وفيما يتعلق بالتمويل والتجارة، فإننا بحاجة إلى الاستثمار في التجارة وتحسين الوصول إلى الأسواق التجارية العالمية، وإلى نظم الشروط التفضيلية وتعزيز صوتنا في صنع القرارات ووضع القواعد في الهيئات الإدارية الإقليمية والمنظمات الدولية. وبالتالي فإن على كلتا العمليتين أن تعترفا بأن سبل التنفيذ يجب أن تكون مخصوصة بالسياقات والاحتياجات المحددة، وأن تملكها الجهات الوطنية وتقوم بتوجيهها في الوقت نفسه.

إننا مسرورون للغاية لأن الصندوق يمتلك إطار نتائج متين يمكن أن يمثل أرضية جديدة للصندوق ليتواصل بصورة أكثر كفاءة وفعالية، وبشأن أثره الإنمائي. وتقدر المالديف تعاونها مع الصندوق في تنفيذ البرامج التي تتواءم مع الأولويات الإنمائية الوطنية. و لقد كان الصندوق دائما في الطليعة، ونشعر بالامتنان على مواءمة المشروعات الجارية لتوفير المرافق الائتمانية لتنمية تربية الأحياء المائية التي تؤدي إلى إضفاء الطابع التجاري على صناعة تربية الأحياء المائية في البلاد.

ويعد خلق الوظائف حجر زاوية التنمية، وبالفعل فإن التنمية تحدث من خلال الوظائف، إذ يعمل الأشخاص ليخرجوا من قبضة الفقر. وتعد زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة وتجهيز الأسماك سبل عيش رئيسية في العديد من الجزر، وهي مصدر أساسي للدخل و للاكتفاء الذاتي من التغذية لغالبية المجتمعات الجزرية، وبالتالي فإن الموضوع الشامل المتمثل في "الاستثمار الشمولي" للمزارعين والصيادين، يجب أن يكون بارزا وواضحا، ونأمل أن يشكل منبرا لتقاسم أفضل الممارسات والخبرات والدروس المستفادة بشأن زيادة عدد الوظائف المحترمة مع التركيز

بوجه الخصوص على النساء الريفيات والشباب الريفيين. وبهذا الصدد نعتقد بأن الصندوق يمكن أن يلعب دور الوسيط المعرفي القوي لتعزيز الاستثمارات الخاصة.

ويستمر اقتصاد المالديف في النمو، ونحن البلد الوحيد في جنوب شرق آسيا الذي استطاع أن يحقق الأهداف الإنمائية للألفية ويتجاوزها، ومع أن أعداد الذين يعانون من الفقر المدقع قد تراجعت بصورة كبيرة، فقد ازدادت حصة النساء من الاستفادة من فرص العمالة. وتتمثل رؤية السياسة الوطنية للتمايز بين الجنسين في مجتمع تتمتع فيه النساء والرجال بأدوار ومسؤوليات متساوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلد. ويتمكن جميع الأفراد من تحقيق كامل طاقاتهم والتمتع بحقوقهم الإنسانية مع التركيز على القيادة والحوكمة والتمكين الاقتصادي وإضفاء الطابع المؤسسي على تعميم التمايز بين الجنسين والتطرق لموضوع العنف المستند إلى الجنس، ولكي نستمر في أن نكون قادة في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، لا بد أن يحظى هذا المجال بما يكفي من الموارد الداخلية.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا على تقديري وشكري لرئيس المجلس ولرئيس الصندوق على إعطائي الفرصة للتحدث عن هذه القضايا التي نوافق جميعا على أهميتها وعلى الحاجة للوصول إلى حلول فعالة لتحقيق أهدافنا النبيلة، وجزيل الشكر لكم على قيادتكم والتزامكم.

بيان ممثل تايلند

بالنيابة عن الوفد التايلندي، اسمحوا لي أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا لمجلس المحافظين.

إنه لمن دواعي السرور، ولشرف كبير لي أن أقف أمامكم اليوم لأمثل الحكومة التايلندية، ولأعبر عن الإرادة بتعزيز علاقات التعاون بين تايلند والصندوق للتمويل لأغراض تحقيق جدول أعمال التنمية. في شهر سبتمبر/أيلول الماضي في نيويورك، تبنينا نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خطة طموحة، تنص على استئصال الفقر والجوع بحلول عام 2030. والآن حان الوقت للعمل معا بشراكة لترجمة هذه الأهداف والغايات إلى إجراءات ملموسة.

بمناسبة انعقاد الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس محافظي الصندوق، التي تركز على دور الاستثمارات الشمولية في جدول أعمال ما بعد عام 2015، يسر تايلند أن تتشاطر معكم بعض التجارب العملية عن العمل في شراكات لتعزيز "الاستثمارات الشمولية" لصالح المجتمعات الريفية.

أولا، دعوني ألفت انتباهكم إلى البيان الذي ألقاه معالي السيد Don Pramudwinai وزير الشؤون الخارجية في مملكة تايلند في حفل تسلم رئاسة مجموعة الـ 77 بتاريخ 12 يناير/كانون الثاني 2016 في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. لقد عبر هذا البيان عن أهمية الإجراءات المشتركة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. كذلك فقد أعلن معاليه أيضا أن تايلند قد اختارت موضوع "من الرؤية إلى إجراءات الشراكات الشمولية لأغراض التنمية المستدامة" كمبدأ أساسي خلال توليها لرئاسة مجموعة الـ 77، وسوف تسعى للتطرق للقضايا ذات الأولوية التالية:

(1) التنفيذ الفعال لجدول أعمال 2030 بشأن التنمية المستدامة، وجدول أعمال أديس أبابا بشأن تمويل التنمية من خلال التنمية الشمولية والإشراك الفعال لجميع أصحاب المصلحة. إننا نروج لتقاسم المعرفة والخبرات حول الممارسات الجيدة بين جميع الدول الأعضاء عن كيفية التقدم في مسار التنمية بأسلوب مستدام. وتايلند على استعداد لتقاسم خبراتها وممارساتها الخاصة لفلسفة اقتصاد الكفاية كنموذج للنمو والتنمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

(2) وستروج تايلند أيضا للتعاون بين بلدان الجنوب، وهي ملتزمة بالعمل مع جميع الدول الأعضاء لتعزيز القدرات في مجال التطرق للتحديات الناشئة المشتركة، وإعادة تفعيل الشراكات العالمية لأغراض التنمية المستدامة.

(3) وتهدف تايلند إلى بناء الصمود استجابة لأثر تغير المناخ وتقليص مخاطر الكوارث بأسلوب فعال وفي الوقت المناسب مع الأخذ بعين الاعتبار مبادئ المسؤولية المشتركة، وإن تكن المتمايزة و قدرات كل بلد على حدة.

(4) ستعزز تايلند من التعاون والتنسيق بين الفرق المختلفة من هذه المجموعة لضمان التطرق بصورة شاملة لمصالحها وهواجسها.

وتايلند ملتزمة بالترويج لاقتصاد عالمي ديمقراطي تشاركي يسعي للاستجابة لمتطلبات وتطلعات البلدان النامية، علاوة على ذلك , فإن تايلند تقف على أهبة الاستعداد لتكون بمثابة بانية جسور بين الدول الأعضاء في مجموعة الـ 77 علاوة على المجموعة وغيرها من الدول الأعضاء.

دعوني أتشاطر معكم جهودنا التي نبذلها في الوطن للترويج للأمن والرفاهية والاستدامة وإرساء الشراكات. إذ تلتزم الحكومة التايلندية بدعم نموذج الشراكة بين المنتجين والقطاع العام والقطاع الخاص، وتشجع أصحاب المصلحة على المشاركة في صياغة السياسات الوطنية بأسلوب عادل. ويعرف نهج صياغة السياسات الذي تبنيناه بنموذج

دولة الشعب أو ما يعرف في لغتنا (Na-yo-buy-pracha-rat) والذي يحل محل النهج السابق الذي كان يدعى بالسياسة الشعبوية، أو (Na-yo-buy-pracha-niyom). وفي نموذج دولة الشعب يعد كل مواطن بغض النظر عن مكانه أو من أين أتى جزء رئيسياً من محرك النمو. ويتوجب على كل المواطنين التعاون ودعم بعضهم البعض بأسلوب متسق للمضي بالبلاد قدما.

ولكل واحد دور يلعبه في هذا المجال، وعندما ننفذ السياسة فإن الحكومة هي من تضع سياسة الشراكة بين الشعب والقطاعين العام والخاص. وتترجم الوزارات المعنية هذه السياسات إلى خطط أعمال تنفذها جهات فاعلة مختلفة. إلا أن نجاح السياسة يحتاج إلى قبول واسع بها وتنفيذها من قبل جميع الجهات الفاعلة من الدوائر الانتخابية للمزارعين ومعاهد المزارعين والمشروعات المجتمعية إلى المنظمات العامة والمؤسسات المالية وأصحاب المبادرات الصغيرة والمتوسطة والمنظمات الإدارية المحلية والقطاع الخاص. وفي تايلند يتم تشجيع جميع الجهات الفاعلة على تبني فلسفة اقتصاد الكفاية الذي وضعه صاحب الجلالة سمو الملك Bhumibol Adulyadej كمبدأ توجيهي إنمائي يؤكد على الاعتماد على الذات والحصانة الذاتية والاعتدال الذاتي للتغلب على جميع أشكال المخاطر.

اسمحوا لي أن أطلعكم على مثال آخر من السياسات التي تحظى بدعم كبير في تايلند، إذ أننا نعمل بشراكة مع جهات فاعلة متنوعة للمساهمة في الهدف الخامس عشر من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في "الحياة على الأرض".

ولتايلند سجل طويل في الترويج لرفع وعي الرأي العام بأهمية التربة والرابط بين الإدارة المستدامة للتربة وتغير المناخ وسبل عيش المزارعين. وللترويج للإدارة المستدامة للتربة، فإننا ننفذ خطة عمل سنوية على المستويين الوطني والدولي. فعلى المستوى الوطني تسهم تايلند في عدة مشروعات لصون التربة، أما على المستوى الإقليمي فقد بادرت تايلند ببرنامج طبيب التربة للترويج للمعرفة بإدارة التربة بين المزارعين الأسريين في بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وعلى المستوى الدولي، وكما تعلمون معاليكم فقد نجحت تايلند بالترويج لإعلان "عام 2015 السنة الدولية للتربة"، وللاحتفال باليوم العالمي للتربة في 5 ديسمبر/كانون الأول وهو ما تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2013. وخلال عام 2013 كانت تايلند رئيسة الجمعية العالمية الأولى للشراكة في قضايا التربة. وفي يومنا هذا أيضا تحتل تايلند منصب رئيس الأمانة العامة للشراكة الاسيوية للتربة للفترة الأولى (2016–2019،) وهذه الشراكة التي أرسيت تحت لواء منظمة الأغذية والزراعة تخدم 19 بلدا عضوا، وتود تايلند أن ترى المزيد من الاستثمارات في التربة. وهي تشجع الصندوق للمساهمة في مشروعات الحفاظ على التربة وبخاصة شراكة التربة العالمية، والعمل بصورة وثيقة مع الوكالتين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما للترويج للنظم المستدامة لإنتاج الأغذية التي تساعد على وضع نهاية للفقر والجوع أثناء حياتنا.

في الختام، فإن تايلند ترمي أيضا إلى تقليص الفجوة الاجتماعية إلى أقصى حد ممكن بين سبل العيش الريفية والحضرية و ذلك لتعزيز الانسجام الاجتماعي لجميع البشر بغض النظر عن عرقهم ودينهم في المجتمع. وآمل أن نعمل بصورة وثيقة مع زملائنا في الصندوق لدعم تصميم الصندوق على تعزيز الأمن الغذائي وغيره من التحديات الناشئة، ونحن على استعداد لنكون بمثابة بناة الجسر بين الدول الأعضاء في مجموعة الـ 77، وبين المجموعة وغيرها من الدول الأعضاء لتحديد الفوائد المتبادلة، علاوة على ذلك فإنني آمل بجد أن تستمر العلاقة الوثيقة والحميمة بين الصندوق وتايلند استنادا إلى مثل هذا الحوار المفتوح المثمر الذي يمكن أن يترجم إلى عمل ملموس.

بيان ممثل تونس

في البداية اسمحوا لي أيها الحضور الكريم أن اعبر عن عميق اعتزازي بالمشاركة في الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية نيابة عن السيد وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي المحافظ لدى مجلسكم الموقر والمشاركة في الحوار بهذا المنبر الأممي حول مسألة تعد من أهم شواغل الدول النامية في الوقت الراهن ألا وهي الاستثمار الشمولي في إطار أهداف التنمية المستديمة لما بعد 2015 وأطر تحقيقها من خلال التعاون مع الصندوق.

وفي هذا الإطار أود أن أهيب باختيار هذا الموضوع الهام كمحور أساسي لهذه الدورة وأن أشيد بالمجهود الكبير الذي قام به فريق الصندوق وعلى رأسه السيد كانايو نوانزي لتأمين هذا الملتقى السنوي الهام .

إن الرغبة في تخليص الفئات المحرومة من دائرة الفقر والتهميش بصفة نهائية تتجاوز المشاريع المعتمدة على مجرد مساعدات محددة في المكان والزمن. وقد أبرز هذا التوجه محدودية نتائجه واقتصاره على تدفق وقتي للأموال تزول آثاره بانتهاء هذه المشاريع.

ومن هنا نتبين أهمية الاعتماد على رؤية شمولية لهذه الاستثمارات التنموية بما يضمن استمرارية النتائج الايجابية لهذه التدخلات سواء كانت من قبل القطاع العمومي أو الخاص، إذ أن الاستثمار الشمولي يوفر الأرضية الملائمة لتحقيق التنمية على المستوى المحلي من خلال تشريك مختلف الأطراف في العمل التنموي ومساهمتها في اتخاذ القرار لا سيما فئات صغار الفلاحين والفئات الهشة كالنساء الريفيات والعاطلين عن العمل.

وبهذا يعد الاستثمار الشمولي الآلية الأكثر نجاعة لتحقيق عدد هام من أهداف التنمية المستدامة للفترة ما بعد 2015 (مثل القضاء على الفقر والجوع وتوفير الأمن الغذائي وتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل وتمكين المرأة). والتي كان لتونس الشرف أن تكون من البلدان المؤيدة لهذا الالتزام الدولي الهام والعمل على انجازه.

وفي هذا الإطار لا يفوتنا أن نثمن الدور الكبير الذي يلعبه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لمساعدة البلدان الأعضاء في توفير السبل الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف.

إن السياسات التنموية المتبعة في تونس خلال العقود الماضية أدت إلى تباين بين مختلف مناطق البلاد وأفرزت جهات ساحلية تتمركز بها أغلب مؤسسات الإنتاج ومراكز العمل مقارنة بجهات داخلية تتجاوز بها مؤشرات البطالة والفقر المعدلات المقبولة .

كل هذه الأسباب وغيرها أدت إلى تواجد الاقتصاد التونسي أمام تحديات إصلاحية وتنموية كبيرة تتزامن مع ارتفاع الطلبات المشروعة لشرائح اجتماعية لطالما عانت من الفقر والبطالة والتهميش للحصول على تنمية شاملة وعادلة تمكنهم من أسباب العيش الكريم.

وقد سعت الحكومة التونسية عند رسمها لملامح المخطط التنموي للفترة القادمة إلى إرساء دعائم تنمية شاملة تتضافر فيها جهود كل الأطراف من مجتمع ودولة وقطاع خاص لدفع الاقتصاد التونسي والمرور به من اقتصاد ضعيف الكلفة إلى اقتصاد محوري يعتمد على منظومات اقتصادية متكاملة وشاملة ومستديمة وعلى استثمار عمومي ذا مردودية يعمل جنبا إلى جنب مع الاستثمار الخاص لتحقيق النمو المرجو وفك العزلة عن الجهات المحرومة ودعم الترابط الاقتصادي والاجتماعي الشامل والمتواصل بينها وبين الجهات الأكثر تطورا.

ولتحقيق هذا الهدف الطموح سيتم العمل على تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية الجهوية، وهي إستراتيجية تكتسي طابعا شاملا ومندمجا وتسعى إلى تحسين الظروف المعيشية للمتساكنين بالوسط المحلي والجهوي من خلال ربط الصلة بين مختلف جهات البلاد عن طريق تعصير البنية التحتية والتوزيع العادل للميزانيات والبرامج فيما بينها .

كما تسعى هذه الإستراتيجية إلى وضع تصور جديد للأقاليم الاقتصادية يدعم اللامركزية والحوكمة المحلية والجهوية ويأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الطبيعية والبشرية والثقافية لكل جهة إلى جانب تطوير المنظومات الاقتصادية المحافظة على البيئة والداعمة للاقتصاد الأخضر.

كل هذه التطلعات وغيرها تتطلب مزيد تطوير وتطويع منظومة تمويل التنمية، وإننا إلى جانب مجهودنا الوطني الدؤوب نعول على دعم شركائنا الدوليين الذين تربطنا بهم علاقات تعاون متينة وخاصة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لتحقيق هاته الأهداف والاستفادة من خبرته الكبيرة في مجال يعد الحلقة الأساسية التي يحتاجها الاقتصاد التونسي لتحقيق أهدافه التنموية ألا وهي النهوض بالجهات الداخلية ودعم قدراتها في المجال الفلاحي من خلال مشاريع تنموية تثمن القدرات الإنتاجية لتلك الجهات وتدفع المبادرة على المستوى المحلي بها بالاعتماد على المنهجية التشاركية والخصوصيات والموارد الطبيعية للجهات لتنميتها.

كما نعول على جهود الصندوق في دعم تعبئة الموارد المالية المستوجبة لتحقيق أهداف الخطة التنموية ما بعد 2015 التي تمثل تحديات ورهانات كبيرة تفوق إمكانيات البلدان وتستوجب دعم المؤسسات المالية الداعمة للتنمية.

إن التعاون بين تونس والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ما فتأ يشهد تطورا من سنة إلى أخرى. ووعيا منا بأهمية هذا التعاون وضرورة دعمه خاصة مع تطلعات بلادنا في الفترة الراهنة إلى تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي، أعلنت تونس عن تعهدها بالمساهمة في التجديد العاشر لموارد الصندوق وستشرع في الإبان في الوفاء بهذا التعهد المالي.

واني بهذه المناسبة أحيي كافة البلدان والجهات الداعمة للصندوق والتي توفر له التمويلات اللازمة لتحقيق أهدافه النبيلة من حد للفقر ومساعدة للفئات المهمشة وإدماجها في الحركة الاقتصادية.

مع تمنياتي بأن تكلل أعمال هذه الدورة بالنجاح.

بيان ممثل جمهورية فنزويلا

أسهمت جمهورية فنزويلا البوليفارية بأكثر من 196 مليون دولار أمريكي في تجديدات موارد الصندوق منذ إنشائه. وهي تأتي في المرتبة الثانية عشرة كمساهم في الصندوق. إلا أنه وفي الوقت الحاضر، ونظرا للحرب الاقتصادية التي تشنها قطاعات تناهض الحكومة الوطنية، وبسبب التدهور الشديد في أسعار النفط، فإنه من الصعب على البلاد الإبقاء على مستوى مساهماتها الذي ترغب به.

ونظرا لما ورد أعلاه، تهدف جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى ضمان تحديث الاستراتيجية القطرية لفنزويلا ضمن برنامج الفرص الاستراتيجية للفترة 2015–2019، وذلك بغية الاستمرار في الحصول على التمويل مسترد التكاليف والتعاون التقني بما يتفق مع النهج والأولويات الوطنية الجديدة، والتي من شأنها أن تسهم في تصحيح الوضع الاقتصادي الحالي جزئيا على الأقل.

وفيما يتعلق بموضوع تقييم القوائم المالية في نهاية السنتين الماليتين 2013 و2014، يسر جمهورية فنزويلا البوليفارية أن تعترف بأنها تمثل منظمة تتمتع بهيكلية متينة من الأوراق المالية تسمح لها بتمويل مشروعات دولها الأعضاء بصورة مريحة (البلدان النامية فقط)، على الرغم من الخسائر المبلغ عنها.

وبشأن موضوع "الاستثمارات الشمولية: السكان الريفيون، الدولة وقطاع الأعمال في جدول أعمال ما بعد عام 2015"، تؤكد جمهورية فنزويلا البوليفارية مجددا على ما قالته في الدورة الثانية عشرة بعد المائة من المجلس التنفيذي المنعقدة في سبتمبر/أيلول 2014، حيث أوصت بالموافقة على الوثيقة المقدمة بشأن استراتيجية إرساء الشراكات مع القطاع الخاص في الصندوق مؤكدة في الوقت ذاته على وجوب إيلاء الأولوية في هذه الاستراتيجية لتحسين الظروف المعيشية المادية وظروف العمل والأعمال لصالح المزارعين من سكان الريف. ولتحقيق هذه الغاية يجب ألا توجه جهود الصندوق لإعطاء الأولوية للشركات الدولية الكبيرة. والتي يتوجب أن تكون جزءا من هذه الاستراتيجية فقط دعما لتنفيذها، لا كمستفيد اقتصادي كبير منها.

وبالنسبة لموضوع التصحر، فقد أدرجت جمهورية فنزويلا البوليفارية في الفصل التاسع من دستورها الخاص بالحقوق المناخية، التزام الحكومة بحماية البيئة. علاوة على ذلك تتضمن الخطة الاشتراكية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد للفترة 2013–2019، والمعروفة أكثر باسم "خطة الوطن"، كواحد من أهدافها العامة والاستراتيجية (.5.1.3.8) الترويج لممارسات صون البيئة في الأنشطة الإنتاجية الاجتماعية، و تجاوز معيار الكفاءة الاقتصادية كممارسة لا ترتبط بالاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية. ولتحقيق هذه الغاية، فإن من البرامج الرئيسية لحكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية ما يعرف بمهمة الشجرة، الذي أثمر عن أثر إيجابي في إنعاش المناطق وفي توليد الوعي في آن معا من خلال مشاركة لجان المدافعين عن البيئة.

الفصل الرابع

البيانات والكلمات الخاصة

السيد كانايو نوانزي رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

فخامة الرئيس Sergio Mattarella، رئيس الجمهورية الإيطالية

بيان رئيس مجلس المحافظين المنتخب حديثا السيد Dinesh Sharma

السيد رئيس الصندوق، المحافظون والمندوبون والمراقبون الموقرون،

سيداتي و سادتي

إنه لشرف لي أن أتبوأ منصب رئيس مجلس المحافظين هذا، وأود أن أشكر جميع الذين جعلوا هذا الأمر ممكناً. اسمحوا لي أيضا أن أهنئ زميلي في مكتب مجلس المحافظين، محافظ جمهورية فنلندا ومحافظ جمهورية أندونيسا، وإنني أتطلع للعمل معهما على تسيير دورة المجلس هذه.

وأود أن أشكر أعضاء مكتب مجلس المحافظين المنتهية مدتهم الذين قاموا بعمل ممتاز. كما أود أيضا أن أعرب عن امتناني الشخصي للرئيس نوانزي، وموظفيه، الذين عملوا بلا كلل لتنظيم هذه الدورة، وعلى الفرصة المتاحة لنا للتركيز على موضوع الاستثمار الشمولي– السكان الريفيون، الدولة وقطاع الأعمال في جدول أعمال ما بعد عام 2015 للمستقبل الذي نصبوا إليه.

في هذه المرحلة الحاسمة حيث لازال حوالي مليار شخص في جميع أنحاء العالم يعيشون على أقل من 1.25 دولار أمريكي في اليوم، وحيث يعيش 70 بالمائة منهم في المناطق الريفية ويعتمدون على الزراعة بصورة مباشرة أوغير مباشرة لكسب عيشهم؛ يلعب الصندوق دوراً هاماً في تخليص سكان الريف من قبضة الجوع و الفقر. وأنا سعيد للإشارة أن الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016–2025، إذ يدرك أهمية التحول الريفي المتين، يهدف إلى تعزيز القدرات الإنتاجية للسكان الريفيين وربطهم بالأسواق، وتعزيز الاستدامة البيئية والصمود في وجه تغير المناخ لصالح مشروعهم الاقتصادي.

يشكل المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة شريحة هامة للغاية من سلسلة القيمة الزراعية العالمية. ونظرا لمحدودية الوصول إلى الأسواق الجذابة والموثوقة والتكنولوجيا الحديثة والمدخلات عالية الجودة والائتمان الذي يمكن تحمل تكاليفه، يجاهد المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة للإيفاء باحتياجاتهم.

وبالتالي لابد لهم من أن يصبحوا حجر الزاوية في استراتيجياتنا الرامية الى الحد من الفقر. ولابد لتدخلات الصندوق أيضا من أن تؤدي إلى تحسين الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي والدخل الزراعي والتوظيف الريفي والتكنولوجيات المستدامة بيئياً والاستخدام الكفء للموارد المائية. وهنالك حاجة أيضا لتنظيم صغار المزارعين في جمعيات وإدماجهم في سلاسل القيم السلعية. ولابد للتحسينات في البنى الأساسية الريفية من أن ترفد هذه المبادرات. وثمة حاجة لجهود متضافرة لضمان زيادة الربحية المتأتية من الزراعة لكي يرى السكان الريفيون في الزراعة خياراً جذاباً لكسب العيش. كما يتوجب على الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص أن يواجهوا معاً التحدي الذي يفرضه الفقر والجوع وسوء التغذية على العالم.

ويسعدني أن أرى بأن مشروعات الصندوق تركز على تمكين النساء والمجموعات القبلية، وغيرها من الشرائح المهمشة في المجتمع، ولابد لنا من الابقاء على الزخم في هذا المجال.

يلعب الصندوق دوراً بناءً للغاية في تحسين نوعية حياة السكان الريفيين الفقراء، وقد أظهر مستوى عال من الالتزام بالقضية التي ارتبط بها. واليوم هنالك إدراك متنام لضرورة أن يكون النمو الاقتصادي شمولياً وتشاركياً وأن يؤدي إلى وصول معزز للفرص لأكثر الشرائح حرماناً في المجتمع. ويعد الوصول الى التمويل الرسمي بكلفة يمكن تحملها وبأسلوب شفاف شرط مسبق لأي شمول مالي ذي مغزى. وآمل بجد أن يغدو الصندوق حامل راية جدول أعمال النمو الشمولي الذي سيساعدنا أيضا في المساهمة في أهداف التنمية المستدامة.

مرة أخرى أشكركم على تعاونكم وأنتهز هذه الفرصة لأتمنى لكم كل التوفيق.

الكلمة التي ألقاها رئيس الصندوق ترحيبا بفخامة الرئيس Sergio Mattarella، رئيس الجمهورية الإيطالية

إنه لشرف عظيم لي، أن أرحب بفخامة الرئيس Sergio Mattarella رئيس الجمهورية الإيطالية، في الدورة التاسعة الثلاثين لمجلس محافظي الصندوق. اسمحوا لي فخامتكم أن أعبر بالنيابة عن الدول الأعضاء في الصندوق عن خالص تقديرنا وامتناننا لقبولكم بالحديث اليوم أمام هذه الدورة.

كانت إيطاليا وعلى الدوام، أحد أقوى الداعمين للصندوق في حربه ضد الجوع، ونحن فخورون بأن يكون مقرنا في روما التي غدت المركز العالمي للأغذية والزراعة. المدينة التي نطلق عليها مع منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي اسم "وطننا" منذ سنوات عديدة وحتى يومنا هذا. ومع عملنا لتحويل العالم بما يتماشى مع جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة، فإننا نعترف ونقدر عاليا التزام إيطاليا العميق بالأمن الغذائي، الذ ي شكل الموضوع الشامل لمعرض إكسبو ميلانو 2015، باستئصال الفقر بجميع أشكاله.

وعلى مدى السنوات الماضية، لعبتم دورا مهنيا في توفير التوجيه والمشورة كعضو سابق في البرلمان الإيطالي، وكوزير وكقاضٍ في المحكمة الدستورية، والآن كرئيس للجمهورية الإيطالية. إننا نستفيد من حكمتكم وخبرتكم، ونتطلع للإصغاء للبيان الذي ستلقونه.

سيدي رئيس المجلس اسمحوا لي قبل أن تدعو فخامة الرئيس Mattarella لإلقاء كلمته، أن أرحب مرة أخرى به في الصندوق، وأن أعبر عن خالص امتناننا لحضوره معنا اليوم.

كلمة رئيسية ألقاها فخامة الرئيس Sergio Mattarella، رئيس الجمهورية الإيطالية

معالي رئيس الصندوق،
معالي رئيس مجلس المحافظين للدورة التاسعة والثلاثين،
المحافظون والوزراء الموقرون،
المندوبون الموقرون،
سيداتي وسادتي،

أرحب وبسعادة بالغة بالفرصة التي سنحت لي للوقوف أمامكم بمناسبة انعقاد الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. والصندوق نقطة التقاء هامة لفرع الأمم المتحدة في روما، الذي يدعم الزراعة المستدامة والأمن الغذائي والتغذوي.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر الصندوق، وعلى وجه الخصوص رئيس الصندوق السيد نوانزي على الالتزام العميق والمستمر بتحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية، حيث يعيش حوالي نصف سكان العالم، وغالبيتهم يعانون حاليا من ظروف الفقر.

ومع "جدول أعمال 2030" الذي تم تبنيه في سبتمبر/أيلول الماضي، وضع المجتمع الدولي لنفسه أهدافا طموحة، تبدأ من استئصال الفقر المدقع والجوع على مدى 15 سنة.

لقد حظيت للتو بفرصة مناقشة هذا الموضوع، علاوة على الموضوع الذي يتسم بنفس القدر من المأساوية، وهو موضوع الهجرة مع الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون خلال اجتماعنا الأخير في مقر الأمم المتحدة في نيويورك.

وبطبيعة الحال، فإن لمثل هذه الأهداف تبعات كبيرة على السياسة والاقتصاد، وفوق ذلك كله على الحضارة. فالمخاطر عالية للغاية، وبالفعل فإن الفقر والجوع متأصلان في جذور الصراع وانعدام الاستقرار والأزمات والكوارث الإنسانية الكبيرة. وفي حقيقة الأمر منها غالبا ما يشكلان أول حلقة من هذه السلسلة، وهي الحلقة التي يتوجب علينا كسرها في المقام الأول.

إن الحق في الوصول إلى الغذاء والماء جزء من الحق الأكبر في الحياة. وهذه الحقوق تشكل فكرة الأمن البشري. وهذا ما أكدت عليه عندما شاركت في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر التاسع والثلاثين لمنظمة الأغذية والزراعة.

لقد رسمت النتائج الأخيرة الكبيرة للتعاون الدولي، وأشير هنا على وجه الخصوص إلى جدول أعمال التنمية المستدامة، وجدول أعمال أديس أبابا لتمويل التنمية، ومؤتمر باريس بشأن تغير المناخ سبيلا، جديدا لزيادة الوعي بالحاجة إلى إيجاد حلول مشتركة بهدف التطرق بحق للمشاكل العالمية.

فالفقر وسوء التغذية والتلوث لا تنحصر في مناطق محدودة، وإنما تؤثر على جميع البلدان وإن يكن بدرجات مختلفة، ومن الضروري تحويل هذا الوعي إلى انخراط ملموس، وخضوع كل واحد منا بدون أي استثناء للمساءلة عن تحمل هذه المسؤوليات الضخمة والملحة.

وبطبيعة الحال فإن أزمة اللاجئين التي تؤثر على الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على وجه الخصوص، والتي تضاف إلى الكوارث الطبيعية وقضايا تغير المناخ التي نواجهها بالفعل، تزيد من المعاناة التغذوية التي يعاني منها سكان العالم، وذلك بسبب التخلي عن جميع الممارسات الزراعية في مناطق الصراع.

وما الأحداث المؤسفة في هذه الأوقات، والتي تشكل هجرة عشرات الآلاف من السوريون نحو تركيا وأوروبا، إلا المثال المأساوي الأخير عليها إلا تأكيدا على الحاجة الملحة للعمل معا لانتزاع جذور هذه الظاهرة التي تؤثر على ملايين البشر.

لقد اهتز وجداننا، وهذا ما يدعونا جميعا لتجديد جهودنا لإظهار المزيد من التضامن، إذ أن إنقاذ الحياة البشرية والوصول إلى أولئك الذين يفرون من الحروب ومن الفقر المدقع، واجب أخلاقي. إنه واجب على كل مجتمع يدّعي بأنه حر وديموقراطي ويحترم بحق حقوق الإنسان.

وذلك التزام تفتخر إيطاليا بتحمله واحترامه كل يوم، إنقاذ الآلاف من الأطفال والنساء والرجال الذين يفرون من أهوال الاستبداد والعنف، ومن طغيان الجوع والفقر المدقع.

إلا أن التدخلات الإنسانية وحدها غير كافية.

فالمآسي التي أشرت إليها للتو، تسلط الضوء على الحاجة الملحة لسياسة واحدة فعالة ومتسقة على مستوى أوروبا.

ومن جهة أخرى هنالك حاجة لإدارة ذكية لظاهرة الهجرة، في الوقت الذي تشتد فيه الحاجة لتوفير دعم آني لأغراض التنمية المستدامة والعادلة والشاملة، بهدف منح الأمل بمستقبل أفضل للسكان، وبالتالي لكوكبنا بأسره.

وسيرعى الاتحاد الأوروبي، وفي مقدمته إيطاليا هذا الدور الهام، ولكن قيادة الدول النامية عليها أيضا أن تلعب دورا رئيسيا.

فالحوكمة والمساءلة على المستوى المحلي أمران ضروريان بهدف تعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي طويل الأمد.

وبروح "جدول أعمال 2030" الجديد، لا بد من أن تتم الاستعاضة عن مفهوم المعونة الإنمائية بالشراكة مع المجتمعات التي تتلقى هذه المعونة، علاوة على الاستثمار الحق الذي يحترم خصوصية كل مجتمع، ويعود بالفوائد المتبادلة من خلال علاقة شراكة بين أطراف متساوية.

وللزراعة دور محوري في هذا السياق لأنها تسهم في جميع أهداف التنمية المستدامة إذ أنها توفر السبل لإطعام الأسر، ودعم الهياكل الاجتماعية القائمة والحفاظ على الأراضي والتنوع الحيوي، ومحاربة تغير المناخ، وخلق فرص العمل والازدهار والمساهمة في إيجاد مجتمعات مستقرة وعادلة، وانتزاع الجذور التي تؤدي إلى زيادة عدد الأشخاص الذين يرغبون بالهجرة.

ومن الممكن تحويل هذه المناطق الريفية من مناطق يسود فيها الفقر والاستياء إلى أراضٍ للعمل والأمل، مما يجعلها محركات للتنمية تسمح للناس بأن يعيشوا حياتهم بكرامة لهم ولأولادهم من بعدهم.

لقد تم الاحتفال بيوم الأغذية العالمي في معرض إكسبو ميلانو هذا العام، وبهذه المناسبة أتيحت لي الفرصة لأؤكد على أنه، وبهدف وضع حد للفقر والجوع، فإنه من الضروري الحد من انعدام المساواة وتعزيز فرص العمالة وتمكين النساء وضمان السلام والنمو المستدام، والاستثمار في التعاون الاقتصادي والثقافي بين الأمم والقارات.

ولا يعد أيا من هذا فصلا منفردا لذاته، بل إنها تشكل جميعا صفحات في نفس الكتاب، وهو الشمولية.

وإلى جانب التدخلات الضرورية لتنمية الزراعة، فإننا بحاجة أيضا إلى إجراءات ملائمة للحماية الاجتماعية وبخاصة عندما نتحدث عن دعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وأسرهم. ولا بد من إيلاء اهتمام خاص للنساء، إذ تعتمد المجتمعات والاقتصاد على المساهمات اليومية للنساء، سواء في البلدان الصناعية إلى حد كبير، أو في الاقتصادات الريفية بصورة طاغية.

وعلى الرغم من ذلك فإن إسهامهن غالبا ما لا يحظى بالاعتراف. وتبقى النساء مهمشات، ويجهدن للوصول إلى التعليم وخدمات الرعاية الصحية والائتمان، وملكية الأراضي، وفي بعض الأحيان لحقوقهن الأساسية.

إن التأكيد على المساواة ليست واجبا أخلاقيا فحسب، بل هي أيضا أداة ملموسة للترويج للتنمية وللسماح للملايين من الأسر بالتخلص من الفقر، وبناء مستقبل محترم وآمن.

ويعد العمل والجهد المتكامل والمتسق بصورة متزايدة لمنظمات الأمم المتحدة في روما ضروريا لبلوغ هذه الأهداف، كما أنه ضروري أيضا لتعزيز منظومة التنمية في الأمم المتحدة بأسرها، ولتحقيق رؤية أكثر تكاملا وأفقية، وهي الرؤية التي يروج لها ويتطلع إليها جدول الأعمال الجديد.

وستستمر الحكومات في لعب دور رئيسي في هذه الهيكلية المتجددة للدعم. ولكن ذلك لا يمكن له أن يستبعد الدعم القيم بصورة متزايدة، الذي توفره الأعمال التجارية، وموفرو الائتمان والبحوث والقطاع الثالث، علاوة على قطاعات عديدة منخرطة في العمل التعاوني.

والزراعة تفسح المجال بحد ذاتها أكثر وأفضل من أي قطاع آخر للنتائج الإيجابية لأشكال فعالة من الشراكة بين القطاعين العام والخاص. والتي تؤيد المسؤولية الاجتماعية وتتحدث إلى جمهور مستنير بصورة متزايدة، وواعٍ لخياراته المتعددة.

وبهدف أن تخرج الزراعة الأسرية صغيرة النطاق، من منطق زراعة الكفاف، وتوفر سبيلا فعالا للخلاص من الفقر، من الضروري مساعدة وصول المنتجات الزراعية للأسواق الوطنية والعالمية، ومن خلال إيجاد سلاسل القيمة والإنتاج الملائم أيضا.

ولهذا الغرض، فإن نموذج التعاونيات في إيطاليا، والذي سيتم شرحه في حدث مكرس لهذه الغاية، سينعقد على هامش هذه الدورة، يمكن أن يكون مصدرا للمعلومات وأن يكون مثالا يحتذى. وأنا على يقين من أن الاجتماع العالمي السادس لمنتدى المزارعين والذي سبق دورة المجلس هذه، كان مفيدا ومثمرا.

من الهام رفع الوعي المتعلق بالمزارعين على نطاق صغير، فهم بحاجة للموارد المالية بهدف الترويج للزراعة التقليدية، وتحويلها إلى زراعة التميز. والوعي بهذه المظاهر أمر جوهري بهدف محاربة الفقر والجوع في العديد من البلدان. وبالتالي فأنا ممتن للرئيس نوانزي على دعمه الحماسي لفكرة الوزير Padoan في تنظيم منتدى للتمويل لأغراض التغذية، يعقد كل سنتين بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والمالية، والمؤسسات المالية الدولية.

وأما الشعار الذي تم اختياره لمعرض إكسبو ميلانو "إطعام العالم، طاقة للحياة" فهو يعبر بوضوح عن الهدف الذي لا بد للمجتمع العالمي أن يسعى لتحقيقه للاقتراب بصورة أوثق من أهداف التنمية المستدامة.

لقد كان معرض إكسبو 2015، منتدى عالميا للأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة، وأسهم في رفع وعي العامة بأهمية هذه القضايا، كما وفر أفكارا ابتكارية لسياسات عالمية متماسكة بشأن الأغذية والزراعة كما هو واضح من

"ميثاق ميلانو"، وهو تعبير صادق عن المواطنة العالمية، وذلك بفضل أكثر من مليون ونصف مواطن وقعوا عليه. وأنا ممتن لمنظمات الأمم المتحدة في روما على تعاونها الكبير معنا.

ويبقى الأمر الحتمي على حاله، العمل معا لتوفير أجوبة موحدة واستشرافية للتحديات العالمية الفعلية.

وإيطاليا بحكم كونها البلد المضيف مستعدة للعب دورها في مشروع يجمع معا جميع الأطراف المهتمة. ولا بد لكل واحد منا، بما في ذلك المواطنين من خلال اختياراتهم لأساليب حياتهم، أن يقوموا بما يتوجب عليهم من إسهام.

ومع ذلك ومع إبقاء هذه الحقيقة في أذهاننا، لا يمكننا إلا أن ننظر في الدور الذي تلعبه والمثال الذي تعطيه المؤسسات الدولية المنخرطة بالفعل بصورة كبيرة في مثل هذا العمل.

والصندوق الذي يستضيفنا اليوم من بين هذه المؤسسات، وآمل أن نستمر جميعنا في دعم عمله ومهمته.

إن سلسلة الجوع والفقر والفرار من الحرمان سلسلة قوية، لكن يمكننا، لا، بل يتوجب علينا أن نكسرها. إنها مهمة تاريخية تقع على كاهل عالمنا، لمصلحة الأجيال المقبلة، وعلى وجه الخصوص للوصول إلى جيل متحرر من الجوع على وشك أن يولد، ولا يمكننا أن نحطم آماله وطموحاته.

أشكركم جميعا على إصغائكم، وأتمنى لكم النجاح في عملكم.

بيان رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية السيد كانايو نوانزي

معالي السيد رئيس المجلس،
أصحاب المعالي،
السادة المحافظون الموقرون،
سيداتي وسادتي،

بالنيابة عن الجميع في الصندوق – هنا في المقر وفي الميدان – أرحب بكم بحرارة في الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس محافظي الصندوق.

وأود أن أعبّر عن شكري الخاص لممثلي منظمات المزراعين الذين تكبدوا عناء رحلة طويلة للمشاركة في منتدى المزارعين الذي تمر هذا العام الذكرى العاشرة لتأسيسه.

واسمحوا لي أن أعبر عن تقديرنا لزملائنا من الوكالتين الأخرتين في روما – وأعني بهما منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي – إذ زاد تعاوننا الوثيق معهما من فعاليتنا، سواء في استقطاب التأييد أو على الأرض.

اسمحوا لي أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأقدم لكم نواب الرئيس المساعدين الجدد، وهم: Perin Saint Ange **من سيشيل** لدائرة إدارة البرامج؛ و Shahin Lauritzen من الدانمرك الذي يشغل منصب كبير الموظفين والمراقبين الماليين في دائرة العمليات المالية لدينا؛ و Henock Kifle من الولايات المتحدة الأمريكية، كبير موظفي الصندوق في مكتب الرئيس ونائب الرئيس.

أصحاب المعالي، السيدات والسادة،

إننا نعيش في أوقات عصيبة. الإرهاب، والهجرة الجماعية، وتسجيل عام 2015 لأرقام قياسية كأشد السنوات حرارة، وتواجه أفريقيا الجنوبية حاليا جفافا يزداد سوءا مع ارتفاع معدلات الجوع يوما بعد يوم. كذلك، يضرب الجفاف أيضا أجزاء من آسيا والأمريكيتين.

إننا نواجه خطرا حقيقيا للغاية يتمثل في تراجع المكاسب الإنمائية التي تحققت في مجال محاربة الفقر والجوع في السنوات الأخيرة. تلك هي خلفية اجتماعنا لهذا اليوم.

الوضع مُلحّ. وينعكس هذا الإلحاح في جدول أعمال 2030، الذي يدعو إلى عدم الرضا بأقل من توفير الرفاهية والصحة والأمن للجميع، مع حماية كوكبنا واستدامة الحياة عليه. وكل ذلك في غضون السنوات الخمس عشرة القادمة. ويعتبر جدول الأعمال والموعد الأقصى المحدد لتحقيقه طموحان، ليس لدينا متسع من الوقت. ولابد لنا من اتخاذ الإجراءات الآن.

ومع ذلك، يأتي جدول أعمال 2030 في الوقت الذي تواجه فيه الحكومات تنافسا في الأولويات من قبيل الاستجابة للهجرة أو تمويل المبادرات الإنمائية طويلة الأجل.

إلا أن الفصل بين الأمرين فصل زائف. اذ يتوجب علينا، بطبيعة الحال، التطرق للأوضاع الطارئة. ولكن لا يمكن لنا أن نفقد تركيزنا على التنمية طويلة الأمد.

أننا نشهد في يومنا هذا أكبر عملية هجرة جماعية للبشر منذ الحرب العالمية الثانية.

ولكن ما الذي تسبب بهجرة هؤلاء الأشخاص؟ النزاعات، بالتأكيد، ولكن الجوع أيضا، والفقر، وانعدام المساواة، ورداءة الحوكمة، والافتقار إلى الكرامة والفرص. كذلك فإن المناخ يشكل أحد هذه العوامل أيضا.

تلك هي الظروف التي أجبرت الملايين من سكان الريف على ترك أوطانهم أسبوعا بعد أسبوع، وعاما بعد عام، هنا في أوروبا، وفي موطني في أفريقيا، وفي آسيا والأمريكيتين. وبالفعل، وفي يومنا هذا هنالك خطر أن يتعرض حوالي 14 مليون شخص للجوع نتيجة للجفاف المستمر في أفريقيا الجنوبية.

يهدف جدول أعمال 2030 إلى التطرق للأسباب الجذرية لهذا اليأس والقنوط وحتى النزاعات التي تُجبر البشر على ترك أوطانهم.

ويعتمد تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تشكّل أساس جدول الأعمال 2030 وإلى حدّ كبير على العمل مع المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وتحويل المناطق الريفية من البلدان النامية.

وفي يومنا هذا، ومع تنامي هذا الإلحاح على أرض الواقع والتزام المجتمع الدولي بجدول أعمال 2030، تغدو مهمة الصندوق أكثر أهمية من أي وقت مضى.

لا تشكل التنمية الريفية والزراعية جوهر عملنا فحسب؛ وإنما هي عملنا *الوحيد* وهذا ما كان عليه الأمر لحوالي أربعين سنة خلت.

كما تعلمون، يعيش حوالي ثلاثة مليارات شخص في المناطق الريفية من البلدان النامية. وهم يشكلون حوالي 40 في المائة من إجمالي سكان العالم، إلا أنهم يمثلون أكثر من 70 في المائة من أشد الناس فقرا وأكثرهم معاناة من الجوع في العالم. ومعظمهم يعتمد على الزراعة لكسب قوته وحياته. لذا فإن تركيز اهتمامنا على السكان الريفيين الفقراء، وبخاصة من أصحاب الحيازات الصغيرة، يشكل مفتاح تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة، وهو استئصال الفقر، والهدف الثاني منها، وهو القضاء على الجوع.

عمل الصندوق بصورة وثيقة مع الوكالتين الأخرتين في روما للمساهمة في تصميم جدول أعمال 2030. كذلك فقد ساعدنا الدول الأعضاء لدينا لوضع مسودة لهدف ربط الزراعة المستدامة لأصحاب الحيازات الصغيرة بالأمن الغذائي والتغذوي.

أو لنتمعّن في تغيّر المناخ الذي يؤثر بالفعل على الزراعة في البلدان النامية. ومن هنا فإن تركيز اهتمامنا على السكان الريفيين الفقراء، وبخاصة على أصحاب الحيازات الصغيرة، مفتاح تحقيق الهدف الثالث عشر من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بتغير المناخ.

وتم الاعتراف بهشاشة إنتاج الأغذية في وجه تغير المناخ في ديسمبر/كانون الأول الماضي من خلال اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وقد كان الصندوق بالفعل سباقا في هذا المنحنى، إذ تعود استراتيجيته لتغير المناخ إلى عام 2010، وإنشاء برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة فيه لعام 2012.

وفي يومنا هذا، يعتبر برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة أكبر مصدر تمويل في العالم مكرس حصرا لدعم أصحاب الحيازات الصغيرة في التأقلم مع تغير المناخ. ونتيجة لذلك، فإن معظم عمل الصندوق على أرض الواقع يتضمن إجراءات خاصة بتغير المناخ.

لقد أدرك الصندوق، ومنذ زمن طويل، أننا لن نتمكن على الإطلاق إلى الوصول إلى التحرر من الجوع والتحرر من الفقر بدون تمكين النساء. وتكفل سياسة الصندوق للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إسهام عملنا في تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة الخاص بالمساواة بين الجنسين.

في الوقت نفسه، يسهم العمل الذي نقوم به لمساعدة سكان الريف على تنمية أعمالهم وإرساء شراكات شمولية في تحقيق الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة، وهو الترويج للعمل المحترم والنمو الاقتصادي.

ويضع الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016–2025 خارطة طريق تحدد كيفية قيام الصندوق بتمتين مساهمته في أهداف التنمية المستدامة، في الوقت الذي يُحقق فيه أيضا الهدف الشامل للمؤسسة نفسها، المتمثل في تمكين سكان الريف من التغلب على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي من خلال سبل عيش تتسم بالربحية والاستدامة والصمود.

ويتمثل نهج الصندوق في البدء مع الناس والاستثمار فيهم بحيث يتمكنوا من تنمية أعمالهم وتحسين عيشهم من خلال جهودهم الخاصة، لا من خلال التبرعات.

ويتحدّث نجاح الصندوق على أرض الواقع عن نفسه. فمن خلال التمويل الريفي المقدّم في إثيوبيا، تمكّنت النسوة من تنمية أعمالهن، بحيث تحولت إلى مشروعات صغرى. في حين تمكّن مزارعو البن في مرتفعات نيكاراغوا من الدخول إلى أسواق كاليفورنيا؛ واستطاع الشباب في مصر تحويل الصحراء إلى مزارع مُربحة؛ وبدأ مزارعو أوغندا بالعمل معا عوضا من العمل بمعزل عن بعضهم البعض لتأسيس أعمالهم؛ وغدا أصحاب الحيازات الصغيرة في الهند الموردين الرئيسيين لمحلات Tesco في المملكة المتحدة. وتحوّلت مجتمعات كاملة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية مع توفر المزيد من المدارس، والعيادات الأفضل، ومياه الشرب الأنظف، وتحسن صحة الأم والطفل.

وهذا ما أعنيه عندما أتحدث عن الفعالية واسعة الانتشار للتنمية الريفية.

وبالفعل، فقد تمّت الإشارة بوضوح للأثر الذي يخلّفه الصندوق في الوثيقة الختامية التي خرج بها المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في أديس أبابا في الصيف الماضي.

وأستشهد من هذه الوثيقة بما يلي:

"إننا نعترف بالجهود التي يبذلها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في تعبئة الاستثمارات لتمكين السكان الريفيين الذين يعيشون في فقر من تحسين أمنهم الغذائي والتغذوي، وزيادة دخولهم وتعزيز صمودهم."

الأشخاص الذين يتمتعون بالصمود هم الأشخاص الذين يؤمنون بأن لديهم مستقبل، الذين يتمكنون من الاستثمار في أنفسهم، والذين لا يحتاجون لترك أوطانهم وأسرهم بحثا عن العمل أو الأمان.

إن تحويل المناطق الريفية وخلق هذا الصمود هو مفتاح تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

والشكر لكم، لدولنا الأعضاء، في كون الصندوق ملائم للغرض الذي أُنشئ لأجله وفي احتلاله لموقع ممتاز يؤهله للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبناء هذا الصمود.

والشكر موصول أيضا لموظفينا الذي مكننا تفانيهم والتزامهم من تحقيق كل ذلك. إنهم يشكلون أعظم أصولنا وشكرنا أيضا لزوجاتنا وأزواجنا وشركاء حياتنا وأسرنا على دعمهم وصبرهم وتحملهم ليلا نهارا.

لقد كان لدعمكم لإعادة التنظيم الداخلي للصندوق الأثر الذي جعلنا أكثر كفاءة، وفعالية، وقدرة على إيصال أهداف التنمية المستدامة في السنوات القادمة.

لقد كانت بصيرتكم النافذة في دعم نموذج العمل الجديد للصندوق السبب في جعلنا أكثر حضورا في البلدان، حيث وصل عدد المكاتب القطرية للصندوق قيد التشغيل إلى 40 مكتبا وهنالك 10 مكاتب جديدة على الطريق.

ويدعو الإطار الاستراتيجي للفترة 2016–2025 إلى قدر أكبر من اللامركزية، بحيث تخدّم مكاتبنا القطرية في نهاية المطاف معظم برامجنا ومشروعاتنا، وتعزز من عملنا على الأرض، وتجعلنا أقرب إلى الأشخاص الذين نخدمهم.

أصحاب المعالي، السيدات والسادة،

كما تعلمون، فأنا عالم بحكم تخصصي، والعلماء يؤمنون بالعمل على أساس الأدلة والبراهين. إلا أن الوكالات والمؤسسات الإنمائية لا تتسم بتقليد قوي في إجراء التقديرات المتينة للأثر.

ولذا، وفي السنوات الأخيرة، استثمر الصندوق في إعداد منهجية لتقدير الأثر الذي يخلفه. وأعتقد جازما بأن الصندوق فريد من نوعه في المبادرة بعملية تقدير الأثر على هذا النطاق وفي إنجازها في ثلاث سنوات فقط.

وكانت النتيجة إيجاد أداة على مستوى عالمي لتوفير سلعة عامة على شكل معرفة. وأنا سعيد بالقول أنها بدأت بالفعل باجتذاب اهتمام المؤسسات المالية والإنمائية الدولية الأخرى.

واليوم، يمكننا القول، وبقدر من اليقين، أن نهج الصندوق في التنمية يُثمر عن نتائج قوية، وأن للعديد من البرامج والمشروعات التي ندعمها أثر معتبر على الدخل والصمود والتغذية وتمكين المساواة بين الجنسين.

والأهم من ذلك، أن المشاركين في هذه المشروعات هم أفضل حالا مما كانوا عليه لولا وجود الصندوق.

دعوني أتقاسم معكم بعض الأرقام:

وقد وصلت مشروعات الصندوق التي افتُتحت أو أُغلقت في الفترة بين 2010 و2015 إلى 139 مليون شخص، أي أكثر من تعداد سكان اليابان!

وغدا 5 ملايين هكتار من الأراضي خاضعا لإدارة مُحسنة للتربة والبيئة نتيجة للمشروعات في نفس الفترة.

ستزداد العوائد الزراعية بصورة معتبرة لفائدة أكثر من 40 مليون رجل وامرأة نتيجة لمشروعاتنا الجارية والجديدة.

تلك هي النتائج التي تستحق أن نفخر بها! والقلة من المؤسسات الأخرى يمكن أن توفر مثل هذه البيانات الموثوقة والسليمة إحصائيا.

وفي سياق تطويرنا لأدوات قياس الأثر الذي نخلّفه، تعلّمنا عددا من الدروس الهامة بما في ذلك حقيقة مفادها أن تقدير الأثر باستخدام مؤشر واحد، مثل خط الفقر، غير كاف وتشوبه العيوب.

ونطبّق الآن الدروس التي تعلّمناها في تصميم البرامج لتحسين فعاليتنا الإنمائية، مما يمكّننا في الوقت ذاته من تقدير الأثر بصورة أكثر متانة إلى حد كبير.

وعلاوة على مبادرة تقدير الأثر، فإن الصندوق أيضا بصدد إعداد تقرير التنمية الريفية لاكتساب رؤية أفضل للعوامل التي أسهمت إلى حدّ كبير في الحدّ من الفقر وسوء التغذية في العقود الثلاثة الماضية.

وتُشير الاستنتاجات الأولية إلى أن هذه التحسينات إنما جاءت نتيجة للتحول الريفي الشمولي، وأن نمو الإنتاجية في المزارع الأسرية الصغيرة والمشروعات الريفية صغيرة ومتوسطة الحجم أمر أساسي.

أصحاب المعالي، السيدات والسادة،

لقد غدا واضحا للصندوق، ومنذ عدة أعوام، أن المساعدة الإنمائية الرسمية سوف تغدو مجرد أداة من أدوات عديدة للتمويل لحقبة ما بعد عام 2015. ونتيجة لذلك، وفي السنوات الماضية تحرّينا سبلا جديدة لتمويل التنمية.

انطوى حساب الأمانة الإسباني على أول قرض سيادي لنا، وأما أحدث أداة تمويلية لدينا فهي إطار الإقراض السيادي الذي يوفّر السبيل لاستقطاب الموارد الإضافية، وإدارتها بصورة أكثر مرونة. وقد أسفر هذا الإطار بالفعل عن اتفاقية تمويلية مع مصرف التنمية الألماني.

وستُتيح هذه المصادر الابتكارية للتمويل الفرصة للصندوق لتلبية الطلب المتزايد عليه من الدول الأعضاء، ولكنها سترفد ولن تكون بديلة لمصدر تمويلنا الأساسي من خلال تجديدات الموارد. وستبقى مساهمات دولنا الأعضاء من خلال دورات التجديد، ومدة كل منها ثلاث سنوات، المصدر الرئيسي للموارد الأساسية المتاحة للصندوق.

وأودّ أن انتهز هذه الفرصة لأشكر الدول الأعضاء في الصندوق، التي قدّمت بسخاء دعما لعملنا.

الفضل يعود لكم في كون التجديد العاشر لموارد الصندوق الأكبر في تاريخه. وحتى يومنا هذا، تسلمنا تعهدات من 91 بلدا عضوا مقارنة بـ 79 بلدا في نفس الفترة من التجديد التاسع، وأشجع أولئك الذين لم يعلنوا بعد تعهداتهم إعلانها اليوم.

كذلك فإن الفضل يعود لكم أيضا في تجاوز برنامج القروض والمنح لدينا لسقف 3 مليارات دولار أمريكي ليصل إلى 3.09 مليار دولار أمريكي للتجديد التاسع للموارد. والفضل يعود لكم في وصول حجم المشروعات والقروض الموافق عليها عام 2015 رقما قياسيا قدره 1.4 مليار دولار أمريكي.

ويمثّل ذلك استثمارا كبيرا للمجتمعات الريفية التي نخدمها.

ونتيجة لذلك، تمكّن ملايين الرجال والنساء من الوصول إلى الخدمات المالية، وهم يتلقون التدريب على التكنولوجيات الزراعية وإدارة الموارد الطبيعية ومبادرات الأعمال الفردية.

49 في المائة من أولئك الأشخاص هم من النساء، ويزداد هذا العدد على الدوام.

أصحاب المعالي، السيدات والسادة،

إن النتائج التي أتشاطرها معكم اليوم، تعكس أثر التحول في الصندوق الذي بدأ منذ عدة سنوات والذي جعل من مؤسستكم هذه أكثر رشاقة وكفاءة من أي وقت مضى. ومع إصلاح الموارد البشرية، والوصول إلى نموذج عمل أفضل، وحضور ميداني أكبر، وأدوات معرفية محسنة، وأدوات مالية أكثر تنوعا، غدا الصندوق ملائما للغرض الذي أنشئ من أجله وفي موقع يمكّنه من لعب دور رئيسي في إيصال أهداف التنمية المستدامة.

وبإيجاز:

أولا، إعادة تنظيم داخلية للعمليات، والإدارة، والموارد البشرية، وهيكلية تنظيمية متينة تسمح للصندوق أنه يلعب دوره الفريد من نوعه كمؤسسة مالية دولية ووكالة إنمائية من وكالات الأمم المتحدة في آن معا.

ثانيا، نموذج عمل جديد يتمحور حول خطة لامركزية مؤسسية.

ثالثا، مؤسسة تستند إلى المعرفة تتسم بالاستجابة العالمية، مع ثقافة تقدير نشط للأثر ونشر للمعرفة.

رابعا، إعادة صياغة وتوسيع نموذجنا المالي وقاعدة الموارد المتاحة لنا من خلال أدوات ابتكارية لتحقيق الاستدامة طويلة الأمد.

لقد استغرقت هذه التغييرات سنوات عديدة لتنفيذها، ولكننا الآن نحصد فوائدها المثمرة. ومع بدئنا بمناقشة بنود الأعمال واتخاذ القرارات التي ستؤثر على مستقبل المنظمة، دعونا نتذكر أن التنمية أيضا هي ليست بالحل قصير الأمد.

فالتنمية تتطلب استثمارا للوقت، والجهد والأموال يوما بعد يوم، وأسبوعا بعد أسبوع، وشهرا بعد شهر، إلى أن تتأصّل التغييرات المطلوبة بصورة كاملة. ولكن العوائد تستحق هذا الجهد وأكثر.

وبفضل رؤيتكم، أيها الدول الأعضاء لدينا، ودعمكم الذي لا يعرف الكلل، وبفضل التزام وإخلاص موظفينا والدعم الذي نتلقاه من أسرنا تمكنّا من إحداث فرق في حياة الملايين من الريفيين نساء ورجالا وأطفالا.

وقبل أن أختتم كلمتي، اسمحوا لي مرة أخرى أن ألفِت انتباهكم إلى الأطفال والنساء والرجال الذين يفرّون من النزاع والجوع وانعدام المساواة والافتقار إلى الكرامة أو الفقر المدقع.

الأعداد تتزايد. وفي منطقة المتوسط وحدها، وفي الأسابيع الستة الأولى من هذا العام توجّه أكثر من76 000 مهاجر ولاجئ نحو أوروبا عن طريق البحر. أي حوالي عشرة أضعاف عددهم العام الماضي.

كذلك فقد ارتفعت معدلات الوفيات. وحتى تاريخه، قضى 409 أشخاص، مقارنة بحوالي 69 شخصا في نفس الفترة من عام 2015.

معظم هؤلاء الأشخاص أتوا من بلاد تمزقها الحروب. ولكن عشرات الآلاف منهم لم يأتوا من مناطق النزاع. وبأية حال وسواء كان هؤلاء الأشخاص يهربون من كوارث من صنع البشر أو كوارث طبيعية، فإن يأسهم حقيقي.

وكما قال الشاعر Warsan Shire:

"ما من أحد يُخاطر بطفله في قارب

ما لم تكن المياه أكثر أمانا من اليابسة."

في هذا العام، وأكثر من أي وقت مضى يتوجب علينا أن نلتزم بالاستثمار في التنمية طويلة الأجل.

ومع دعمكم المستمر، سيساعد الصندوق على بناء عالم متحرر من الجوع، عالم متحرر من الفقر، عالم تسوده الفرص والكرامة، عالم تكون اليابسة فيه وعلى الدوام أكثر أمانا من البحر.

وشكرا لكم.

بيان منتدى المزارعين

نحن الوفود التي حضرت الاجتماع العالمي السادس لمنتدى المزارعين، نود أن نلقي أمامكم بالبيان التالي.

أكدت الدورة المخصصة عن الرعي، على أن الرعي هو سبيل حياة رئيسي في الأراضي الزراعية المهمشة. ونناشد الصندوق بأن يتبنى نهجا يركز على الرعاة في توجيهاته السياسية علاوة على استثماراته وتعزيز القدرات المؤسسية لمنظمات الرعاة.

وبناء على التقييم المستقل والمناقشات التي جرت في منتدى المزارعين، ندعوكم لدعم تنفيذ التوصيات التالية:

هنالك حاجة لتطور نوعي لضمان حوار أكثر فعالية بين منظمات أصحاب الحيازات الصغيرة والصندوق. وقد تم الاتفاق على أن ينعقد الاجتماع العالمي لمنتدى المزارعين كل أربع سنوات مع خمسة منتديات إقليمية في الفترات الفاصلة بهدف إضفاء اللامركزية على هذه العملية. كذلك لا بد من إيجاد فضاءات إقليمية ووطنية تحترم مبادئ الحوكمة وعمليات منتدى المزارعين العالمي بالدعم، جنبا إلى جنب مع استمرار عملية الحوار مع الصندوق ومع منظمات المنتجين على نطاق صغير لتنظيم مثل هذه الفضاءات المستقلة.

ولا بد من تعزيز الدعم لمزيد من التحليل لبرامج الإقليمية وإيجاد الاستراتيجيات على أساس كل حالة على حدة بشأن كيفية تحقيق المشاركة الملائمة لأصحاب الحيازات الصغيرة والمنظمات، ويتضمن ذلك تعبئة الموارد لدعم مشاركتهم.

وهنالك حاجة لزيادة وتوزيع وتقوية البرامج المخصصة التي تستهدف النساء والشباب والصيادين على نطاق صغير، والرعاة ومربي الحيوانات، كما أوصت به الدورات الخاصة السابقة لمنتدى المزارعين، علاوة على البرامج التي تبني قدرات أصحاب الحيازات الصغيرة، مثل SFOAP و MTCP.

ولا بد من تعزيز الدعم المقدم لمبادرات أصحاب الحيازات الصغيرة المتعلقة بإنتاج الأغذية الزراعية الإيكولوجية، وإيجاد الضوابط على البذور المحلية وسلالات الحيوانات المحلية باعتباره نهج أساسي واستجابة ملائمة لتغير المناخ.

تعزيز المبادرات التي تروج للوصول الآمن للموارد الطبيعية والإصلاح الزراعي، علاوة على الجهود الرامية إلى وقف ومنع الاستيلاء على الأراضي الخاصة بأصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين وذلك من خلال دعم التنفيذ الفعال على المستوى الوطني للمبادئ التوجيهية لحيازة الأراضي، ومتابعة ICARRD.

الاستمرار في دعم تنفيذ المبادئ التوجيهية الخاصة بالصيادين على نطاق صغير، وتبنيها من قبل الهيئات الرئاسية في الصندوق، كما نص عليه منتدى المزارعين عام 2014.

دعم تنمية سلاسل القيمة من قبل أصحاب الحيازات الصغيرة أنفسهم، من خلال تجهيز وتسويق منتجاتهم الخاصة، والحد من تبعيتهم وزيادة الفوائد التي يجنونها من سلاسل القيم الصناعية والأسواق من خلال ضمان الاستثمارات الملائمة.

إننا نشجع الصندوق على تعزيز اتساقه مع الوكالات الأخرى، وبخاصة مع منظمة الأغذية والزراعة وإعداد المزيد من الدعم لتنفيذ القرارات التي تتخذها لجنة الأمن الغذائي التابعة للأمم المتحدة.

كما نشجع الصندوق على دعم المبادرات الأخرى الهامة للمنتجين أصحاب الحيازات الصغيرة، مثل الاتفاقية الخاصة باستغلال حقوق المنتجين من قبل الشركات المتعددة الجنسيات وإعلان الأمم المتحدة الخاص بحقوق الفلاحين في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

إننا نتوقع من الحكومات المعنية، تنفيذ الإجراءات الملائمة بهدف ضمان المشاركة الفعالة والمستقلة لمنظمات أصحاب الحيازات الصغيرة في عملية منتدى المزارعين، وفي المشروعات التي يساندها الصندوق، والبرامج الخاصة بالزراعة والأغذية.

وتلتزم منظمات أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأسريين في منتدى المزارعين، والأغلبية العظمى منهم بالاستمرار في عملية تعزيز الفضاءات المختلفة والفعالية والطبيعة الشمولية لمنتدى المزارعين علاوة على فضاءاتنا المستقلة. ونحن ملتزمون بمتابعة وتنفيذ التوصيات مع الصندوق، كما هي واردة في هذا البيان المقدم أمام مجلس المحافظين.

بيان رئيس الصندوق، السيد كانايو نوانزي في ختام الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس المحافظين

معالي رئيس المجلس،

معالي الحضور،
المحافظون الموقرون،
سيداتي وسادتي،

بعد دقائق قليلة سيعلن رئيس المجلس السيد Dinesh Sharma وزير المالية الهندي اختتام أعمال الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس المحافظين.

وقبل أن يختتم هذه الدورة، اسمحوا لي أن أتقدم بعبارات قليلة من التقدير لرئيس مجلس المحافظين، ومكتب مجلس المحافظين، ومعالي المحافظين، وضيوفنا المميزين، وممثلي المزارعين الذين جعلوا من هذا الاجتماع اجتماعا مميزا.

في بداية اجتماعنا، ذكرنا فخامة الرئيس Mattarella بأن الفقر والجوع ما زالا يمثلان الأسباب الجذرية للصراع وانعدام الاستقرار، وناشدنا بأن نكسر الحلقة التي تؤدي إلى الطوارئ والكوارث الإنسانية من خلال حل قضيتي الفقر والجوع.

وذكرتنا كلمة الرئيس Mattarella، بأن عالمنا هو عالم واحد سواء كنا فقراء أو أغنياء، كبارا أو صغارا، من الشمال أو من الجنوب.

كذلك فقد كان موضوع الشمولية أيضا مجالا هاما لتركيز مناقشات المائدة المستديرة للسادة المحافظين بالأمس. وتحرى المحافظون الصعوبات التي يواجهها المزارعون الفقراء في الوصول إلى الخدمات المالية، لأن المصارف غير مقتنعة بأن أعمالهم مجدية اقتصاديا.

كذلك تمحور النقاش أيضا حول الحاجة للدعم، ولإرساء الشراكات لزيادة جدوى مزارع أصحاب الحيازات الصغيرة، ونقدر عاليا النظرات الثاقبة والاقتراحات العديدة والمفيدة التي تم طرحها لتحسين فعالية الصندوق في هذا المضمار.

وبنفس الروح، سلطت مناقشات فريق الخبراء المتعلقة بالقطاع الخاص، الضوء على الحاجة إلى مبادرات جريئة لربط أفضل للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق. ولكل الجهات الفاعلة بما فيها الحكومات والقطاع الخاص، والمؤسسات المالية مثل الصندوق، والمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم، ولأصحاب الحيازات الصغيرة أنفسهم دورا هاما وداعما في هذا المجال.

وكما سمعتم من ممثلي المزارعين اليوم، فقد قرر منتدى المزارعين أن يكون أكثر شمولية من خلال فتح دوائره الانتخابية للرعاة ومربي الثروة الحيوانية. كذلك فإن منتدى الحوار سيغدو لا مركزيا بصورة أكبر بهدف تعزيز الروابط مع أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأسريين على الأرض.

هناك حاجة لإيلاء المزيد من الأولوية للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، وللحكومات كي تعير انتباها أكبر للزراعة، كما سلط الضوء عليه الدكتور Mo Ibrahim خلال حديثه المفعم بالمشاعر هذا الصباح.

لقد ناشد الدكتور Ibrahim الحكومات، لإيجاد الفرص للشباب في الزراعة بحيث يتمكنون من مقاومة مخاطر دعوات التطرف، وكما قال: "بدون عمل لا يوجد أمل". كذلك فقد ذكرنا أيضا بأن النساء ينتجن 80 في المائة من الأغذية في أجزاء من أفريقيا، ومع ذلك فهن لا يتمتعن بحيازة أكثر من 2 في المائة من الأراضي.

كما تحدى أيضا الحكومات الأفريقية للإيفاء بالتزاماتها لزيادة الاستثمارات في الزراعة، وتحسين الحوكمة لخلق بيئة أعمال جاذبة للمستثمرين.

معالي الحضور، سيداتي وسادتي

دعوني أشكركم على بياناتكم التي ألقيتموها أثناء مجلس المحافظين، وأؤكد لكم بأننا أصغينا إلى رسائلكم التي ستساعدنا على صياغة عمل الصندوق في السنوات القادمة.

ونحن مصممون على القيام بدورنا في إيصال جدول أعمال 2030، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وسننجح في ذلك وكلنا ثقة بالدعم الكامل والمشاركة من جميع الدول الأعضاء.

خلال العمل معا لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بدءاً من القضاء على الفقر والجوع، فإنني مقتنع تماما بأننا قادرون على كسر سلسلة اليأس من الآن مرة واحدة وإلى الأبد.

وعلى مدى السنتين الماضيتين تلقينا العديد من إعلانات التعهدات الجديدة والسخية من الدول الأعضاء، بما في ذلك أنغولا، ومنغوليا، وأوروغواي، ونيوزيلاندا. ويسعدني أن أقول لكم اليوم بأن 93 في المائة من الدول قد أعلنت بالفعل تعهداتها بالمساهمة في التجديد العاشر من موارد الصندوق، مقارنة بـ 79 في المائة في نفس الفترة من التجديد التاسع للموارد.

نشكركم على الثقة التي تولينا إياها جميع الدول الأعضاء في الصندوق مما أسهم بصورة سخية في التجديد العاشر للموارد، وفي ذلك مؤشر هام إلى ثقتكم في قدرة الصندوق على إيصال نتائج قوية على أرض الواقع.

معالي الحضور، سيداتي وسادتي

إنكم تمثلون سفراء الصندوق في عواصمكم، وأكبر مستقطبي التأييد أهمية لفقراء الريف نساء ورجالا وأطفالا.

وأنا على يقين من أنكم عندما تعودون إلى بلدانكم، سوف تحملون معكم القضية الملحة للتحول الريفي والحاجة الشديدة لبناء عالم متحرر من الفقر والجوع، حيث يعيش جميع سكان الريف بكرامة، وأنا على ثقة تامة بأنكم ستوصلون دور الصندوق الهام الذي يلعبه في تحفيز جمع الأموال لأغراض التحول الريفي، وتشاطر معرفته وخبراته واستقطاب التأييد لسكان الريف.

شكرا لكم مرة أخرى على الثقة التي تولونها للصندوق، وعلى دعمكم المستمر ورحلة طيبة للعديدين منكم الذين أتوا إلى هذا الاجتماع من عواصم بلدانهم.

البيان الختامي للسيد Dinesh Sharma رئيس الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس المحافظين

السيد رئيس الصندوق،

السادة المحافظون والمندوبون الموقرون،
سيداتي وسادتي،

تشارف الدورة التاسعة والثلاثون لمجلس محافظي الصندوق على الختام، وانتشرف بمشاطرة ملاحظاتي الختامية معكم.

ركّز المجلس هذا العام على الاستثمارات الشمولية كمفتاح للتنمية المستدامة في سياق جدول أعمال ما بعد عام 2015، والدور المستمر للصندوق في استئصال الفقر والجوع. وأنا سعيد لملاحظة الالتزام الذي يبديه جميع السادة المحافظون بعدم السماح لأي أحد بالتخلف عن الركب مع قيامنا بما هو ضروري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الخطابات والبيانات الرئيسية

في حفل الافتتاح، تشرفنا بالترحيب بفخامة الرئيس Sergio Mattarella، رئيس الجمهورية الإيطالية التي تحتضن مقر الصندوق. وفي كلمته أمام مجلس المحافظين، عبّر الرئيس Mattarella عن تقديره للصندوق لكونه "القوة الموجهة للزراعة المستدامة والأمن الغذائي والتغذوي". كما عبّر أيضا عن تقديره للرئيس نوانزي لالتزامه العميق والمستمر بتحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية حيث يقطن حوالي نصف سكان العالم. يعيش غالبية السكان الريفيين في فقر، ومن هنا الأهمية الحاسمة للاستثمار فيهم لبناء صمودهم الاقتصادي وأمنهم الغذائي. وأكّد فخامة الرئيس Mattarella مجددا على أهمية أهداف التنمية المستدامة، والحاجة إلى السعي لتحقيقها بصورة مشتركة. كما شدد من جديد أيضا على التزام إيطاليا بدعم الصندوق وغيره من الوكالات الأخرى في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إن التزام وتوجه الصندوق كمؤسسة لإنجاز مهمته المتمثلة في الاستثمار في فقراء الريف نساء ورجالا وتخليصهم من قبضة الفقر، كما اتضح من خلال البيان الافتتاحي المفعم بالعواطف الذي ألقاه رئيس الصندوق، يطمئننا جميعا إلى أن الموارد التي نسهم بها تستخدم استخداما فعالا وكفؤا. وقد سلط الرئيس نوانزي الضوء على الفعالية بعيدة المدى للتنمية الريفية التي يسهم فيها الصندوق من خلال الدعم الذي يوفره للتمويل الريفي والوصول إلى الأسواق وتحسين الممارسات والتكنولوجيات الزراعية، علاوة على تعزيز مؤسسات المزارعين. وقد ذكّر الرئيس نوانزي بأن عمل الصندوق قد أثّر بالفعل على ملايين الأشخاص من خلال استقطاب الموارد عبر إرساء الشراكات الفعّالة. وبتأكيده على أهمية المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، فقد تعهد الرئيس نوانزي باستمرار الصندوق في انخراطه المكثف مع الريفيين رجالا ونساء وشبابا عبر مشروعاته وبرامجه، واستقطاب التأييد المكثف على جميع المستويات في آن معا. وعلى وجه الخصوص، يبقى الصندوق صوتا قويا وفعالا للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة على الصعيد الدولي، وأنا على يقين من أننا، نحن أيضا كمحافظين، نتعهد بالتزامنا المستمر من خلال المساهمات بالموارد وبالسبل الأخرى الضرورية والممكنة. إننا نستطيع وسنضع معا نهاية للفقر والجوع.

على مدى اليومين الماضيين، استمعنا إلى بيانات مثيرة للإعجاب ألقاها محافظو الصندوق مؤكدين فيها على الأهمية التي توليها الدول الأعضاء والمجتمع الدولي لعمل الصندوق، ومجددين التزامنا بالزراعة المستدامة لأصحاب الحيازات الصغيرة لضمان الأمن الغذائي والتغذوي العالمي.

كان استقطاب التمويل لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة الموضوع الرئيسي لمناقشات المائدة المستديرة الابتكارية التفاعلية الخاصة بالسادة المحافظين. وقد أتيحت الفرصة لهم لمناقشة موضوع هام للغاية بأسلوب صريح ومفتوح لصالح مستقبل زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة.

كذلك كان هذا الموضوع محور المناقشات التفاعلية لفريق الخبراء رفيع المستوى حول "تحفيز عمل القطاع الخاص". فقد انخرط ممثلو القطاع الخاص في مناقشة مثمرة للغاية، ووضعوا على طاولة البحث مقترحات مثيرة للاهتمام عن كيفية حصولنا على المزيد من الدعم من القطاع الخاص، والقيام معا بتنفيذ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

صبيحة هذا اليوم، تشرفنا بحضور الدكتور محمد إبراهيم، مؤسس ورئيس مؤسسة Mo Ibrahim، حيث أطلعنا على خبرته القيمة وعمل مؤسسته في سلسلة محاضرات الصندوق لهذا العام. وأنا متأكد من أن زملائي يوافقونني الرأي بأن وجود الدكتور إبراهيم في دورة المجلس هذه كانت مصدر سرور عظيم لنا.

شكلت الاستثمارات الابتكارية لأغراض التحول الريفي الموضوع المحوري لقصص هذا العام من الميدان. كذلك أصغينا إلى حوار معمق مع الدكتورة اسمهان الوافي، المديرة التنفيذية للمركز الدولي للزراعة الملحية، التي أكدت على دور البحوث التطبيقية والتكنولوجيا وإرساء الشراكات مع المؤسسات المعرفية. وقد وفر لنا ذلك كله الفرصة للإصغاء لتحليل معمق للتنفيذ الناجح للخصائص الابتكارية في مشروعات الصندوق ولتحري الخصوصية الجغرافية لانخراط الصندوق في العالم بأسره.

الأعمال الرسمية لمجلس المحافظين – القرارات والمداولات

السادة المحافظون والمندوبون الموقرون،

فيما يتعلق ببنود أعمال هذه الدورة، عُرض تقرير عن وضع التجديد العاشر لموارد الصندوق، وأحاط المجلس علما به.

وقد وافق المجلس على القوائم المالية التي تعرض الوضع المالي للصندوق لعام 2014، ونتائج عملياته لذلك العام حتى تاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول، وتقرير المراجع الخارجي بشأنه، وتصديقه على فعالية الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي. وبناء على توصية من المجلس التنفيذي، فقد أقرّ المجلس ما يلي:

- الميزانية الإدارية للصندوق لعام 2016 المؤلفة من الميزانية العادية بما يعادل 146.71 مليون دولار أمريكي والميزانية الرأسمالية بما يعادل 2.4 مليون دولار أمريكي.
- ميزانية مكتب التقييم المستقل في الصندوق لعام 2016 بما يعادل 5.67 مليون دولار أمريكي.

وأحاط المجلس علما بالتقرير المرحلي عن مشاركة الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، علاوة على التقرير المرحلي عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

وأحاط المجلس علما أيضا بالتقرير النهائي لاستضافة الصندوق للآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

كما تبنى المحافظون قرارا بإعادة تشكيل لجنة مخصصات رئيس الصندوق مع إحاطتهم علما وتأكيدهم على التشكيلة الأولية المقترحة لها بناء على المناقشات المبدئية التي جرت، حيث رشحت القائمة ألف كندا وفنلندا وألمانيا وإيطاليا، في حين رشحت القائمة باء جمهورية فنزويلا البوليفارية والغابون. وبالنسبة للقائمة جيم، فقد تم ترشيح

ليبريا عن القائمة جيم–1، وباكستان عن القائمة جيم–2، والبرازيل عن القائمة جيم–3، لعضوية لجنة مخصصات الرئيس.

وأخيرا، تشرفنا بالترحيب بالتحديث الذي عرضه علينا رئيس مجموعة العمل المعنية بقضايا التسيير، وأحطنا علما بالتقدم الجدير بالثناء الذي أحرزته المجموعة في مناقشة قضايا نظام القوائم ودورات تجديد الموارد، وإننا نتطلع قدما لتقريرها النهائي الذي سيعرض على دورة المجلس التالية عام 2017.

ورحبت الدورة أيضا بالبيان الخاص الاجتماع العالمي السادس لمنتدى المزارعين الذي عُقد بالتزامن مع دورة المجلس.

الختام

السادة المندوبون الموقرون،

اسمحوا لي أن أتوجه بالشكر إلى كل فرد منكم، وإلى زملائي في مكتب مجلس المحافظين، وكلي ثقة أنني أتحدث بالنيابة عنهم عندما أشكركم على الثقة التي أوليتمونا إياها بانتخابكم لنا في المكتب. والشكر موصول لموظفي الصندوق الذي تستحق خبرتهم في تخطيط وتنظيم هذا المؤتمر كل الثناء. وأتقدم بشكر خاص، كما هو الحال على الدوام، لسكرتير الصندوق وموظفيه وللمترجمين الفوريين والتقنيين، وبطبيعة الحال، للمراسلين الذين ضمنت كفاءتهم نجاح هذه الدورة.

تهاني الحارة على إنجازكم وبنجاح لجدول أعمال مزدحم للغاية، ولكنه مثير للاهتمام والمتعة. لقد أنجزنا العمل الذي اجتمعنا لأجله، وأنا أكيد من أن مساهمتنا ستمكن الصندوق من الاستمرار في السعي لتحقيق مهمته بلا كلل. ومع عودتنا إلى عواصمنا، فإننا سنأخذ معنا ذكريات جميلة، وشبكات صداقات أرسيناها حديثا، وإلهام لعملنا، وتطلع لعودتنا إلى المجلس العام القادم.

وبهذا أعلن اختتام أعمال الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس المحافظين.

IFAD | FIDA

Investing in rural people
Investir dans les populations rurales
Invertir en la población rural
الاستثمار في السكان الريفيين

المندوبون في الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس المحافظين

Delegations at the thirty-ninth session of the Governing Council

Délégations de la trente-neuvième session du Conseil des Gouverneurs

Delegaciones del 39º período de sesiones del Consejo de Gobernadores

رئيس المجلس:
Chairperson: Dinesh Sharma (India)
Président:
Presidente:

نائبا رئيس المجلس:
Vice-Chairpersons: Elina Kalkku (Finland)
Vice-Présidents: Andin Hadiyanto (Indonesia)
Vicepresidentes:

Governing Council — Thirty-ninth Session
Rome, 17-18 February 2016

For: **Information**

الدول الأعضاء

MEMBER STATES

ÉTATS MEMBRES

ESTADOS MIEMBROS

AFGHANISTAN

Abdul Razak AYAZI
Agricultural Attaché
Alternate Permanent Representative
of the Islamic Republic of Afghanistan
to IFAD
Rome

Mohd Hamed KHURASANI
Third Secretary (Multilateral Affairs)
Alternate Permanent Representative
of the Islamic Republic of Afghanistan
to IFAD
Rome

ALGERIA

Gouverneur suppléant

Rachid MARIF
Ambassadeur
Représentant permanent de la
République algérienne démocratique
et populaire auprès des organisations
spécialisées des Nations Unies
Rome

Skander MEKERSI
Directeur de la programmation, des
investissements et des études économiques
Ministère de l'agriculture, du développement
rural et de la pêche
Alger

ملحوظة: في كل مرة تظهر إشارة (◇) في القائمة، فهي تعني أن التفويض لهذه الدورة فقط.

Note: The lozenge symbol (◇) indicates that the accreditation is for this session only.

Note: Le losange (◇) signifie que l'accréditation concerne uniquement la présente session.

Nota: Donde quiera que figure un rombo (◇) en la lista, significa que la acreditación es sólo para esta sesión.

ALGERIA (cont'd)

Belgaid BELGACEM
Directeur des affaires économiques et financiarise internationales
Ministère des affaires étrangères
Alger

Saida ZOUGGAR
Chargée d'études et de synthèse
Ministère de l'agriculture, du développement rural et de la pêche
Alger

Mohamed MELLAH
Ministre Plénipotentiaire
Représentant permanent suppléant de la République algérienne démocratique et populaire auprès des organisations spécialisées des Nations Unies
Rome

Abdennour GOUGAM
Secrétaire des affaires étrangères
Ambassade de la République algérienne démocratique et populaire
Rome

ANGOLA

Gouverneur suppléant

Florêncio Mariano DA CONCEIÇÃO DE ALMEIDA
Ambassadeur
Représentant permanent de la République d'Angola auprès du FIDA
Rome

Carlos Alberto AMARAL
Ministre Conseiller
Représentant permanent adjoint de la République d'Angola auprès du FIDA
Rome

Angelo RAFAEL
Conseiller
Ambassade de la République d'Angola
Rome

ANGOLA (cont'd)

Klaus Benvindo Raul SEBASTIAO
Chef du Protocole
Ambassade de la République d'Angola
Rome

ARGENTINA

Gobernador

Claudio Javier ROZENCWAIG
Embajador
Representante Permanente de
la República Argentina ante
la FAO, el FIDA y el PMA
Roma

Gladys LIOTTI
Directora de Proyectos Bilaterales
Ministerio de Hacienda y Finanzas Públicas
Buenos Aires

Nazareno Cruz MONTANI CAZABAT
Secretario
Representante Permanente Alterno
de la República Argentina ante
la FAO, el FIDA y el PMA
Roma

AUSTRIA

Governor ◇

Seena GARCIA
Advisor
International Financial Institutions
Federal Ministry of Finance
Vienna

BANGLADESH

Begum Matia CHOWDHURY
Minister for Agriculture
Dhaka

Mohammed Shahdat HOSSAIN
Ambassador
Permanent Representative of the
People's Republic of Bangladesh
to IFAD
Rome

Mahmuda BEGUM
Additional Secretary
Economic Relations Division
Ministry of Finance
Dhaka

BANGLADESH (cont'd)

Md. Mafizur RAHMAN
Economic Counsellor
Alternate Permanent Representative
of the People's Republic of Bangladesh
to IFAD
Rome

Mohammad SHAHJALAL
Private Secretary to the
Minister for Agriculture
Dhaka

BELGIUM

Gouverneur ◇ — Guy BERINGHS
Ministre Plénipotentiaire
Représentant permanent adjoint de
la Belgique auprès des organisations
spécialisées des Nations Unies
Rome

BENIN

Gouverneur suppléant — Rosemonde DEFFON YAKOUBOU
Ambassadeur
Représentant permanent de
la République du Bénin
auprès du FIDA
Rome

Conseiller — Emilienne AGOSSA ASSONGBA
Attachée
Ambassade de la République du Bénin
Rome

BHUTAN

Tenzin DHENDUP
Secretary
Ministry of Agriculture and Forests
Thimphu

Tashi YANGZOM
Senior Planning Officer
Policy and Planning Division
Ministry of Agriculture and Forests
Thimphu

BOLIVIA (PLURINATIONAL STATE OF)

Gobernador ◇	Luis SANCHEZ-GOMEZ CUQUERELLA Consejero Encargado de Negocios, a.i. Embajada del Estado Plurinacional de Bolivia Roma
Gobernador Suplente	Roxana OLLER CATOIRA Segundo Secretario Representante Permanente Alterno del Estado Plurinacional de Bolivia ante el FIDA Roma
Asesor	Maria Eugenia GAZAUI Asistente Embajada del Estado Plurinacional de Bolivia Roma

BOSNIA AND HERZEGOVINA

Governor	Željana ZOVKO Ambassador Permanent Representative of Bosnia and Herzegovina to IFAD Rome
Alternate Governor	Vesela PLANINIC Minister Counsellor Alternate Permanent Representative of Bosnia and Herzegovina to IFAD Rome

BOTSWANA

Governor	Kgotla K. AUTLWETSE Assistant Minister for Agriculture Gaborone
	Galeitsiwe Taelo RAMOKAPANE Director Crop Production and Forestry Department Ministry of Agriculture Gaborone

BOTSWANA (cont'd)

Michael MANOWE
Agricultural Attaché
Permanent Mission of the
Republic of Botswana to the
United Nations Office and other
International Organizations
Geneva

BRAZIL

Alternate Governor

Maria Laura DA ROCHA
Ambassador
Permanent Representative of
the Federative Republic of Brazil
to the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

Adviser

Antonio Otávio SÁ RICARTE
Minister Counsellor
Deputy Permanent Representative
of the Federative Republic of Brazil
to the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

Adviser

Gianina Muller POZZEBON
Third Secretary
Alternate Permanent Representative
of the Federative Republic of Brazil
to the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

BURKINA FASO

Gouverneur ◇

Jacob OUEDRAOGO
Ministre de l'agriculture et
des aménagements hydrauliques
Ouagadougou

Raymond BALIMA
Ambassadeur
Représentant permanent
du Burkina Faso auprès
du FIDA
Rome

Robert OUEDRAOGO
Secrétaire général
Ministère de l'agriculture et
des aménagements hydrauliques
Ouagadougou

BURKINA FASO (cont'd)

Salam KAFANDO
Directeur de la coopération multilatérale
Ministère de l'économie et des finances
Ouagadougou

Alice Gisèle SIDIBE ANAGO
Conseillère agricole
Représentante permanente adjointe
du Burkina Faso auprès du FIDA
Rome

BURUNDI

Gouverneur suppléant

Déo Guide REREMA
Ministre de l'agriculture et de l'élevage
Bujumbura

Marie Salomé NDABAHARIYE
Secrétaire permanent
Ministère des finances, du budget
et de la privatisation
Bujumbura

Justine NISUBIRE
Ambassadeur
Représentant permanent de
la République du Burundi
auprès du FIDA
Rome

CABO VERDE

Gouverneur

Manuel AMANTE DA ROSA
Ambassadeur
Représentant permanent de
la République de Cabo Verde auprès
des organisations spécialisées
des Nations Unies
Rome

Gouverneur suppléant

Sónia Cristina MARTINS
Conseiller
Représentant permanent adjoint de
la République de Cabo Verde auprès
des organisations spécialisées
des Nations Unies
Rome

CAMBODIA

Mam AMNOT
Secretary of State
Director of Project of Agricultural Development and Economic Empowerment (PADEE)
Ministry of Agriculture, Forestry and Fisheries
Phnom Penh

Hok KIMTHOURN
Manager of Agriculture Services
Programme for Innovation, Resilience and Extension (ASPIRE)
Secretariat Support Team
Ministry of Agriculture, Forestry and Fisheries
Phnom Penh

Meas Sam AN
Deputy Chief
Office of Multilateral Cooperation 2
Cooperation and Debt Management Department
General Department of Budget
Ministry of Economy and Finance
Phnom Penh

Say PRUMNY
Official
Agricultural Information and Documentation Center
Ministry of Agriculture, Forestry and Fisheries
Phnom Penh

CAMEROON

Gouverneur	Clémentine ANANGA MESSINA Ministre déléguée auprès du Ministre de l'agriculture et du développement rural Yaoundé
Gouverneur suppléant	Dominique AWONO ESSAMA Ambassadeur Représentant permanent de la République du Cameroun auprès du FIDA Rome
Conseiller	Médi MOUNGUI Deuxième Conseiller Représentant permanent adjoint de la République du Cameroun auprès du FIDA Rome

CAMEROON (cont'd)

Conseiller	Patrick MVONDO NNA Directeur des études, des programmes et de la coopération Ministère de l'agriculture et du développement rural Yaoundé

CANADA

	Peter McGOVERN Ambassador Permanent Representative of Canada to the United Nations Food and Agricultural Agencies Rome
Governor ◇	Karen GARNER Counsellor Deputy Permanent Representative of Canada to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
	David CUMING Advisor Permanent Mission of Canada to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

CENTRAL AFRICAN REPUBLIC

	Louise Antoinette NGOZO NEE KIRIMAT Conseiller Ambassade de la République centrafricaine Paris

CHILE

Gobernador	Luis Fernando AYALA GONZÁLEZ Embajador Representante Permanente de la República de Chile ante el FIDA Roma
Asesor	Alejandra GUERRA Consejera Representante Permanente Alterna de la República de Chile ante el FIDA Roma

CHILE (cont'd)

Asesor	Margarita VIGNEAUX Asesora Embajada de la República de Chile Roma

CHINA

Alternate Governor	YANG Shaolin Director-General Department of International Economic and Financial Co-operation Ministry of Finance Beijing
	PENG Zhengyuan Director IFI Division IV International Department Ministry of Finance Beijing
	LI Rui Deputy Director IFI Division III International Department Ministry of Finance Beijing
	NIU Dun Ambassador Permanent Representative of the People's Republic of China to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
	ZHANG Zhengwei Counsellor Deputy Permanent Representative of the People's Republic of China to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
	WANG Rui Second Secretary Alternate Permanent Representative of the People's Republic of China to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

CHINA (cont'd)

XU Yubo
Second Secretary
Alternate Permanent Representative
of the People's Republic of China
to the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

DANG Libin
Third Secretary
Alternate Permanent Representative
of the People's Republic of China
to the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

COLOMBIA

Gobernador

Juan Sebastián BETANCUR ESCOBAR
Embajador
Representante Permanente de
la República de Colombia
ante el FIDA
Roma

Asesor

Juan Carlos SARMIENTO UMBARILA
Ministro Consejero
Representante Permanente Adjunto
de la República de Colombia
ante el FIDA
Roma

Asesor

Felipe STEINER FRASER
Primer Secretario
Representante Permanente Alterno
de la República de Colombia
ante el FIDA
Roma

CONGO

Conseiller

Marc MANKOUSSOU
Conseiller
Représentant permanent suppléant
de la République du Congo
auprès du FIDA
Rome

Conseiller

David MASSAMBA
Premier Secrétaire
Ambassade de la République du Congo
Rome

COSTA RICA

Gobernador	Marco Vinicio VARGAS PEREIRA Embajador Representante Permanente de Costa Rica ante la FAO, el FIDA y el PMA Roma
Gobernador Suplente	Miguel Ángel OBREGÓN LÓPEZ Ministro Consejero Representante Permanente Adjunto de Costa Rica ante la FAO, el FIDA y el PMA Roma
Asesor	Luis Fernando CECILIANO PIEDRA Consejero Representante Permanente Alterno de Costa Rica ante la FAO, el FIDA y el PMA Roma
Asesor	Pablo José INNECKEN ZUÑIGA Segundo Secretario Representante Permanente Alterno de Costa Rica ante la FAO, el FIDA y el PMA Roma
Asesor	Francesca De CRISTOFARO Asistente Misión Permanente de Costa Rica ante la FAO, el FIDA y el PMA Roma
Asesor	Alessio LATORRACA Asistente Misión Permanente de Costa Rica ante la FAO, el FIDA y el PMA Roma

CÔTE D'IVOIRE

Gouverneur suppléant	Janine TAGLIANTE-SARACINO Ambassadeur Représentant permanent de la République de Côte d'Ivoire auprès du FIDA Rome

CÔTE D'IVOIRE (cont'd)

Conseiller	Seydou CISSÉ Conseiller Représentant permanent adjoint de la République de Côte d'Ivoire auprès du FIDA Rome
Conseiller	Kouame KANGA Conseiller Représentant permanent adjoint de la République de Côte d'Ivoire auprès du FIDA Rome
Conseiller	Wroly Danielle SEPE NEE SERY Conseillère Représentante permanente suppléante de la République de Côte d'Ivoire auprès du FIDA Rome

CROATIA

Governor ◇	Ilija ŽELALIĆ Minister Counsellor Deputy Chief of Mission Embassy of the Republic of Croatia Rome
Adviser	Gabriella MARČELJA Executive Assistant to the Deputy Chief of Mission Economic Section and Multilateral Cooperation Embassy of the Republic of Croatia Rome

CUBA

Gobernador ◇	Gustavo RODRÍGUEZ ROLLERO Ministro de Agricultura La Habana
Gobernador Suplente	Alba Beatriz SOTO PIMENTEL Embajadora Representante Permanente de la República de Cuba ante el FIDA Roma
Asesor	Moraima CÉSPEDES Directora General de Relaciones Internacionales Ministerio de Agricultura La Habana

CUBA (cont'd)

Asesor	Silvia María ÁLVAREZ ROSSELL Primer Secretario Representante Permanente Adjunto de la República de Cuba ante el FIDA Roma
Asesor	Luís Alberto MARÍN LLANES Tercer Secretario Representante Permanente Alterno de la República de Cuba ante el FIDA Roma
Asesor	Rebeca CUTIÉ CANCINO Funcionaria Ministerio de Comercio Exterior y la Inversión Extranjera La Habana

CYPRUS

Governor	George F. POULIDES Ambassador Permanent Representative of the Republic of Cyprus to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Alternate Governor	Spyridon ELLINAS Agricultural Attaché Alternate Permanent Representative of the Republic of Cyprus to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

DEMOCRATIC PEOPLE'S REPUBLIC OF KOREA

Governor	KIM Chun Guk Ambassador Permanent Representative of the Democratic People's Republic of Korea to IFAD Rome
Adviser	Rim Song CHOL Counsellor Deputy Permanent Representative of the Democratic People's Republic of Korea to IFAD Rome

DEMOCRATIC PEOPLE'S REPUBLIC OF KOREA (cont'd)

Adviser	KIM Jong Hyok Second Secretary Alternate Permanent Representative of the Democratic People's Republic of Korea to IFAD Rome

DEMOCRATIC REPUBLIC OF THE CONGO

Gouverneur	Emile Christophe MOTA NDONGO Ministre de l'agriculture, de la pêche et l'élevage Kinshasa
Gouverneur suppléant	Hubert ALI RAMAZANI Secrétaire général à l'agriculture, de la pêche et l'élevage Kinshasa
Conseiller	John BANZA LUNDA Conseiller chargé de Partenariat Ministère de l'agriculture, de la pêche et l'élevage Kinshasa
Conseiller	Placide GUWENDA-a-MUKELENGE Administrateur des Projets FIDA Ministère de l'agriculture, de la pêche et l'élevage Kinshasa
Conseiller	Bob MOTA CLAUDE Secrétaire particulier du Ministre de l'agriculture, de la pêche et l'élevage Kinshasa
Conseiller	Albert TSHISELEKA FELHA Ambassadeur Représentant permanent de la République démocratique du Congo auprès du FIDA Rome
Conseiller	Didance ILUNGA LONGO BIN KASULA Ministre Conseiller Ambassade de la République démocratique du Congo Rome
Conseiller	Maurice PHOBA Chef du Protocol Ambassade de la République démocratique du Congo Rome

DENMARK

Alternate Governor	Vibeke Gram MORTENSEN Counsellor Deputy Permanent Representative of the Kingdom of Denmark to IFAD Rome

DJIBOUTI

Gouverneur ◇	Ahmed Darar DJIBRIL Directeur de la pêche Ministère de l'agriculture, de la pêche, de l'élevage et des ressources halieutiques Djibouti
	Djama Mahamoud DOUALEH Conseiller technique au Cabinet du Ministre de l'agriculture, de la pêche, de l'élevage et des ressources halieutiques Djibouti

DOMINICAN REPUBLIC

Gobernador	Antonio VARGAS HERNÁNDEZ Ordenador Nacional de los Fondos Europeos y Director General de Cooperación Multilateral Ministerio de Economía, Planificación y Desarrollo Santo Domingo
Asesor	Mario ARVELO CAAMAÑO Embajador Representante Permanente de la República Dominicana ante el FIDA Roma
Asesor	Julia VICIOSO VARELAS Ministra Consejera Representante Permanente Alterna de la República Dominicana ante el FIDA Roma
Asesor	Rawell TAVERAS ARBAJE Consejero Representante Permanente Alterno de la República Dominicana ante el FIDA Roma

DOMINICAN REPUBLIC (cont'd)

Asesor	Liudmilla KUZMICHEVA Consejera Representante Permanente Alterna de la República Dominicana ante el FIDA Roma
Asesor	María Cristina LAUREANO PEÑA Primera Secretaria Representante Permanente Alterna de la República Dominicana ante el FIDA Roma

ECUADOR

Gobernador Suplente	Javier PONCE CEVALLOS Ministro de Agricultura, Ganadería, Acuacultura y Pesca Quito
	Juan Fernando HOLGUÍN FLORES Embajador Representante Permanente de la República del Ecuador ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma
	Lisseth MOREIRA IZURIETA Directora de Pre inversión y Cooperación Nacional e Internacional Ministerio de Agricultura, Ganadería, Acuacultura y Pesca Quito
	José Antonio CARRANZA BARONA Consejero Representante Permanente Alterno de la República del Ecuador ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma
	Nelson David TROYA ESQUIVEL Tercer Secretario Representante Permanente Alterno de la República del Ecuador ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma

EGYPT

Governor	Essam Osman FAYED Minister for Agriculture and Land Reclamation Cairo
Alternate Governor	Amr Mostafa Kamal HELMY Ambassador Permanent Representative of the Arab Republic of Egypt to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
	Dina EL KISHIN Supervisor of Foreign Agricultural Affairs Ministry of Agriculture and Land Reclamation Cairo
	Abdelbaset Ahmed Aly SHALABY Agricultural Counsellor Deputy Permanent Representative of the Arab Republic of Egypt to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
	Sayyed HUSSEIN Adviser to the Minister for Agriculture and Land Reclamation Cairo
	Khaled M. S. H. EL TAWEEL First Secretary Alternate Permanent Representative of the Arab Republic of Egypt to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
	Anas S.A. SHADI Second Secretary Alternate Permanent Representative of the Arab Republic of Egypt to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

EL SALVADOR

Gobernador ◇	Sandra Elizabeth ALAS GUIDOS Embajadora-designada de la República de El Salvador ante el Gobierno Italiano Roma

EL SALVADOR (cont'd)

Gobernador Suplente	María Eulalia JIMÉNEZ ZEPEDA Ministra Consejera Representante Permanente Adjunta de la República de El Salvador ante el FIDA Roma

EQUATORIAL GUINEA

Gobernador	Francisco MBA OLO BAHAMONDE Ministro de Agricultura y Bosques Malabo
	Crisantos OBAMA ONDO Embajador Representante Permanente de la República de Guinea Ecuatorial ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma
	Mateo NSOGO NGUERE MICUE Funcionario Administrativo Misión Permanente de Guinea Ecuatorial ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma
	Gabriel Martín ESONO NDONG MICHA Director General de Ganadería Ministerio de Agricultura y Bosques Malabo
	Mercedes SERICHE WIABUA Segunda Secretaria Representante Permanente Alterna de la República de Guinea Ecuatorial ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma

ERITREA

Alternate Governor	Fessahazion PIETROS Ambassador Permanent Representative of the State of Eritrea to IFAD Rome

ERITREA (cont'd)

Yohannes TENSUE
First Secretary
Alternate Permanent Representative
of the State of Eritrea to IFAD
Rome

ESTONIA

Alternate Governor

Siim TIIDEMANN
Minister Counsellor
Permanent Representative of
the Republic of Estonia to the
United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

Adviser

Kai KASENURM
Chief Specialist
Foreign Affairs Department
Ministry of Rural Affairs
Tallinn

ETHIOPIA

Alternate Governor

Gessese MULUGETA ALEMSEGED
Ambassador
Permanent Representative of the
Federal Democratic Republic
of Ethiopia to IFAD
Rome

Abreha Ghebrai ASEFFA
Minister Plenipotentiary
Deputy Permanent Representative
of the Federal Democratic Republic
of Ethiopia to IFAD
Rome

Tarkegn Tsigie HAILE
Minister Counsellor
Alternate Permanent Representative
of the Federal Democratic Republic
of Ethiopia to IFAD
Rome

FIJI

Alternate Governor

Joeli CAWAKI
Assistant Minister for Agriculture, Rural
and Maritime Development and
National Disaster Management
Suva

FIJI (cont'd)

Deo SARAN
Ambassador
Permanent Representative of
the Republic of Fiji to IFAD
Brussels

Mesake LEDUA
First Secretary
Embassy of the Republic of Fiji
Brussels

FINLAND

Governor	Elina KALKKU Under-Secretary of State Development Policy and Co-operation Ministry of Foreign Affairs Helsinki
Alternate Governor ◇	Laura TORVINEN Director Unit for Development Financing Institutions Department for Development Policy Ministry of Foreign Affairs Helsinki
Adviser	Anna GEBREMEDHIN Minister Counsellor Permanent Representative of the Republic of Finland to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Pekka HIRVONEN First Secretary Unit for Development Financing Institutions Department for Development Policy Ministry of Foreign Affairs Helsinki
Adviser	Tanja RAJAMÄKI Programme Officer Embassy of the Republic of Finland Rome
Adviser	Markus SILVENNOINEN Intern Embassy of the Republic of Finland Rome

FRANCE

Gouverneur ◇	May GICQUEL Chef du Bureau de l'aide au développement et des institutions multilatérales de développement Direction générale du Trésor Ministère des finances et des comptes publics Paris
	Martin LANDAIS Conseiller économique Adjoint au Chef du service économique régional Ambassade de France Rome
	Donatienne HISSARD Conseillère Représentante permanente adjointe de la République française auprès de l'OAA, PAM et FIDA Rome
	Bruno MENAT Adjoint au Chef du Bureau de l'aide au développement et des institutions multilatérales de développement Direction générale du Trésor Ministère des finances et des comptes publics Paris
	Marlène PRA Chargée de mission Représentation permanente de la République française auprès de l'OAA, PAM et FIDA Rome

GABON

Gouverneur	Mathieu MBOUMBA NZIENGUI Ministre d'Etat Ministre de l'agriculture et de l'entreprenariat agricole, chargé de la mise en œuvre du Programme Graine Libreville
Gouverneur suppléant ◇	Charles ESSONGHÉ Ambassadeur Représentant permanent de la République gabonaise auprès du FIDA Rome

GABON (cont'd)

Clarisse PONGA SIENO LINGOMBE
Directrice général du développement rural
Ministère de l'agriculture et de l'entreprenariat agricole, chargé de la mise en œuvre du Programme Graine
Libreville

Pascal ASSAMI
Directeur général adjoint de la dette
Ministère du développement durable, de l'économie, de la promotion des avertissements et de la prospective
Libreville

Nicole Jeanine Lydie MBOU
Directrice de la négociation et du suivi des mobilisations
Ministère du développement durable, de l'économie, de la promotion des avertissements et de la prospective
Libreville

Pauline Edwige ETOUGHE NYINZE
Chef de Service des emprunts bilatéraux et multilatéraux
Ministère du développement durable, de l'économie, de la promotion des avertissements et de la prospective
Libreville

Félicité DJOUAH
Conseiller
Ambassade de la République gabonaise
Rome

GAMBIA (THE)

Sheriffo BOJANG
Deputy Minister for Agriculture
Banjul

GEORGIA

Governor

Otar DANELIA
Minister for Agriculture
Tbilisi

Levan DAVITASHVILI
Deputy Minister for Agriculture
Tbilisi

GEORGIA (cont'd)

Khatia TSILOSANI
Head of International Relations Department
Ministry of Agriculture
Tbilisi

Nana CHINCHILAKASHVILI
Deputy Head of Public Relations Department
Ministry of Agriculture
Tbilisi

Alternate Governor

Karlo SIKHARULIDZE
Ambassador
Permanent Representative
of Georgia to IFAD
Rome

Zaal MARGVELASHVILI
Senior Counsellor
Alternate Permanent Representative
of Georgia to IFAD
Rome

Davit BAZERASHVILI
Counsellor
Alternate Permanent Representative
of Georgia to IFAD
Rome

GERMANY

Governor

Peter FAILER
Director-General
International Development Policy
Federal Ministry of Economic
Cooperation and Development
Berlin

Hinrich THÖLKEN
Ambassador
Permanent Representative of the
Federal Republic of Germany to FAO and
the other International Organizations
Rome

Rolf-Dieter DRESCHER
Head of Division
Regional Development Banks and Funds
Federal Ministry of Economic
Cooperation and Development
Berlin

GERMANY (cont'd)

Otmar GREIFF
Minister Counsellor
Alternate Permanent Representative of the Federal Republic of Germany to FAO and the other International Organizations
Rome

Christina FROSCHAUER
Intern
Permanent Representation of the Federal Republic of Germany to FAO and the other International Organizations
Rome

GHANA

Ahmed Yakubu ALHASSAN
Deputy Minister for Food and Agriculture
Accra

Alternate Governor

Molly ANIM ADDO
Ambassador
Permanent Representative of the Republic of Ghana to IFAD
Rome

Joseph K. BOAMAH
Chief Director
Ministry of Food and Agriculture
Accra

Angela DANNSON
Director
Programme Coordination Unit (PCU)
Ministry of Food and Agriculture
Accra

Roy AYARIGA
National Programme Coordinator
Ghana Agricultural Sector Investment Programme (GASIP)
Ministry of Food and Agriculture
Accra

Atta ANTWI
National Programme Coordinator
Rural Enterprises Programme (REP)
Ministry of Food and Agriculture
Accra

GHANA (cont'd)

Yaw BRANTUO
National Programme Coordinator
Rural and Agricultural
Finance Programme (RAFIP)
Ministry of Food and Agriculture
Accra

Paulina ADDY
Agriculture Director
Women in Agriculture Department
Ministry of Food and Agriculture
Accra

Edmund NKANSAH
Chief Principal Economist
Ministry of Finance and
Economic Planning
Accra

Irene OWIREDUA AMPONSAH
Manager of Administration
and Procurement
Rural Enterprises Programme (REP)
Ministry of Food and Agriculture
Accra

Nii QUAYE-KUMAH
Minister
Alternate Permanent Representative
of the Republic of Ghana to IFAD
Rome

GREECE

Governor

Themistoklis DEMIRIS
Ambassador
Permanent Representative of the
Hellenic Republic to IFAD
Rome

Alternate Governor

Alexios Marios LYBEROPOULOS
Minister Counsellor
Deputy Permanent Representative
of the Hellenic Republic to IFAD
Rome

Adviser

Sarandis ANDRICOPOULOS
Special Advisor
Embassy of the Hellenic Republic
Rome

GUATEMALA

Gobernador	Stephanie HOCHSTETTER SKINNER-KLÉE Embajadora Representante Permanente de la República de Guatemala ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma
Gobernador Suplente	Sylvia WOHLERS DE MEIE Ministro Consejero Representante Permanente Adjunto de la República de Guatemala ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma
	Nelson Rafael OLIVERO GARCÍA Primer Secretario y Cónsul Representante Permanente Alterno de la República de Guatemala ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma

GUINEA

Gouverneur	Jacqueline SULTAN Ministre de l'agriculture Conakry
Gouverneur suppléant	Mohamed Chérif DIALLO Ambassadeur Représentant permanent de la République de Guinée auprès du FIDA Rome
Conseiller	Mohamed DIOUMESSI Conseiller technique Ministre de l'agriculture Conakry
Conseiller	Abdoulaye TRAORÉ Conseiller économique Représentant permanent adjoint de la République de Guinée auprès du FIDA Rome
Conseiller	Mohamed Nassir CAMARA Conseiller Représentant permanent suppléant de la République de Guinée auprès du FIDA Rome

HAITI

Emmanuel CHARLES
Ministre Conseiller
Chargé d'affaires, a.i.
Ambassade de la République d'Haïti
Rome

Yves THEODORE
Conseiller
Représentant permanent suppléant
de la République d'Haïti
auprès du FIDA
Rome

Marie-Laurence DURAND
Premier Secrétaire
Représentant permanent suppléant
de la République d'Haïti
auprès du FIDA
Rome

HUNGARY

Governor

Katalin TÓTH
Deputy State Secretary of
International Relations
Ministry of Agriculture
Budapest

Alternate Governor

Zoltán KÁLMÁN
Counsellor
Permanent Representative of Hungary
to the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

Lilla ENGRI
Head of Unit for FAO Affairs and
Development Projects
European Union and FAO Affairs Department
Ministry of Agriculture
Budapest

ICELAND

Governor ◇

Jón Erlingur JÓNASSON
Minister Plenipotentiary
Permanent Representative of
the Republic of Iceland to the
United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

INDIA

Governor

Dinesh SHARMA
Additional Secretary
Department of Economic Affairs
Ministry of Finance
New Delhi

Basant K. GUPTA
Ambassador
Permanent Representative of
the Republic of India to the
United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

Vimlendra SHARAN
Minister (Agriculture)
Alternate Permanent Representative of the
Republic of India to the United Nations
Food and Agriculture Agencies
Rome

Rishikesh SINGH
Director (MI)
Department of Economic Affairs
Ministry of Finance
New Delhi

INDONESIA

Governor

Andin HADIYANTO
Expert Staff of Macro Economy
and International Finance
Ministry of Finance
Jakarta

August PARENGKUAN
Ambassador
Permanent Representative of
the Republic of Indonesia
to IFAD
Rome

Des ALWI
Minister
Deputy Chief of Mission
Deputy Permanent Representative
of the Republic of Indonesia to IFAD
Rome

INDONESIA (cont'd)

Syurkani Ishak KASIM
Director
Financing Policy for Climate Change and Multilateral Policy
Ministry of Finance
Jakarta

Dian LESTARI
Head of Division of Multilateral Forum
Ministry of Finance
Jakarta

Aries ASRIADI
Counsellor
Embassy of the Republic of Indonesia
Rome

Royhan WAHAB
First Secretary
Embassy of the Republic of Indonesia
Rome

Yusral TAHIR
Agricultural Attaché
Embassy of the Republic of Indonesia
Rome

Marvin A. ARPAN
First Secretary
Embassy of the Republic of Indonesia
Rome

Eko Nur PRIHANDOKO
Head of Section of Multilateral Forum
Ministry of Finance
Jakarta

Ali Wibowo LAKSONO
Head of Section Multilateral Affairs
Ministry of Foreign Affairs
Jakarta

IRAN (ISLAMIC REPUBLIC OF)

Governor

Majid BIZMARK
Director-General for International Affairs of Environment and Sustainable Development
Ministry of Foreign Affairs
Tehran

IRAN (ISLAMIC REPUBLIC OF) (cont'd)

Alternate Governor ◇	Majid DEHGHAN-SHOAR Ambassador Permanent Representative of the Islamic Republic of Iran to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

IRAQ

Alternate Governor ◇	Ahmad BAMARNI Ambassador Permanent Representative-designate of the Republic of Iraq to United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Muhsin Younis Abdul Majid AL-SAMARAEE First Secretary Alternate Permanent Representative of the Republic of Iraq to United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Maath Abdulwahab Abdulrazaq AL SAMARAI Second Secretary Alternate Permanent Representative of the Republic of Iraq to United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Manar HARFOUSH Assistant Embassy of the Republic of Iraq Rome
Adviser	Amjed Al RIFAIE Assistant Embassy of the Republic of Iraq Rome

IRELAND

Governor	Bobby McDONAGH Ambassador Permanent Representative of Ireland to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

IRELAND (cont'd)

Alternate Governor	Damien KELLY First Secretary (Agriculture) Deputy Permanent Representative of Ireland to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

ISRAEL

Governor ◇	Olga DOLBURT Minister Counsellor (Economic and Scientific Affairs) Deputy Permanent Representative of the State of Israel to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

ITALY

Governor	Enrico MORANDO Deputy Minister for Economy and Finance Rome
	Pierfrancesco SACCO Ambassador Permanent Representative of the Italian Republic to IFAD Rome
	Adolfo DI CARLUCCIO Executive Board Representative of IFAD for Italy Director OECD Affairs and Financial Markets (Office VII) Department of the Treasury Ministry of Economy and Finance Rome
	Luca ZELIOLI Counsellor Directorate General for Development Co-operation Ministry of Foreign Affairs and International Cooperation Rome
	Valentina MUIESAN Counsellor Alternate Permanent Representative of the Italian Republic to IFAD Rome

ITALY (cont'd)

Diletta SVAMPA
Adviser
Service in charge of Multilateral Development Banks (Office IX)
Directorate General for International Financial Relations (Directorate III)
Department of the Treasury
Ministry of Economy and Finance
Rome

Lucia PETTINARI
Intern
Permanent Representation of the Italian Republic to the United Nations Food and Agriculture Agencies
Rome

JAPAN

Governor — Kazuyoshi UMEMOTO
Ambassador
Permanent Representative of Japan to the United Nations Food and Agriculture Agencies
Rome

Adviser — Osamu KUBOTA
Minister Counsellor
Deputy Permanent Representative of Japan to the United Nations Food and Agriculture Agencies
Rome

JORDAN

Alternate Governor — Radi AL-TARAWNEH
Secretary-General
Ministry of Agriculture
Amman

Alternate Governor ◇ — Malik BREIZAT
Director
Arab and Islamic Relations Department
Ministry of Planning and International Cooperation
Amman

Adviser — Hazim AL SMADI
Head of the International Cooperation and Commercial Agreements Department
Ministry of Agriculture
Amman

JORDAN (cont'd)

Adviser	Fiesal Rasheed Salamh AL ARGAN Agricultural Attaché Deputy Permanent Representative of the Hashemite Kingdom of Jordan to IFAD Rome

KAZAKHSTAN

	Assylbek TAUASSAROV Counsellor Embassy of the Republic of Kazakhstan Rome
	Seiikhan AUBAKIROV Third Secretary Embassy of the Republic of Kazakhstan

KENYA

Governor	Willy BETT Cabinet Secretary for Agriculture, Livestock and Fisheries Nairobi
	Harriet NDUMA First Secretary Chargé d'affaires, a.i. Embassy of the Republic of Kenya Rome
	Fabian MUYA Agricultural Attaché Alternate Permanent Representative of the Republic of Kenya to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
	Hamisi WILLIAMS Technical Advisor to the Cabinet Secretary Ministry of Agriculture, Livestock and Fisheries Nairobi

KIRIBATI

Governor	Tiarite George KWONG Minister for Environment, Lands and Agricultural Development Tarawa

KIRIBATI (cont'd)

Alternate Governor	Moannata IENTAAKE Secretary for Environment, Lands and Agricultural Development Tarawa
	Kinaai KAIRO Director for Agriculture Ministry of Environment, Lands and Agricultural Development Tarawa

KUWAIT

Alternate Governor	Hesham I. AL-WAQAYAN Deputy Director-General Kuwait Fund for Arab Economic Development Kuwait City
	Yousef Ghazi AL-BADER Regional Manager for Central Asian and European Countries Operations Department Kuwait Fund for Arab Economic Development Kuwait City
	Qais Abdullah ALJOAN Adviser Kuwait Fund for Arab Economic Development Kuwait City

LAO PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC

Governor	Liane THYKEO Minister for Finance Vientiane
Alternate Governor ◇	Phouang Parisak PRAVONGVIENGKHAM Vice-Minister for Agriculture and Forestry Vientiane
Adviser	Xaypladeth CHOULAMANY Director-General Planning and Cooperation Department Ministry of Agriculture and Forestry Vientiane

LAO PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC (cont'd)

Adviser	Rithikone PHOUMMASACK Deputy Director-General External Finance Department Ministry of Finance Vientiane
Adviser	Anosack PHENGTHIMMAVONG Deputy Director-General of Cabinet Secretary to the Minister of Finance Ministry of Finance Vientiane
Adviser	Viengphet VONGMOONTY Deputy Director International Finance Cooperation Division External Finance Department Ministry of Finance Vientiane
Adviser	Phommy INTHICHACK Deputy Director International Cooperation Division Ministry of Agriculture and Forestry Vientiane
Adviser	Lathtanaphone THYKEO Officer Ministry of Finance Vientiane
Adviser	Kingphongeun PHOUMMASACK Officer Ministry of Finance Vientiane
Adviser	Somchit INTHARATH Officer Southern Laos Food and Nutrition Security and Market Linkages Programme (FNML) Ministry of Agriculture and Forestry Vientiane
Adviser	Khuanchai SIPHAKANLAYA Member of the National Chamber of Commerce and Industry Vientiane
Adviser	Xayxana VIXATHEP Member of the National Chamber of Commerce and Industry Vientiane

LEBANON

Gouverneur	Gloria ABOUZEID Présidente du Comité exécutif du Plan vert Beyrouth
	Rihab Abou ZEIN Premier Conseiller Chargé d'affaires, a.i. Ambassade de la République libanaise Rome

LESOTHO

Governor	Lisemelo Mapalesa MOTHOKHO Minister for Agriculture and Food Security Maseru
Alternate Governor ◇	Nchemo MAILE Principal Secretary Ministry of Agriculture and Food Security Maseru
Adviser	Lineo Irene MOLISE-MABUSELA Ambassador Permanent Representative-designate of the Kingdom of Lesotho to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	'Mathoriso MOLUMELI Director Department of Planning and Policy Analysis Ministry of Agriculture and Food Security Maseru
Adviser	Palesa Matlotliso Rose LEBAJOA Counsellor Alternate Permanent Representative of the Kingdom of Lesotho to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

LIBERIA

Governor	Moses M. ZINNAH Minister for Agriculture Monrovia

LIBERIA (cont'd)

Mohammed S.L. SHERIFF
Minister Plenipotentiary
Permanent Representative of the
Republic of Liberia to the United Nations
Food and Agriculture Agencies
Rome

A. Haruna-Rashid KROMAH
Secretary
Embassy of the Republic of Liberia
Rome

Paola TRIPODO
Secretary
Embassy of the Republic of Liberia
Rome

LUXEMBOURG

Gouverneur

Romain SCHNEIDER
Ministre de la coopération et de
l'action humanitaire
Luxembourg

Janine FINCK
Ambassadeur
Représentant permanent du
Grand-Duché de Luxembourg
auprès du FIDA
Rome

Gouverneur suppléant

Manuel TONNAR
Directeur adjoint
Direction de la coopération au
développement et de l'action humanitaire
Ministère des affaires étrangères
et européennes
Luxembourg

MADAGASCAR

Gouverneur

RAVATOMANGA Rolland
Ministre de l'agriculture
Antananarivo

Conseiller

RASELISON Mamiarivao Julien
Directeur général de la
planification et du contrôle
Ministère de l'agriculture
Antananarivo

MADAGASCAR (cont'd)

Conseiller	RANARIVELO Fanomezantsoa Lucien Coordonnateur national du Programme de formation professionnelle et d'amélioration de la productivité agricole (FORMAPROD) Ministère de l'agriculture Antananarivo
Conseiller	RATOHIARIJAONA Rakotoarisolo Suzelin Conseiller Représentant permanent adjoint de la République de Madagascar auprès des organisations spécialisées des Nations Unies Rome

MALAYSIA

Alternate Governor	Abdul Samad OTHMAN Ambassador Permanent Representative of Malaysia to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Azulita Binti SALIM Minister Counsellor (Agricultural Affairs) Deputy Permanent Representative of Malaysia to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Mohamad Nazrain bin NORDIN Second Secretary (Agriculture) Alternate Permanent Representative of Malaysia to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

MALDIVES

Governor	Mohamed SHAINEE Minister for Fisheries and Agriculture Male
	Shafana RASHEED Monitoring and Evaluation Officer of the Fisheries and Agricultural Diversification Programme (FADiP) and Mariculture Enterprise Development Project (MEDeP) Project Implementation Unit Ministry of Fisheries and Agriculture Male

MALI

Gouverneur suppléant

Bruno MAIGA
Ambassadeur
Représentant permanent
de la République du Mali
auprès du FIDA
Rome

Bah KONIPO
Deuxième Conseiller
Représentant permanent adjoint
de la République du Mali
auprès du FIDA
Rome

MALTA

Governor

Justin ZAHRA
Director for Agriculture
Department for Rural Affairs and Aquaculture
Ministry of Sustainable Development,
the Environment and Climate Change
Valletta

MAURITANIA

Gouverneur suppléant

Marièm AOUFFA
Ambassadeur
Représentant permanent de
la République islamique de
Mauritanie auprès du FIDA
Rome

Mohamed Lemine OULD AHMED TAR
Conseiller technique Chargé du
développement économique et social
Ministère des affaires économiques
et du développement
Nouakchott

Yacoub Ould AHMED AÏCHA
Directeur général des projets
et programmes d'investissement
Ministère des affaires économiques
et du développement
Nouakchott

MEXICO

Gobernador ◇	Perla CARVALHO Embajadora Representante Permanente Alterna de los Estados Unidos Mexicanos ante el FIDA Roma
Asesor	Benito JIMÉNEZ SAUMA Segundo Secretario Representante Permanente Alterno de los Estados Unidos Mexicanos ante el FIDA Roma

MONGOLIA

Governor ◇	Khurelbaatar GANTSOGT State Secretary Ministry of Finance Ulaanbaatar
Alternate Governor	Shijeekhuu ODONBAATAR Ambassador Permanent Representative of Mongolia to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
	Budbazar ENKHBAYAR Counsellor Alternate Permanent Representative of Mongolia to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
	Batsukh BINDERIYA Director Foreign Cooperation Division Ministry of Food and Agriculture Ulaanbaatar
	Dagva DALANTAINYAM Director Market and Pasture Management Development Project Ministry of Food and Agriculture Ulaanbaatar
	Mijiddorj BAYARMAA Guarantee Fund Manager Market and Pasture Management Development Project Ministry of Food and Agriculture Ulaanbaatar

MONTENEGRO

Nemanja KATNIC
General-Secretary
Ministry of Agriculture and Rural Development
Podgorica

Aleksandar DRLJEVIĆ
First Counsellor
Deputy Permanent Representative
of Montenegro to the United Nations
Food and Agriculture Agencies
Rome

MOROCCO

Hassan ABOUYOUB
Ambassadeur
Représentant permanent
du Royaume du Maroc
auprès du FIDA
Rome

Gouverneur suppléant ◇

Jaouad ZHAR
Chef du Service des relations avec
les organismes financiers internationaux
Direction du trésor et des finances extérieures
Ministère de l'économie et des finances
Rabat

Mostafa NAHI
Ministre Plénipotentiaire
Représentant permanent adjoint
du Royaume du Maroc
auprès du FIDA
Rome

Sarah EL HABTI
Conseillère
Représentant permanent suppléant
du Royaume du Maroc
auprès du FIDA
Rome

MOZAMBIQUE

Governor ◇

Ernesto Gouveia GOVE
Governor
Central Bank of Mozambique
Maputo

MOZAMBIQUE

	Maria Manuela LUCAS Ambassador Permanent Representative of the Republic of Mozambique to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Alternate Governor ◇	Isabel Maria SUMAR National Director of Co-operation Ministry of Economic and Finance Maputo
Adviser	Fernando Lissete MAVIE National Director Ministry of Agriculture and Food Security Maputo
Adviser	Nelton David MANJATE Adviser Ministry of Economic and Finance Maputo
Adviser	Anchia Nhaca Guebuza ESPÍRITO SANTO International Cooperation Specialist International Relations and Communication Department Central Bank of Mozambique Maputo
Adviser	Inácio Tomás MUZIME Counsellor Alternate Permanent Representative of the Republic of Mozambique to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

MYANMAR

Alternate Governor	Myint NAUNG Ambassador Permanent Representative of the Republic of the Union of Myanmar to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

MYANMAR (cont'd)

Adviser	Kaung MYAT Second Secretary Alternate Permanent Representative of the Republic of the Union of Myanmar to the United Agencies for Food and Agriculture Rome

NEPAL

	Mahendra Nath POUDEL Senior Agriculture Economist Ministry of Agricultural Development Kathmandu
	Damaru Prasad PARAJULI Under-Secretary Ministry of Finance Kathmandu

NETHERLANDS

Alternate Governor	Gerda VERBURG Ambassador Permanent Representative of the Kingdom of the Netherlands to the United Nations Organizations for Food and Agriculture Rome
Adviser	Wierish RAMSOEKH Counsellor Deputy Permanent Representative of the Kingdom of the Netherlands to the United Nations Organizations for Food and Agriculture Rome
Adviser	Hans RAADSCHILDERS Policy Advisor International Financial Institutions Division Multilateral Organizations and Human Rights Department Ministry of Foreign Affairs The Hague
Adviser	Peter SPRIETSMA Intern Permanent Representation of the Kingdom of the Netherlands to the United Nations Organizations for Food and Agriculture Rome

NEW ZEALAND

Governor	Patrick John RATA Ambassador Permanent Representative of New Zealand to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Alternate Governor	Anthe CRAWLEY First Secretary and Consul Deputy Head of Mission Alternate Permanent Representative of New Zealand to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Claudia GROSSO Policy Adviser Embassy of New Zealand Rome

NICARAGUA

Gobernador	Mónica ROBELO RAFFONE Embajadora Representante Permanente de la República de Nicaragua ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma
Asesor	Junior Andrés ESCOBAR FONSECA Agregado Técnico para Asuntos de Cooperación Representante Permanente Alterno de la República de Nicaragua ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma

NIGER

	Amina Djibo DIALLO Ambassadeur Représentant permanent de la République du Niger auprès du FIDA Rome

NIGERIA

Governor	Audu OGBEH Minister for Agriculture and Rural Development Abuja

NIGERIA (cont'd)

Alternate Governor	Mahmoud ISA-DUTSE Permanent Secretary Federal Ministry of Finance Abuja
Adviser	Ahmed Shehu MAHMUD Permanent Secretary Federal Ministry of Agriculture and Rural Development Abuja
Adviser	Yaya O. OLANIRAN Minister Permanent Representative of the Federal Republic of Nigeria to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Martina GENREN-SEN Chargé d'affaires, a.i. Embassy of the Federal Republic of Nigeria Rome
Adviser	Musibau Olumuyiwa AZEEZ Director Department of Rural Development Federal Ministry of Agriculture and Rural Development Abuja
Adviser	Bintu KACHALLA A. Second Secretary Federal Ministry of Foreign Affairs Abuja
Adviser	Ibrahim Matazu ABUBAKER Assistant Chief Admin Officer II (Agriculture) IFAD Desk Officer Federal Ministry of Finance Abuja
Adviser	Hyaliwa Dennis GOJE Special Assistant to the Minister for Agriculture and Rural Development Abuja

NORWAY

Alternate Governor	Mariann MURVOLL Deputy Director Section for United Nations Policy Department for United Nations, Peace and Humanitarian Affairs Royal Norwegian Ministry of Foreign Affairs Oslo
	Inge NORDANG Ambassador Permanent Representative of the Kingdom of Norway to IFAD Rome
	Gunnvor BERGE Senior Adviser Section for United Nations Policy Department for United Nations, Peace and Humanitarian Affairs Royal Norwegian Ministry of Foreign Affairs Oslo
	Margot SKARPETEIG Counsellor Deputy Permanent Representative of the Kingdom of Norway to IFAD Rome
	Marte STABBETORP Intern Royal Norwegian Embassy Rome

OMAN

	Ahmed Salim BAOMAR Ambassador Permanent Representative of the Sultanate of Oman to IFAD Rome
	Rasmi MAHMOUD Coordinator with the United Nations Food and Agriculture Agencies in Rome Embassy of the Sultanate of Oman Rome

PAKISTAN

Governor	Sikandar Hayat KHAN BOSAN Minister for National Food Security and Research Islamabad
Alternate Governor ◇	Nadeem RIYAZ Ambassador Permanent Representative of the Islamic Republic of Pakistan to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
	Ishtiak Ahmed AKIL Counsellor Deputy Head of Mission Alternate Permanent Representative of the Islamic Republic of Pakistan to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
	Khalid MEHBOOB Adviser Alternate Permanent Representative of the Islamic Republic of Pakistan to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
	Stefania TESTA Adviser Embassy of the Islamic Republic of Pakistan Rome
	Ahmad FAROOQ Counsellor Alternate Permanent Representative of the Islamic Republic of Pakistan to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
	Wajiha KHAN Second Secretary Alternate Permanent Representative of the Islamic Republic of Pakistan to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

PANAMA

Angélica JÁCOME
Representante Permanente-designada
de la República de Panamá ante el FIDA
Roma

PAPUA NEW GUINEA

Governor

Patrick PRUAITCH
Minister for Treasury
Waigani

Clarence Brian GOMEZ
Advisor to the Minister for Treasury
Waigani

PARAGUAY

Martín Raúl María LLANO-HEYN
Embajador
Representante Permanente de la
República del Paraguay ante
el FIDA
Roma

Mirko SOTO SAPRIZA
Consejero
Representante Permanente Alterno
de la República del Paraguay ante
el FIDA
Roma

PERU

Gobernador

Eda Adriana RIVAS FRANCHINI
Embajadora
Representante Permanente
de la República del Perú
ante el FIDA
Roma

Asesor

Pedro Roberto REÁTEGUI GAMARRA
Ministro
Representante Permanente Adjunto
de la República del Perú
ante el FIDA
Roma

Asesor

Carla Stella MARIS CHIRINOS LLERENA
Consejera
Representante Permanente Alterna
de la República del Perú
ante el FIDA
Roma

PHILIPPINES

	Domingo P. NOLASCO Ambassador Permanent Representative of the Republic of the Philippines to IFAD Rome
Adviser	Enrique Voltaire G. PINGOL Minister Alternate Permanent Representative of the Republic of the Philippines to IFAD Rome
Adviser	Candy S. CYPRES Third Secretary Alternate Permanent Representative of the Republic of the Philippines to IFAD Rome
Adviser	Lupiño J. LAZARO Agricultural Attaché Deputy Permanent Representative of the Republic of the Philippines to IFAD Rome
Adviser	Marion L. REYES Attaché Alternate Permanent Representative of the Republic of the Philippines to IFAD Rome

PORTUGAL

Governor	Cláudia COSTA PEREIRA Deputy Director Planning and Policies Office Ministry of Agriculture, Forestry and Rural Development Lisbon
Alternate Governor	Rosa Maria FERNANDES LOURENÇO CAETANO Director for International Affairs Office for Economic Policy and International Affairs (GPEARI) Ministry of Finance Lisbon

PORTUGAL (cont'd)

Adviser	Eunice ROCHA Adviser Division for Multilateral Affairs Office for Economic Policy and International Affairs (GPEARI) Ministry of Finance Lisbon
Adviser	Luís Alberto RAMOS DA SILVA CAIANO Counsellor Alternate Permanent Representative of the Portuguese Republic to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome

QATAR

Governor	Abdulaziz Ahmed Al Malki AL-JEHANI Ambassador Permanent Representative of the State of Qatar to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
	Akeel HATOOR Adviser Embassy of the State of Qatar Rome

REPUBLIC OF KOREA

	KIM Duk Ho Director-General Department of International Cooperation Ministry of Agriculture, Food and Rural Affairs Sejong-si
Alternate Governor	LEE Eun Jeong Counsellor (Agricultural Attaché) Alternate Permanent Representative of the Republic of Korea to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
	KWON Taehoon Deputy Director General Division of International Cooperation Ministry of Agriculture, Food and Rural Affairs Sejong-si

REPUBLIC OF MOLDOVA

Stela STINGACI
Ambassador
Permanent Representative of
the Republic of Moldova
to IFAD
Rome

Tudor VASILICA
Counsellor
Alternate Permanent Representative
of the Republic of Moldova to the
United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

ROMANIA

Lucian DUMITRU
Secrétaire général adjoint
Ministère de l'agriculture et
du développement rural
Bucarest

Gouverneur suppléant

Dana Manuela CONSTANTINESCU
Ambassadeur
Représentant permanent de
la Roumanie auprès du FIDA
Rome

Vlad MUSTACIOSU
Expert
Ministère de l'agriculture et
du développement rural
Bucarest

Florentin-Gheorghe MILEA
Conseiller
Ministère de l'agriculture et
du développement rural
Bucarest

RUSSIAN FEDERATION

Governor ◇

Alexander GORBAN
Ambassador
Permanent Representative of
the Russian Federation to
the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

RUSSIAN FEDERATION (cont'd)

Oleg Y. KOBIAKOV
Minister Counsellor
Alternate Permanent Representative
of the Russian Federation to the
United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

Victor FEDORINOV
Counsellor
Alternate Permanent Representative
of the Russian Federation to the
United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

Denis ZHOKIN
Attaché
Alternate Permanent Representative
of the Russian Federation to the
United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

RWANDA

Governor

Géraldine MUKESHIMANA
Minister for Agriculture and Animal Resources
Kigali

Jacques KABALE NYANGEZI
Ambassador
Permanent Representative of
the Republic of Rwanda to IFAD
Paris

Claver GASIRABO
Coordinator
Single Project Implementation Unit for
IFAD-funded projects
Ministry of Agriculture and Animal Resources
Kigali

SAUDI ARABIA

Governor

Abdulrahman bin Abdulmohsen AL FADLEY
Minister for Agriculture
Riyadh

SAUDI ARABIA (cont'd)

Alternate Governor	Sulaiman M. AL TURKI Deputy Minister of Finance for International Financial Affairs Ministry of Finance Riyadh
Adviser	Saad Abdullah Essa KHALIL Director-General International Co-operation Department Ministry of Agriculture Riyadh
Adviser	Bandar bin Abdel Mohsin AL-SHALHOOB Minister Plenipotentiary Permanent Representative of the Kingdom of Saudi Arabia to FAO Rome
Adviser	Bandar A. ALAMRI Deputy Director-General Public Relations and Information Department Ministry of Agriculture Riyadh
Adviser	Salah bin AbdelRazaq AL KHODER Third Secretary Alternate Permanent Representative of the Kingdom of Saudi Arabia to FAO Rome

SENEGAL

Gouverneur	Papa Abdoulaye SECK Ministre de l'agriculture et de l'équipement rural Dakar
Gouverneur suppléant	Mamadou Saliou DIOUF Ambassadeur Représentant permanent de la République du Sénégal auprès des organisations spécialisées des Nations Unies Rome
Conseiller	Yaye Ken GASSAMA Professeur spécialiste en biotechnologie Université Cheikh Anta Diop Dakar

SENEGAL (cont'd)

Conseiller	Baye Moctar DIOP Ministre Conseiller Représentant permanent adjoint de la République du Sénégal auprès des organisations spécialisées des Nations Unies Rome
Conseiller	Fatoumata Diene GUEYE Premier Conseiller Ambassade de la République du Sénégal Rome
Conseiller	Mohamed Bassirou NIANG Premier Secrétaire Représentant permanent suppléant de la République du Sénégal auprès des organisations spécialisées des Nations Unies Rome

SEYCHELLES

Governor	Bernard Francis SHAMLAYE Ambassador Permanent Representative of the Republic of Seychelles to IFAD Paris

SIERRA LEONE

	Festus A. TARAWALIE Liaison Officer for the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

SOUTH AFRICA

Governor	Nomatemba TAMBO Ambassador Permanent Representative of the Republic of South Africa to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Alternate Governor ◇	Nthutang Khumoetsile SELEKA Director Department of International Relations and Co-operation Pretoria

SOUTH AFRICA (cont'd)

Adviser	Moshibudi Priscilla RAMPEDI Counsellor (Agricultural Affairs) Alternate Permanent Representative of the Republic of South Africa to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Anna-Marie MOULTON Counsellor Alternate Permanent Representative of the Republic of South Africa to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

SOUTH SUDAN

Governor ◇	Ajing Adiang MARIK Ambassador Permanent Representative of the Republic of South Sudan to IFAD Rome
	Anthony Utong Nyikalo AKARO Counsellor Alternate Permanent Representative of the Republic of South Sudan to IFAD Rome

SPAIN

Gobernador	Francisco Javier ELORZA CAVENGT Embajador Representante Permanente de España ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma
	Juan Claudio DE RAMÓN JACOB-ERNEST Primer Secretario Embajada de España Roma

SPAIN (cont'd)

	María ABAD ZAPATERO Técnico Superior Experto en Cooperación Departamento de la Oficina del Fondo para la Promoción del Desarrollo (FONPRODE) y de la Cooperación Financiera Agencia Española de Cooperación Internacional para el Desarrollo (AECID) Ministerio de Asuntos Exteriores y de Cooperación Madrid

SRI LANKA

Governor ◇	Niroshan PERERA State Minister State Ministry of National Policies and Economic Affairs Colombo
Alternate Governor ◇	Poshitha PERERA Minister Counsellor Alternate Permanent Representative of the Democratic Socialist Republic of Sri Lanka to IFAD Rome
Adviser	Badullage WIJAYARATNE Secretary Minister for Irrigation and Agriculture Colombo
Adviser	Mohamed Ismail Mohamed RAFEEK Secretary Ministry of National Policies and Economic Affairs Colombo
Adviser	Upali MARASINGHE Secretary Ministry of Plantation Industries Battaramulla South
Adviser	Dolugala Watte JINADASA Minister (Commercial Affairs) Deputy Permanent Representative of the Democratic Socialist Republic of Sri Lanka to IFAD Rome

SRI LANKA (cont'd)

Adviser	Kandage W. S. P. ATHUKORALA Director Development and Special Projects Unit Presidential Secretariat Colombo
Adviser	Yasantha MAPATUNA Programme Manager National Agribusiness Development Programme (NADeP) Presidential Secretariat Colombo
Adviser	Ketma Rajapaksha YAPA Second Secretary Alternate Permanent Representative of the Democratic Socialist Republic of Sri Lanka to IFAD Rome

SUDAN

Governor	Ibrahim Adam Ahmed AL-DUKHERI Federal Minister for Agriculture and Forestry Khartoum
	Eltahir Suliman Adam TARIS Under-Secretary Ministry of International Cooperation Khartoum
	Amira Daoud HASSAN GORNASS Ambassador Permanent Representative of the Republic of the Sudan to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
	Abdeldafi Fadalla Ali MOHAMED Director General Agricultural Investment of Strategic Partnership Minister for Agriculture and Forestry Khartoum
	Mohammed Elghazali Eltigani SIRRAG Deputy Head of Mission Alternate Permanent Representative of the Republic of the Sudan to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

SUDAN (cont'd)

Abla Malik OSMAN MALIK
Agricultural Counsellor
Alternate Permanent Representative
of the Republic of the Sudan to
the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

SWAZILAND

Governor — Moses Malindane VILAKATI
Minister for Agriculture
Mbabane

Alternate Governor — Eric MAZIYA
Under-Secretary (Development)
Ministry of Agriculture
Mbabane

SWEDEN

Governor ◇ — Victoria JACOBSSON
Counsellor
Embassy of Sweden
Rome

Adviser — Sophia BENGTSSON
Desk Officer
Department for Multilateral
Development Cooperation
Ministry of Foreign Affairs
Stockholm

Adviser — Margaretha ARNESSON-CIOTTI
Programme Officer
Embassy of Sweden
Rome

SWITZERLAND

Gouverneur — Pio WENNUBST
Vice-directeur de la Direction du
développement et de la coopération (DDC)
Chef du Domaine de direction coopération globale
Département fédéral des affaires étrangères
Berne

Liliane ORTEGA
Conseillère
Représentante permanente adjointe
de la Confédération suisse auprès
de la FAO, du FIDA et du PAM
Rome

SWITZERLAND (cont'd)

Dimka STANTCHEV SKEIE
Chargée de programme
Section Programme global sécurité alimentaire
Direction du développement et
de la coopération (DDC)
Département fédéral des affaires étrangères
Berne

THAILAND

Rapibhat CHANDARASRIVONGS
Assistant Permanent Secretary
Ministry of Agriculture and Cooperatives
Bangkok

Alternate Governor

Sompong NIMCHUAR
Minister (Agriculture)
Permanent Representative
of the Kingdom of Thailand to
the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

Narumon WIANGWANG
Counsellor (Agriculture)
Deputy Permanent Representative
of the Kingdom of Thailand to
the United Nations Food
and Agriculture Agencies
Rome

Jirapa INTHISANG TROCHIM
First Secretary (Agriculture)
Alternate Permanent Representative
of the Kingdom of Thailand to
the United Nations Food
and Agriculture Agencies
Rome

Torlarb THANVAREERAT
Policy and Plan Analyst
Bureau of Foreign Agricultural Affairs
Ministry of Agriculture and Cooperatives
Bangkok

THE FORMER YUGOSLAV REPUBLIC OF MACEDONIA

Governor ◇	Elisaveta PANOVSKA First Secretary Chargé d'affaires, a.i. Embassy of The former Yugoslav Republic of Macedonia to the Holy See Rome

TOGO

Gouverneur ◇	Kombaté Dindiogue KONLANI Directeur de Cabinet Ministère de l'agriculture, de l'élevage et de l'hydraulique Lomé
Gouverneur suppléant ◇	Lawani ALABI Directeur des filières végétales Ministère de l'agriculture, de l'élevage et de l'hydraulique Lomé
Conseiller	Calixte Batossie MADJOULBA Ambassadeur Représentant permanent de la République togolaise auprès du FIDA Paris
Conseiller	Pakponèdong K. ALI-TILOH SOLITOKE Premier Secrétaire Chargée des dossiers du FIDA Ambassade de la République togolaise Paris

TUNISIA

Gouverneur suppléant ◇	Kalthoum HAMZAOUI Directrice générale de la coopération multilatérale Ministère du développement, de l'investissement et de la coopération internationale Tunis
	Naceur MESTIRI Ambassadeur Représentant permanent de la République tunisienne auprès des organisations spécialisées des Nations Unies Rome

TUNISIA (cont'd)

Conseiller	Mohamed AKREMI HAMDI Directeur général du financement, des investissements et des structures professionnelles Ministère de l'agriculture, des ressources hydrauliques et de la pêche Tunis
Conseiller	Hajer CHALOUATI Directrice adjointe à la direction générale de la coopération multilatérale Ministère du développement, de l'investissement et de la coopération internationale Tunis
Conseiller	Hanin BEN JRAD Ep. ZEKRI Ministre Plénipotentiaire Représentant permanent adjoint de la République tunisienne auprès des organisations spécialisées des Nations Unies Rome

TURKEY

Alternate Governor	Aydin Adnan SEZGIN Ambassador Permanent Representative of the Republic of Turkey to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Sinem MINGAN Counsellor Deputy Chief of Mission Embassy of the Republic of Turkey Rome
Adviser	Hilmi Ergin DEDEOĞLU Counsellor (Agricultural Affairs) Alternate Permanent Representative of the Republic of Turkey to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Sefa ÖZTÜRK Second Secretary Embassy of the Republic of Turkey Rome

UGANDA

Grace Dinah AKELLO
Ambassador
Permanent Representative
of the Republic of Uganda
to IFAD
Rome

Robert SABIITI
First Secretary (Agricultural Attaché)
Alternate Permanent Representative
of the Republic of Uganda to IFAD
Rome

UNITED ARAB EMIRATES

Governor ◇

Sager Nasser Ahmed Abdullah ALRAISI
Ambassador
Permanent Representative of the
United Arab Emirates to the
United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

Yousuf Mohammed BIN HAJAR
Deputy Director
International Financial Relations Department
Ministry of Finance
Abu Dhabi

Mouzah Saud AL MATROOSHI
Head of International Financial
Organizations Division
Ministry of Finance
Abu Dhabi

Muhanad Sulaiman Abdalla A. ALNAQBI
First Secretary
Alternate Permanent Representative
of the United Arab Emirates to the
United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

Rana Ali Abdulla Alqadi ALDHAHERI
Third Secretary
Alternate Permanent Representative
of the United Arab Emirates to the
United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

UNITED ARAB EMIRATES (cont'd)

Hamad AL NUAIMI
Third Secretary
Alternate Permanent Representative
of the United Arab Emirates to the
United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

Obeid Ali Mirghani HASSAN
Coordinator
Embassy of the United Arab Emirates
Rome

UNITED KINGDOM

Alternate Governor

Elizabeth NASSKAU
First Secretary
Deputy Permanent Representative of
the United Kingdom of Great Britain and
Northern Ireland to the United Nations
Food and Agriculture Agencies
Rome

Chiara SEGRADO
Deputy Permanent Representative of the
United Kingdom of Great Britain and
Northern Ireland to WFP
Rome

Fiona PRYCE
Assistant
Permanent Representation of the
United Kingdom of Great Britain and
Northern Ireland to the United Nations
Food and Agriculture Agencies
Rome

UNITED REPUBLIC OF TANZANIA

Governor

Mwigullu NCHEMBA
Minister for Agriculture, Livestock and Fisheries
Dar es Salaam

Adviser

Salvator Marcus MBILINYI
Minister Plenipotentiary
Chargé d'affaires, a.i.
Embassy of the United Republic of Tanzania
Rome

UNITED REPUBLIC OF TANZANIA (cont'd)

Adviser	Catherine Joseph DANGAT Advisor Ministry of Agriculture, Livestock and Fisheries Dar es Salaam
Adviser	Joseph Andrew LUBILOH Private Secretary to the Minister for Agriculture, Livestock and Fisheries Dar es Salaam
Adviser	Ayoub J. MNDEME Agricultural Attaché Alternate Permanent Representative of the United Republic of Tanzania to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

UNITED STATES

John HURLEY
Director
Office of Debt and Development Policy
Department of the Treasury
Washington, D.C.

Melanie MASON
Senior Humanitarian Advisor
Acting Head of USAID Bureau for Food Security
United States Mission to the United Nations Agencies for Food and Agriculture
Rome

Fabrizio MOSCATELLI
Advisor
USAID Bureau for Food Security
United States Mission to the United Nations Agencies for Food and Agriculture
Rome

URUGUAY

Gobernador	Gastón Alfonso LASARTE BURGHI Embajador Representante Permanente de la República Oriental del Uruguay ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma

URUGUAY (cont'd)

Gobernador Suplente ◇	Oscar PIÑEYRO BENTOS Consejero Representante Permanente Alterno de la República Oriental del Uruguay ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma
Asesor	Carolina Miranda RODRIGUES Interna Embajada de la República Oriental del Uruguay Roma

VANUATU

Governor	Howard ARU Director-General Ministry of Agriculture, Livestock, Forestry, Fisheries and Biosecurity Port Vila
	Roy Mickey JOY Ambassador of the Republic of Vanuatu to the European Union Brussels
	Shirley JOY Second Secretary Embassy of Vanuatu to the European Union Brussels

VENEZUELA (BOLIVARIAN REPUBLIC OF)

Gobernador Suplente	Elías Rafael ELJURI ABRAHAM Embajador Representante Permanente de la República Bolivariana de Venezuela ante la FAO y demás Organismos de las Naciones Unidas Roma
Asesor	Porfirio PESTANA DE BARROS Ministro Consejero Representante Permanente Alterno de la República Bolivariana de Venezuela ante la FAO y demás Organismos de las Naciones Unidas Roma

VENEZUELA (BOLIVARIAN REPUBLIC OF) (cont'd)

Asesor	Hendrick Rafael BARRETO SÁNCHEZ Primer Secretario Representante Permanente Alterno de la República Bolivariana de Venezuela ante la FAO y demás Organismos de las Naciones Unidas Roma

VIET NAM

Alternate Governor ◇	HOANG Hai Deputy Director-General Debt Management and External Finance Department Ministry of Finance Hanoi
Adviser	NGUYEN Lan Anh Deputy Director of Division Debt Management and External Finance Department Ministry of Finance Hanoi
Adviser	NGUYEN Thi Thuy Hang Second Secretary Deputy Permanent Representative of the Socialist Republic of Viet Nam to IFAD Rome

YEMEN

Alternate Governor ◇	Haytham Abdulmomen SHOJA'AADIN Counsellor Chargé d'affaires, a.i. Embassy of the Republic of Yemen Rome
	Ali Gunid ALI ABDOULLAH Director-General for Planning and Follow-up Ministry of Agriculture and Irrigation Sana'a
	Ahmed Mohammed Nasser HASAN Acting Deputy Minister for Irrigation Ministry of Agriculture and Irrigation Sana'a

YEMEN (cont'd)

Abdullah Na'Ami Qutran AL-NA'AMI
Second Secretary
Alternate Permanent Representative
of the Republic of Yemen to the
United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

Mahmoud Mohammed AL-ASHWAL
Third Secretary
Alternate Permanent Representative
of the Republic of Yemen to the
United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

Tariq Mohammed Hussein HATEM
Attaché
Alternate Permanent Representative
of the Republic of Yemen to the
United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

ZAMBIA

Getrude Kasuba MWAPE
Ambassador
Permanent Representative of the
Republic of Zambia to IFAD
Rome

Glynne MICHELO
First Secretary (Economics and Trade)
Embassy of the Republic of Zambia
Rome

Kayoya MASUHWA
First Secretary (Agriculture)
Alternate Permanent Representative
of the Republic of Zambia to IFAD
Rome

Derrick SIKOMBE
Chief Policy Officer
Ministry of Agriculture and Co-operatives
Lusaka

ZIMBABWE

Godfrey MAGWENZI
Ambassador
Permanent Representative of the
Republic of Zimbabwe to IFAD
Rome

Shephard GWENZI
Minister Counsellor
Alternate Permanent Representative
of the Republic of Zimbabwe to IFAD
Rome

المراقبون من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة

OBSERVERS FROM UNITED NATIONS MEMBER STATES

OBSERVATEURS D'ÉTATS MEMBRES DES NATIONS UNIES

OBSERVADORES DE LOS ESTADOS MIEMBROS DE LAS NACIONES UNIDAS

CZECH REPUBLIC

Jozef ŠPÁNIK
Counsellor
Permanent Representative of
the Czech Republic to FAO
Rome

SAN MARINO

Daniela ROTONDARO
Ambassador
Permanent Representative of the
Republic of San Marino to FAO
Rome

Alessandro SUZZI VALLI
Consular Assistant
Embassy of the Republic of San Marino
Rome

SLOVAKIA

Marieta OKENKOVÁ
Counsellor
Permanent Representative of the
Slovak Republic to FAO and WFP
Rome

الكرسي الرسولي

HOLY SEE

SAINT-SIÈGE

SANTA SEDE

Fernando CHICA ARELLANO
Observateur permanent du Saint-Siège
auprès du FIDA
Rome

Vincenzo BUONOMO
Conseiller
Mission permanente d'observation
du Saint-Siège auprès des Institutions
des Nations Unies pour l'alimentation
et l'agriculture
Rome

Salvatore CAVALLO
Conseiller
Mission permanente d'observation
du Saint-Siège auprès des Institutions
des Nations Unies pour l'alimentation
et l'agriculture
Rome

منظمة فرسان مالطة

SOVEREIGN ORDER OF MALTA

ORDRE SOUVERAIN DE MALTE

SOBERANA ORDEN DE MALTA

Giuseppe BONANNO DI LINGUAGLOSSA
Ambassadeur de l'Ordre Souverain
Militaire Hospitalier de Saint-Jean
de Jérusalem de Rhodes et de Malte
Observateur permanent auprès des
Agences des Nations Unies et les
Organisations Internationales
Rome

Claude FORTHOMME
Conseiller technique
Représentation de l'Ordre Souverain
Militaire Hospitalier de Saint-Jean
de Jérusalem de Rhodes et de Malte
auprès des Agences des Nations Unies
Rome

السلطة الفلسطينية

THE PALESTINIAN AUTHORITY

L'AUTORITÉ PALESTINIENNE

LA AUTORIDAD PALESTINA

Mai ALKAILA
Ambassador
Delegation of The Palestinian Authority
Rome

Abdallah Q.A. SALEH
Deputy Minister
Ministry of Agriculture
Ramallah

Mamoun BARGHOUTHI
Officer
Delegation of The Palestinian Authority
Rome

ممثلو وكالات الأمم المتحدة المتخصصة

REPRESENTATIVES OF THE UNITED NATIONS AND SPECIALIZED AGENCIES

REPRÉSENTANTS DES NATIONS UNIES ET INSTITUTIONS SPÉCIALISÉES

REPRESENTANTES DE LAS NACIONES UNIDAS Y ORGANISMOS ESPECIALIZADOS

FOOD AND AGRICULTURE ORGANIZATION OF THE UNITED NATIONS (FAO)

Ida CHRISTENSEN
Technical Adviser and IFAD Focal Point
Rome

Carlo BRAVI
Project Coordinator
Rome

UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION (UNIDO)

Karl SCHEBESTA
Chief
Food Systems Unit
Agri-Business Development Branch
Programme Development and
Technical Cooperation Division
Vienna

WORLD BANK (WORLD BANK)

Julia BARRERA
International Affairs Associate
Liaison Office
Rome

WORLD FOOD PROGRAMME (WFP)

Stanlake SAMKANGE
Director
Policy and Programme Division
Rome

Mihoko TAMAMURA
Director
Rome-based Agencies and Committee
on World Food Security (CFS) Division
Rome

Harriett SPANOS
Secretary to the Executive Board
and Director of the Executive Board Secretariat
Rome

WORLD FOOD PROGRAMME (WFP) (cont'd)

Edouard NIZEYIMANA
Officer in Charge
Purchase for Progress Unit
Policy and Programme Division
Rome

Rina MANZO
Administration Officer
Management Services Division
Rome

Fabienne MOUST
External Partnership Officer
Rome-based Agencies and Committee on World Food Security (CFS) Division
Rome

Camilla SPALLINO
Intern
Rome-based Agencies and Committee on World Food Security (CFS) Division
Rome

WORLD METEOROLOGICAL ORGANIZATION (WMO)

Johannes CULLMANN
Director
Climate and Water Department
Geneva

المراقبون من المنظمات الحكومية الدولية

OBSERVERS FROM INTERGOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

OBSERVATEURS DES ORGANISATIONS INTERGOUVERNEMENTALES

OBSERVADORES DE LAS ORGANIZACIONES INTERGUBERNAMENTALES

ARAB BANK FOR ECONOMIC DEVELOPMENT IN AFRICA (BADEA)

Mohamed El hadi KHELIFI
Advisor of the Director-General
and Director of Cabinet
Khartoum

Noureddine KAABI
Head of Projects Division
Khartoum

ARAB CENTER FOR THE STUDIES OF ARID ZONES AND DRY LANDS (ACSAD)

Mohammad ABDULLAH
Head of Agricultural Extension
Damascus

DEVELOPMENT BANK OF LATIN AMERICA (CAF)

María LAHORE
Ejecutiva Principal
Oficina en Europa
Madrid

EUROPEAN UNION (EU)

Laurence ARGIMON-PISTRE
Ambassadeur
Représentant permanent de l'Union européenne
auprès du Saint-Siège, de l'Ordre de Malte
et les organisations des Nations Unies
Rome

Florence BUCHHOLZER
Ministre Conseillère
Délégation de la Union européenne auprès
du Saint-Siège, de l'Ordre de Malte et
les organisations des Nations Unies
Rome

EUROPEAN UNION (EU) (cont'd)

Jan-Artur SIENCZEWSKI
Ministre Conseillère
Délégation de la Union européenne auprès
du Saint-Siège, de l'Ordre de Malte et
les organisations des Nations Unies
Rome

Willem OLTHOF
Premier Conseiller
Délégation de la Union européenne auprès
du Saint-Siège, de l'Ordre de Malte et
les organisations des Nations Unies
Rome

José Manuel CAPITAN ROMERO
Attaché
Délégation de la Union européenne auprès
du Saint-Siège, de l'Ordre de Malte et
les organisations des Nations Unies
Rome

Lourdes MAGAÑA DE LARRIVA
Conseillère
Délégation de la Union européenne auprès
du Saint-Siège, de l'Ordre de Malte et
les organisations des Nations Unies
Rome

Ettore TOGNI
Stagiaire
Délégation de l'Union européenne auprès
du Saint-Siège, de l'Ordre de Malte et
les organisations des Nations Unies
Rome

Jacopo VALENTINI
Stagiaire
Délégation de l'Union européenne auprès
du Saint-Siège, de l'Ordre de Malte et
les organisations des Nations Unies
Rome

Filippo BARBAGLI
Stagiaire
Délégation de l'Union européenne auprès
du Saint-Siège, de l'Ordre de Malte et
les organisations des Nations Unies
Rome

INTERNATIONAL CENTER FOR AGRICULTURAL RESEARCH IN THE DRY AREAS (ICARDA)

Mahmoud SOLH
Director-General
Aleppo

Kamel SHIDEED
Assistant Director-General
International Cooperation and Communication
Aleppo

INTERNATIONAL CENTRE OF INSECT PHYSIOLOGY AND ECOLOGY (ICIPE)

Segenet KELEMU
Director-General and Chief Executive Officer
Nairobi

INTERNATIONAL GRAINS COUNCIL (IGC)

Etsuo KITAHARA
Executive Director
London

INTERNATIONAL ORGANIZATION FOR MIGRATION (IOM)

Federico SODA
Director
Coordinating Office for the Mediterranean
Chief of Mission
Rome

INTERNATIONAL POTATO CENTER (CIP)

Barbara WELLS
Director-General
Lima

Pietro TURILLI
Jefe de Movilización de Recursos
Lima

ISLAMIC EDUCATIONAL, SCIENTIFIC AND CULTURAL ORGANIZATION (ISESCO)

Mustapha Ahmed ALI
Superviseur
Direction de relations extérieures
et de la coopération
Rabat

NEW PARTNERSHIP FOR AFRICA'S DEVELOPMENT (NEPAD)

Haladou SALHA
Senior Liaison Officer to the Rome-based
United Nations Agencies
Addis Ababa

THE OPEC FUND FOR INTERNATIONAL DEVELOPMENT (OFID)

Anajulia TAYLHARDAT CORDERO
Director
Latin America, the Caribbean and Europe Region
Public Sector Operations Department
Vienna

Belkacem OUZROUROU
Director
Africa Region
Public Sector Operations Department
Vienna

WEST AFRICAN DEVELOPMENT BANK (BOAD)

Christian ADOVELANDÉ
Président
Lomé

Oumar DIARRA
Directeur du Département des opérations
Lomé

المراقبون من المنظمات غير الحكومية

OBSERVERS FROM NON-GOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

OBSERVATEURS DES ORGANISATIONS NON GOUVERNEMENTALES

OBSERVADORES DE LAS ORGANIZACIONES NO GUBERNAMENTALES

INTERNATIONAL COMMISSION ON IRRIGATION AND DRAINAGE (ICID)

Marco ARCIERI
Secretary-General
Italian National Committee
New Delhi

INTERNATIONAL FEDERATION OF ORGANIC AGRICULTURE MOVEMENTS (IFOAM)

Andre LEU
President
Bonn

INTERNATIONAL FERTILIZER DEVELOPMENT CENTER (IFDC)

Oumou CAMARA
Senior Portfolio Manager
North and West Africa Division
Accra

NETHERLANDS ORGANIZATION FOR INTERNATIONAL DEVELOPMENT CO-OPERATION (NOVIB)

Farah KARIMI
Executive Director
The Hague

Gigi MANICAD
Senior Programme Manager
Sowing Diversity=Harvesting Security (SD=HS)
The Hague

ROTARY INTERNATIONAL (ROTARY INTERNATIONAL)

Alberto CECCHINI
Primary Rotary International
Representative to IFAD
Rome

Guido FRANCESCHETTI
Alternate Rotary International
Representative to IFAD
Rome

SOCIETY FOR INTERNATIONAL DEVELOPMENT (SID)

Arthur Muliro WAPAKALA
Deputy Managing Director
Rome

Angela ZARRO
Programme Manager
Rome

Document: GC 39/L.1/Rev.1
Agenda: 2
Date: 17 February 2016
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

جدول الأعمال وبرنامج الأحداث

مذكرة إلى السادة المحافظين

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

رشيد برتيف
سكرتير الصندوق
رقم الهاتف: 2254 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: r.pertev@ifad.org

نشر الوثائق:

Alessandra Zusi Bergés
القائمة بأعمال
مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2092 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

مجلس المحافظين– الدورة التاسعة والثلاثون
روما، 17–18 فبراير/شباط 2016

جدول أعمال الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس المحافظين

1- افتتاح الدورة

2- إقرار جدول الأعمال

3- انتخاب مكتب مجلس المحافظين

4- بيان رئيس الصندوق

5- البيانات العامة

6- تقرير عن التجديد العاشر لموارد الصندوق

7- القوائم المالية الموحدة للصندوق لعام 2014

8- برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج والميزانيتان العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2016، وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2016 وخطته الإشارية للفترة 2017–2018، والتقريران المرحليان عن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

9- الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

10- مخصصات رئيس الصندوق

11- تحديث عن مجموعة العمل المعنية بالتسيير

12- مسائل أخرى

مجلس محافظي الصندوق لعام 2016

برنامج الأحداث

الثلاثاء، 16 فبراير/شباط 2016 – برنامج ندوات مجلس المحافظين	
12.30 – 11.00	**إحاطة عن رئاسة الصين لمجموعة العشرين** (قاعة الاجتماعات العامة) استراحة غداء
15.30 – 14.00	**نتائج مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين والطريق إلى مؤتمر الأطراف الثاني والعشرين:** ***كيف نبني على الزخم لإدراج أهداف الزراعة المستدامة والأمن الغذائي في جدول أعمال تغير المناخ؟*** إحاطة تقدمها فرنسا والمغرب وبيرو عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (قاعة الاجتماعات العامة)
الثلاثاء، 16 فبراير/شباط 2016	
18.00 – 16.00	**الاجتماع العالمي السادس لمنتدى المزارعين** – جلسة بعد الظهر *(مفتوحة لجميع السادة المحافظين والممثلين في المجلس التنفيذي)* (قاعة إيطاليا للمؤتمرات)

مجلس المحافظين 2016

الاستثمار الشمولي – السكان الريفيون والدولة وقطاع الأعمال في جدول أعمال ما بعد عام 2015

اليوم الأول من دورة مجلس المحافظين

الأربعاء، 17 فبراير/شباط 2016

9.30	افتتاح الدورة
9.40 – 9.30	اعتماد جدول الأعمال
9.45 – 9.40	ملاحظات رئيس المجلس المنتهية مدته
9.55 – 9.45	انتخاب مكتب مجلس المحافظين
10.15 – 9.55	ملاحظات رئيس المجلس الجديد
10.20 – 10.15	بيان ترحيبي يلقيه رئيس الصندوق السيد كانايو نوانزي بمناسبة زيارة فخامة السيد Sergio Mattarella، رئيس الجمهورية الإيطالية
10.30 – 10.20	متحدث رئيسي – فخامة السيد Sergio Mattarella، رئيس الجمهورية الإيطالية
10.40 – 10.30	بيان تقدير يلقيه رئيس مجلس المحافظين تعقيبا على الكلمة الرئيسية التي ألقاها فخامة الرئيس Sergio Mattarella، رئيس الجمهورية الإيطالية
11.00 – 10.40	بيان رئيس الصندوق كانايو نوانزي **** اختتام الحفل الافتتاحي ****
12.15 – 11.00	***تنفيذ أهداف التنمية المستدامة: تحفيز عمل القطاع الخاص*** مديرة الحوار: السيدة Babita Sharma *فريق الخبراء*: • السيد Sunny Verghese، أحد المؤسسين والمسؤول التنفيذي الأول في إدارة المجموعة في شركة Olam International، سنغافورة • السيدة Jussara Dantas de Souza، المديرة التجارية لتعاونية الأعمال الزراعية الأسرية في كانودوس، وواوا، وكوراسا، البرازيل • السيدة Beatrice Nkatha، المؤسسة والمديرة التنفيذية للوكالات الرائدة للذرة الرفيعة، كينيا • السيد Victor Rosca، مدير الوحدة الموحدة لتنفيذ البرامج، جمهورية مولدوفا
13.00 – 12.15	بنود الأعمال المعروضة للموافقة أو العلم (بنود جدول الأعمال 6 و7 و8)
13.30 – 13.00	بيانات عامة
15.00 – 13.30	غداء على شرف الضيوف المميزين ورؤساء الوفود
18.00 – 15.00	**اجتماع مائدة مستديرة للسادة المحافظين: *استقطاب التمويل لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة – ما الضروري لتحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة؟*** مديرة الحوار: السيدة زينب البدوي (قاعة إيطاليا للمؤتمرات)
18.30 – 18.00	بنود الأعمال المعروضة للموافقة أو العلم (بنود جدول الأعمال 9 و10)
19.30 – 18.30	بيانات عامة
21.00 – 19.30	**طعم الاندماج – مكونات محلية بنكهات عالمية** حفل استقبال لجميع المندوبين بالتعاون مع الرابطة العالمية لجمعيات الطهاة [Worldchefs]

اليوم الثاني من دورة مجلس المحافظين

الخميس، 18 فبراير/شباط 2016

9.30 – 8.30	فطور صباحي لتعزيز العلاقات
10.00 – 9.30	بيانات عامة
11.15 – 10.00	**سلسلة محاضرات الصندوق: *القطاع الخاص، الحوكمة الرشيدة، والتنمية الريفية***
	الدكتور محمد إبراهيم، مؤسس ورئيس مجلس إدارة مؤسسة Mo Ibrahim مديرة الحوار: السيدة Babita Sharma
11.45 – 11.15	بنود الأعمال المعروضة للموافقة أو العلم (بنود جدول الأعمال 11 و12)
11.55 – 11.45	***زراعة الغد*:** حوار مع الدكتورة أسمهان الوافي، المديرة العامة للمركز الدولي للزراعة الملحية
13.00 – 11.55	***الاستثمارات الابتكارية في التحول الريفية*** مدير الحوار: السيد Périn Saint-Ange، نائب الرئيس المساعد، دائرة إدارة البرامج (الصندوق) *فريق الخبراء:* • السيد Glayson Ferrari Dos Santos، مدير البرنامج القطري للسلفادور، شعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي (الصندوق) • السيد Ronald Hartman، المدير القطري لإندونيسيا، شعبة آسيا والمحيط الهادي (الصندوق) • السيد Jacopo Monzini، كبير الأخصائيين التقنيين في شؤون البيئة وتغير المناخ، شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا (الصندوق) • السيدة Elizabeth Ssendiwala، أخصائية تقنية معنية بقضايا التمايز بين الجنسين والشباب، شعبة أفريقيا الشرقية والجنوبية (الصندوق)
13.15 – 13.00	تقرير عن اجتماع المائدة المستديرة للسادة المحافظين
13.30 – 13.15	الملاحظات الختامية لرئيس الصندوق
13.30	اختتام الدورة

الخميس، 18 فبراير/شباط 2016 – برنامج ندوات مجلس المحافظين

16.00 – 14.30	**نُهج سلاسل القيمة الابتكارية الصالحة للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في غانا** (قاعة إيطاليا للمؤتمرات)
17.30 – 16.00	**ربط الأبحاث بالتنمية من أجل تحقيق الأثر: أبرز الأحداث من شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا** (قاعة إيطاليا للمؤتمرات)

قائمة الوثائق التي عرضت على الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس المحافظين

رمز الوثيقة	البند من جدول الأعمال	العنوان
GC 39/L.1	2	جدول الأعمال المؤقت وبرنامج الأحداث
GC 39/L.1/Add.1	2	برنامج عمل الدورة
GC 39/L.2	6	تقرير عن التجديد العاشر لموارد الصندوق
GC 39/L.3	7	القوائم المالية الموحدة للصندوق لعام 2014
GC 39/L.4	8	برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج والميزانيتان العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2016، وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2016 وخطته الإشارية للفترة 2017–2018، والتقريران المرحليان عن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء
GC 39/L.5	9	تقرير نهائي عن الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر
GC 39/L.6/Rev.1	10	لجنة مخصصات رئيس الصندوق
GC 39/INF.1		الدورة التاسعة والثلاثون لمجلس المحافظين المظاهر التنظيمية
GC 39/INF.2		أبرز الجوانب المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2015
GC 39/INF.3 + Rev.1		ترتيب المتحدثين
GC 39/Resolutions		القرارات التي تبناها مجلس المحافظين في دورته التاسعة والثلاثين
		موجز لمناقشات المائدة المستديرة للسادة المحافظين لعام 2016
		البيان الختامي للسيد DINESH SHARMA رئيس الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس المحافظين

Document: GC 39/Resolutions
Date: 18 February 2016
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

القرارات التي تبناها مجلس المحافظين في دورته التاسعة والثلاثين

مذكرة إلى السادة المحافظين

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Gerard Sanders
المستشار العام
رقم الهاتف: 2457 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: g.sanders@ifad.org

Sylvie Martin
مساعدة المستشار العام
رقم الهاتف: 2574 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: s.martin@ifad.org

نشر الوثائق:

Alessandra Zusi Bergés
القائمة بأعمال
مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2092 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

مجلس المحافظين – الدورة التاسعة والثلاثون
روما، 17–18 فبراير/شباط 2016

للعلم

القرارات التي تبناها مجلس المحافظين في دورته التاسعة والثلاثين

1- تبنى مجلس المحافظين في دورته التاسعة والثلاثين القرارين 190/د-39 و191/د-39 في 17 فبراير/شباط 2016.

2- وسيتم إرسال القرارين للعلم لجميع الدول الأعضاء في الصندوق.

القرار 190/د-39

الميزانية الإدارية التي تتألف من الميزانيتين العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2016 وميزانية مكتب التقييم المستقل في الصندوق لعام 2016

إن مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،

إذ يضع في اعتباره البند 10 من المادة 6 من اتفاقية إنشاء الصندوق والمادة 6 من اللائحة المالية للصندوق؛

وإذ يلاحظ أن المجلس التنفيذي قد استعرض في دورته السادسة عشرة بعد المائة برنامج عمل الصندوق لعام 2016 ووافق عليه عند مستوى 643 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (900 مليون دولار أمريكي) الذي يتألف من برنامج إقراضي قيمته 607 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (850 مليون دولار أمريكي) وبرنامج إجمالي للمِنح بمبلغ 50-60 مليون دولار أمريكي؛

وبعد النظر في استعراض الدورة السادسة عشرة بعد المائة للمجلس التنفيذي بشأن الميزانيتين العادية والرأسمالية المقترحتين للصندوق لعام 2016 وميزانية مكتب التقييم المستقل في الصندوق لعام 2016؛

يوافق على الميزانية الإدارية التي تتألف أولا من الميزانية العادية للصندوق لعام 2016 بمبلغ 146.71 مليون دولار أمريكي، وثانيا من الميزانية الرأسمالية للصندوق لعام 2016 بمبلغ 2.4 مليون دولار أمريكي، وثالثا من ميزانية مكتب التقييم المستقل في الصندوق لعام 2016 بمبلغ 5.67 مليون دولار أمريكي، كما وردت ثلاثتها في الوثيقة GC 39/L.4 والمحددة على أساس سعر صرف قدره 0.877 يورو لكل دولار أمريكي واحد؛

يقرر أنه في حال تغيُّر متوسط قيمة الدولار الأمريكي في عام 2016 مقابل سعر صرف اليورو المستخدم في حساب الميزانية، يعدَّل مجموع مكافئ الدولار الأمريكي للنفقات باليورو في الميزانية بنفس نسبة الفرق بين سعر الصرف الفعلي في عام 2016 وسعر الصرف المستخدم في حساب الميزانية.

القرار 191/د-39

إعادة إنشاء لجنة لاستعراض مخصصات رئيس الصندوق

إنّ مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،

إذ يأخذ في اعتباره أن المجلس التنفيذي في دورته التاسعة والتسعين، والواحدة بعد المائة، والسادسة عشرة بعد المائة قد أوصى مجلس المحافظين بإعداد مبادئ توجيهية تتعلق بترتيبات سكن رئيس الصندوق ومجمل مخصصات رئيس الصندوق وشروط استخدامه الأخرى؛

وإذ يأخذ في اعتباره بالتالي أنه من المحبذ إعادة النظر في مخصصات رئيس الصندوق؛

وبعد النظر في الوثيقة GC 39/L.6/Rev.1، والاقتراح الوارد فيها وتوصية المجلس التنفيذي بشأنه، وعملاً بالمادة 15 من النظام الداخلي لمجلس المحافظين؛

يقرر:

(أ) إعادة إنشاء لجنة مخصصات رئيس الصندوق لاستعراض مجمل مخصصات رئيس الصندوق وشروط استخدامه الأخرى، بما في ذلك استنتاجات دراسة بشأن توفر سكن مناسب لرئيس الصندوق وأسعاره في روما. وسوف تعرض اللجنة على الدورة الأربعين لمجلس المحافظين، من خلال المجلس التنفيذي، تقريرا بهذا الشأن مع مشروع قرار عن هذا الموضوع كي يتبناه مجلس المحافظين؛

(ب) ستتألف اللجنة من تسعة محافظين (أربعة من القائمة ألف، واثنين من القائمة باء، وثلاثة من القائمة جيم) أو من يمثلهم ممن تتم تسميتهم من قبل رئيس المجلس بما يتماشى مع المادة 15-2 من النظام الداخلي لمجلس المحافظين؛

(ج) ستزود اللجنة بموظفين متخصصين لتوفير المساندة والمشورة لها حسبما تقتضي الحاجة.